د . عصمت سيف الدولة

هذه المعاهدة

عن الاخراج

يوم الاربعاء٤ ابريل ١٩٧٩ وافق مجلس الوزراء بالاجماع فى جلسة واحدة على اتفاق ٢٦ مارس ١٩٧٩. فى صباح اليوم التالى الخميس ٥ ابريل ١٩٧٩ ، القى رئيس الجمهورية امام مجلس الشعب خطابا مطولا هاجم فيه من انتقدوا الاتفاق هجوما قاسيا ساخرا . انعقد المجلس مساء اليوم ذاته واستمع الى خطاب رئيس الوزراء الدكتور مصطفى خليل الذى قدم به " معاهدة السلام " وطلب الموافقة عليها .

فقال رئيس المجلس :" لما كان القرار الجمهورى رقم ١٥٣ لسنة ١٩٧٩ متضمنا ومرفقا به معاهد السلام بين جمهورية مصر العربية ودولة اسرائيل وملحقاتها والاتفاق التكميلى الخاص باقامة الحكم الذاتى الكامل فى الضفة الغربية وقطاع غزة الموقع عليه فى واشنطن فى ٢٦ مارس ١٩٧٩ فانى اقترح احالة نصوص القرار الجمهورى والاتفاقية والملحقات والاتفاق التكميلى وكذلك بيان السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية ونصوص مذكرة التفاهم الامريكى الاسرائيلى المؤرخة فى ٢٥ مارس ١٩٧٩ التى ذكرت اليوم فى خطاب السيد رئيس مجلس الوزراء الى لجان العلاقات الخارجية والشئون العربية والامن القومى والتعبئة القومية لاعداد تقرير عنها وعرضه على المجلس .

فارتفعت اصوات تقول :" النصوص غير موجودة ".. ذلك لان شيئا من تلك الوثائق بما فيها " معاهدة السلام " لم يكن قد وزع على اعضاء المجلس ، نواب الشعب ، حتى ذلك الحين ولم يوزع عليهم ابدا بعد ذلك الحين .

فرد رئيس المجلس :" النصوص جميعها اودعت امانة المجلس ". خلاص مادامت هناك نسخة مودعة فى امانة المجلس فقد علم بها وقرأها ودرسها ٣٧٥ عضوا نائبا عن الشعب ، ولامبرر بعد هذا لتوزيع الوثائق على الاعضاء ... ووافق المجلس على احالة الوثائق الى لجنة مشتركة من اعضاء لجان العلاقات الخارجية والشئون العربية والامن القومى والتعبئة القومية .

انعقدت اللجنة صباح يوم السبت ٧ ابريل ١٩٧٩ وحضرها " السيد الدكتور مصطفى خليل رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية والسيد فكرى مكرم عبيد نائب رئيس مجلس الوزراء ، والسيد الدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية والسيد حلمى عبد الاخر وزير الدولة لشئون مجلس الشعب ، والسيد اللواء حسن ابو سعدة رئيس هيئة العمليات بوزارة الدفاع كما حضرها عدد كبير من السادة اعضاء المجلس ، هكذا يقول تقرير اللجنة .. ولسنا نعتذر عن ذكر الاسماء فقد دخل كل هؤلاء الى تاريخ مصر ، مع اتفاق ٢٦ مارس ١٩٧٩ ، من باب واحد ، واصبح من حق الشعب ان يعرف اسماءهم ويذكرها ولاينساها ابدا .. بل اننا حرصا منا على ان يذكر الشعب ولاينسى ابدا الذين لعبوا ادوارهم على مسرح الاحداث عند عرض " معاهدة السلام " مع اسرائيل ، سنلحق بهذه الدراسة اسماء الذين حضروا والذين لم يحضروا والذين وافقوا والذين عارضوا والذين لاذوا بالصمت عن لا ونعم .. اذ لانشك لحظة واحدة فى ان كل هذا سيكون ذا أهمية حيوية فى يوم أقرب مما يظن الكثيرون .

ويضيف تقرير اللجنة انها قد اطلعت على (١) معاهدة السلام بين مصر واسرائيل وملحقاتها (٢) الاتفاق التكميلى فى شكل خطاب موقع عليه من كل من رئيس جمهورية مصر العربية ورئيس وزراء اسرائيل الموجه الى رئيس الولايات المتحدة الامريكية بشأن اقامة الحكم الذات الفلسطينى الكامل فى الضفة الغربية وقطاع غزة خلال فترة انتقالية تعتبر تمهيدا لتقرير الشعب الفلسطينى مصيره (كذا..) (٣) التفسيرات الرسمية لبعض المواد التى تعتبر جزءا لايتجزأ من المعاهدة (٤) نصوص الرسائل المتبادلة بين رئيس جمهورية مصر العربية ورئيس الولايات المتحدة الامريكية ورئيس وزراء اسرائيل بشأن تبادل السفراء بين

مصر واسرائيل .(٥) الخطابات المتبادلة بشأن الالتزامات الامريكية تجاه الطرفين .(٦) خطاب السيد رئيس الجمهورية امام مجلس الشعب صباح يوم الخميس ٥ ابريل ١٩٧٩.(٧) خطاب السيد رئيس الجمهورية امام الكونجرس الامريكى (٨) خطاب السيد رئيس الجمهورية امام مجلس الشيوخ الامريكى .(٩) خطاب السيد رئيس الجمهورية امام المجلس الوطنى الفلسطينى فى جلسة افتتاحه بالقاهرة سنة ١٩٧٩ .(١٠) كتاب السيد الدكتور مصطفى خليل رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الى مستر سايروس فانس وزير الخارجية الامريكية بشأن عدم التزام مصر بالمذكرة الامريكية الاسرائيلية وكذلك البيان الذى اعلنه ردا على البيان الذى ادلى به مستر سايروس فانس .(١١) خطاب السيد الدكتور مصطفى خليل رئيس مجلس الوزراء امام مجلس الشعب مساء يوم ٥ ابريل ١٩٧٩ .(١٢) وثائق كامب ديفيد وملحقاتها .

ويضيف التقرير ان اللجنة قد استمعت الى شرح واف من: (١) الدكتور مصطفى خليل (٢) دكتور بطرس غالى (٣) اللواء حسن ابو سعدة (٤) مناقشة مستفيضة من الاعضاء..

ويتبين من التقرير ان اللجنة قد اطلعت على وثائق اخرى لم تعددها ولكن التقرير اشار اليها . من بينها (١) خطاب السيد رئيس الجمهورية يوم ٤ فبراير ١٩٧١ .(٢) خطاب سيادته يوم اول ماير ١٩٧١ .(٣) خطاب سيادته يوم ١١ نوفمبر ١٩٧١ .(٤) الوثائق المتبادلة بين الامين العام للامم المتحدة ومصر واسرائيل يوم ٨ فبراير ١٩٧١ .(٥) قرار الجمعية العامة للامم المتحدة يوم ٨ ديسمبر ١٩٧٢ . (٦) قرار الجمعية العامة للامم المتحدة يوم ١٣ ديسمبر ١٩٧١ .(٧) خطاب رئيس الجمهورية امام مجلس الشعب يوم ١٦ اكتوبر ١٩٧٣ .(٨) قرار دول السوق الاوروبية المتركة فى يونيو ١٩٧٧ . (٩) خطاب رئيس الجمهورية يوم ٩ نوفمبر ١٩٧٧ .(١٠) البيان الذى اصدره المتحدث الرسمى المصرى حول زيارة القدس يوم ١٩ نوفمبر ١٩٧٧ .(١١) بيان مجلس الشعب بمناسبة الزيارة .(١٢) خطاب رئيس الجمهورية امام الكنيست الاسرائيلى مساء يوم ٢٠ نوفمبر ١٩٧٧.(١٣) خطاب رئيس الجمهورية امام مجلس الشعب يوم ٣ نوفمبر ١٩٧٧ .(١٤) دعوة مصر لعقد مؤتمر القاهرة التحضيرى يوم ٣ ديسمبر ١٩٧٧ التى وجهتها الى كل من سوريا والاردن ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية والولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى واسرائيل والسكرتير العام للامم المتحدة وردود كل هؤلاء على الدعوة . (١٥) محاضر اجتماع رئيس الجمهورية ومناحم بيجين فى الاسماعيلية يوم ٢٦ ديسمبر ١٩٧٧ ومأأسفر عنه من اتفاق .(١٦) محاضر اجتماع وقرارات اللجنة المصرية الاسرائيلية التى اجتمعت فى القدس يوم ١٧ يناير ١٩٧٨ .(١٧) محاضر اجتماع وزراء خارجية مصر واسرائيل والولايات المتحدة فى ليدز ببريطانيا فى يوليو ١٩٧٨ . (١٨) خطاب رئيس الجمهورية امام مجلس الشعب يوم ٢ اكتوبر ١٩٧٨ .(١٩) محاضر اجتماع المفاوضين عن مصر واسرائيل والولايات المتحدة الامريكية فى بلير هاوس بواشنطن فى الفترة من ١٢ اكتوبر الى ٤ ديسمبر ١٩٧٨ .

كل هذه وثائق اشار اليها التقرير ، او استند الى ماجاء بها ، او استعاد نصوصا منها ، فلو صدق التقرير لكان معنى هذا ان كل تلك الوثائق كانت – بالاضافة الى الوثائق الاولى – تحت نظر اللجنة التى بحثت اتفاق ٢٦ مارس ١٩٧٩ ، قبل ان تناقش وتضع تقريرها .

نقول " لو " صدق ، و " لو " حرف امتناع لامتناع كما يقول اصحاب اللغة . ولقد كان ممتنعا على اللجنة ان تطلع على كل تلك الوثائق بل كان مستحيلا عليها استحالة مادية ان تطلع عليها ، لا لان أيا من تلك الوثائق ، بما فيها نصوص " المعاهدة " ذاتها لم توزع على الاعضاء ، ولكن لأن اللجنة قد عقدت اجتماعين احدهما صباح يوم السبت ٧ ابريل ١٩٧٩ والثانى مساء اليوم ذاته ، واستغرق الاجتماعان معا عر ساعات فقط (كما يقول التقرير) فهل اطلع أعضاء اللجنة على كل تلك الوثائق ودرسوها ، واستمعوا الى شروح وافية عنها من ثلاثة مسئولين ، وناقشوها مناقشة مستفيضة واتفقوا على رأى أقروه . كل هذا فى عشر ساعات ؟

لم يصدق التقرير ولكنه أخرج على وجه يوحى بأن اللجنة التى نيط بها اتخاذ اخطر القرارات لالتى تمس مصير الشعب والدولة لم تدخر جهدا ولم تبخل بوقت ولم تترك شاردة او واردة من الوثائق .. بدون أن تقرأ وتدرس قبل أن تقرر

ولقد قررت وطبع تقريرها فى اليوم التالى ٨ ابريل ١٩٧٩ .
٣- ثم انعقد المجلس ، مجلس الشعب لمناقشة الاتفاق ووثائقه وتقرير اللجنة صباح يوم الاثنين ٩ ابريل ١٩٧٩ . وبدأ رئيس المجلس بالقول " بالنظر الى أن طالبى الكلام بلغوا حتى الآن اكثر من ستين عضوا فهل توافقون حضراتكم على أن تحدد مدة الكلام لكل من السادة الاعضاء بعر دقائق ؟".
موافقون ..
وهكذا ، منذ البداية ، ووجه الاعضاء استحالة زمنية لأى حديث مدروس وجاد . والقى مقرر اللجنة (الدكتور فؤاد محيى الدين) تقريرها ، وحين انتهى من تلاوته كان عدد الذين طلبوا الكلمة قد وصل الى سبعين . فقال رئيس المجلس بحسم :" التزاما بالقرار الذى سبق ان اتخذناه فى بداية الجلسة أرجو الا تزيد مدة الحديث لأى من السادة الاعضاء على عشر دقائق حتى تتاح فرصة الحديث لكل طالبى الكلمة .. والكلمة الآن للسيد العضو المهندس سيد مرعى فليتفضل ..:"
المهندس سيد مرعى هو الذى يبدأ الحديث ؟ .. سيد مرعى رجل كل العصور الذى لم يفتقد مكانا مرموقا أو وصلا موثوقا فى قمة السلطة منذ أن قامت ثورة ١٩٥٢ حتى الان بالرغم من كل ماحدث فى قمة السلطة من تغييرات وتطورات فى المبادئ والافكار السياسية والمناهج والعلاقات والقيادات هو الذى يتحدث أولا ؟..
اذن لامبرر للحسم ورجع المجلس عن قرار لم تمض عليه دقائق ..
قال رئيس المجلس :" هل توافقون حضراتكم على تجاوز السيد العضو سيد مرعى المدة التى حددها المجلس بعشر دقائق لكل متحدث ؟".
موافقون ..
وتحدث سيد مرعى ساعتين لم يدافع فيهما عن المعاهدة بل هاجم الدول العربية وقادتها . وقال انهم لم يدعموا مصر الا باحد عشر مليارا فقط منذ ١٩٦٧ حتى ١٩٧٩ ، أى ١٢ سنة ، فسئل وماذا عما قبل ١٩٦٧ ؟ قال ليس لدى بيانات . فسئل وماذا عن التسليح ؟. فقال ليس لدى بيانات . فقال له العضو كمال احمد :" انكم بهذه الصورة لاتناقشون الاتفاقية ولكنكم تناقشون اعلان الحرب على العرب ."..
فأثبت محرر مضبطة الجلسة :" ضجة .. واصوات استنكار .."
واستمر الاستماع فى جلسة المساء يوم ٩ ابريل ١٩٧٩ . وكان فارس المنبر الفريق " السابق" مدكور ابو العز (تردد اسمه فى الكتاب الصهيونى و" تحطمت الطائرات عند الفجر " الذى نشر بعد هزيمة ١٩٦٧)، فقال :" اخلص الى القول بأن الامم المتحدة عاجزة عن حل القضية كما أوضحت من قبل ، ومن اجل هذا كله فان الطريق امام استرداد الحق بالقوة امام هذه الظروف كلها اصبح أمرا غير عملى ، ذلك لأنه لايوجد تضامن عربى والحصول على السلاح أصبح أمرا صعبا ، فلقد اعتمدنا على السوفييت فى مدنا بالسلاح الا أنهم خذلونا ، هنا كيف نحارب ؟".
ويبدو أنه خشى أن يقول له أحد كيف تحارب .
فأضاف مباشرة :" ولماذا نحارب ؟ علينا اذن أن نبتعد عن الحرب وخاصة ونحن نعلم أن أمريكا مصرة ولايمكن أن تسمح بوقوع هزيمة لاسرائيل "..
واستأنف المجلس استماعه فى جلسة صباح يوم ١٠ ابريل ١٩٧٩ ، ثم فى مساء اليوم ذاته . وفى تلك الجلسة الأخيرة كان يتحدث الدكتور محمود القاضى . بدأ بقوله تعالى :" ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتى هى أحسن ". وكرر الآية أكثر من مرة حينما قوطع أكثر من مرة . كان ينتقد الاتفاق على أسس من المنطق الذى أوردناه فى هذه الدراسة ولكن باسلوبه " البرلمانى ".. ركز تركيزا قويا على الخطاب الذى ارسله رئيس مجلس الوزراء الى وزير خارجية الولايات المتحدة متضمنا ١٦ اعتراضا على التحالف الاميركى الصهيونى ضد مصر وتلاه كاملا . ثم أشاد به ثم حث المجلس على تأييد رئيس الوزراء فى موقفه ذاك .. بعدم الموافقة على المعاهدة !! فقاطعه العضو محمود أبو وافية (عديل رئيس الجمهورية أمين عام حزب مصر العربى الاشتراكى تحت رئاسة السيد ممدوح سالم المستقيل منه

العائد اليه . المتحول عنه الى الحزب الوطنى الديموقراطى تحت رئاسة رئيس الجمهورية . الخارج منه تلبية لدعوة رئيس الجمهورية الى التطوع بانشاء حزب معارض . فنائب رئيس الحزب المعارض ، حزب العمل الاشتراكى تحت رئاسة السيد ابراهيم شكرى . كل هذا فى عامين أو نحو ذلك) قاطعه متسائلا :"
ومالعمل يادكتور محمود ؟
العمل عمل الله وهذا يمكن قوله عندما نجلس معا فى حجرة واحدة واستطيع القول ماذا نعمل .
(اصوات تريد أن تعرف العمل الآن)
ان العمل الآن وفى هذه الليلة الا نوافق على المعاهدة ، أما بعد ذلك فيمكننا الجلوس معا ونتكلم فى أمور كثيرة قلناها .
وضحك بعض الأعضاء ومن بينهم الدكتور محمود القاضى نفسه . فقد كان السائل والمجيب وأصحاب الأصوات ، جميعا ، يديرون حوارا مضحكا . وشر البلية مايضحك كما يقولون ، فلا السائل والسائلون كانوا قد رفضوا المعروض عليهم فهم يبحثون عن البديل ، ولا المجيب كان يعرض بديلا ممكنا فى مجلس الشعب ذاك كان الأمر مقضيا منذ البداية ، منذ ماقبل البداية.
٤- كان قد تحدث ثلاثون عضوا من بين سبعين عضوا طلبوا الكلمة . فرأى رئيس المجلس – بحق – الا فائدة فى مزيد من الكلام وأخبر المجلس أنه قد تلقى اقتراحا مقدما من عشرين عضوا باقفال باقى المناقشة فى الموضوع .
موافقون ..
فصاح العضو كمال أحمد متسائلا :" لابد أن تتاح الفرصة امام المعارضة لابداء رأيها نظرا لأهمية هذا الموضوع فاذا لم نتكلم هنا فأين نتكلم اذن ؟" وصاح العضو احمد ناصر متطوعا :" حرام عليكم لابد من سماع رأى المعارضة ".. وصاح العضو عادل عيد مذكرا :" لقد كنت أول من طلب الكلمة فى هذا الموضوع".
فقال رئيس المجلس :" لقد صدر قرار المجلس باقفال باب المناقشة ".
٥- عرض رئيس المجلس تقرير اللجنة على التصويت :" فالموافق من حضراتكم على هذا التقرير يتفضل برفع يده ".. فرفعت الأغلبية ايديها .. ولكن رفع الأيدى قد يسمح لبعض من دخلوا التاريخ مع الاتفاق بالادعاء بأنهم لم يدخلوا .. ورئيس المجلس أكثر حصافة من أن يتركهم على أبواب التاريخ بدون دخول .. فقال :" نظرا لأهمية هذا الموضوع سيكون أخذ الرأى على القرار نداء بالأسم فلينادى على الاسماء ".
ونادى مناد فى مجلس الشعب فاسفر النداء عن الموافقة على الاتفاق بأغلبية (٣٢٩) عضوا ضد ١٥ عضوا وامتناع عضو واحد عن التصويت لأن الاتفاقية لم تحقق كل ماكان يريده (الدكتور محمد شامل أباظة).
ولما كان فوق كل حصيف حصيف فقد تغيب عن جلسة أخذ الرأى السادة : احمد فؤاد شتيه ، الدكتور جمال العطيفى ، محمد عبد الحميد رضوان ، ممدوح سالم ، جمال الدين ربيع ، الدكتورة ليلى تكلا ، مصطفى كامل مراد ، سليمان عطية وقى ، فاروق السيد متولى ، محمد بركات أبو سحلى ، محمد خليفة على ، محمد فتحى الكيلانى ، محمود مرزوق نوح .
٦- ثم وقفت السيدة العضو فايدة كامل وهتفت عاش الرئيس محمد أنور السدات ، عاش الرئيس محمد انور السادات ، عاشت مصر، عاشت مصر ، عاشت مصر ، ثم ردد وراءها السادة الاعضاء هذه الهتافات ثم ردد بعد ذلك المجلس نشيد بلادى بلادى لك حبى وفؤادى وفى نفس الوقت وقف بعض المعارضين يهتفون نشيد :" والله زمان ياسلاحى". وانسحبوا من الجلسة .(نقلا عن مضبطة المجلس).
٧- ثم قال رئيس الجلسة الدكتور صوفى أبو طالب :" بعد أن قالت الأمة ، ممثلة فيكم ، كلمتها أقول ونقول جميعا لانفسنا مبروك ." (استاذ تاريخ القانون فى جامعة القاهرة ، عضو امانة الدعوة والفكر فى الاتحاد الاشتراكى العربى ، استاذ محاضر فى المعهد العالى للدراسات القومية والاشتراكية ، مدير جامعة القاهرة ، رئيس مجلس الشعب .. على التوالى ثم مؤلف كتب عدة فى المجتمع العربى والقومية العربية والدولة القومية

.. كان يلقى على شباب مصر حتى عام ١٩٧٦ محاضرات قال فى احداها " كفت الظروف التى صاحبت انشاء اسرائيل عام ١٩٤٨ عن مدى مساندة الدول الاجنبية لها – بما فيها الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى – وحرصها على بقائها فى قلب العالم العربى وتثبيت وجودها بمدها بالسلاح والمال والمهاجرين والفنيين على حساب تشريد أبناء فلسطين العرب . وهذه الظاهرة نبهت العرب الى أن استخلاص حقوق شعب فلسطين لايتم الا على أيدى العرب أنفسهم ولايجوز الركون الى أية دولة أجنبية فى هذا السبيل . وكشف النزاع بين العرب واسرائيل منذ قيامها عن نواياها التوسعية بحيث تمتد حدودها من النيل الى الفرات . فأصبح الخطر الصهيونى خطرا مشتراكا يهدد العرب أجمعين ولاسبيل الى مجابهته الا باتحاد العرب وقوتهم ".(الحركة القومية العربية صفحة ٥٧)!!..

٨- قال مبروك ثم رفع الجلسة :" على أن يعود المجلس للانعقاد فى تمام الساعة الحادية عشر من صباح يوم السبت ٢٨ ابريل ١٩٧٩ .". وفى هذا لم يكن حصيفا . ففى اليوم التالى (١١ ابريل ١٩٧٩) أصدر رئيس الجمهورية قرارا باستفتاء فى حل مجلس الشعب . ذاك المجلس الذى وافقى على المعاهدة ، وفى المعاهدة التى وافق عليها ، معا . فأعلن وزير الداخلية أن الشعب قد وافق بأغلبية قريبة من الاجماع على "المعاهدة " وعلى حل المجلس الذى وافق عليها (٢٠ ابريل ١٩٧٩).

٩- وهكذا قدم اسبوعان من هر ابريل ١٩٧٩ ، مرا بحياة مصر ، الى المؤرخين الذين شيغلون أنفسهم بأحداثهما المثيرة مادة تاريخية معقدة البنية نحسب انهم سيختلفون فى تحليلها وتبريرها وتفسيرها مهما تكن مناهجهم فى فهم التاريخ .

وسيكون من بينها ، هل قرأ كل الوزراء ودرسوا وثائق الاتفاق قبل أن يوافقوا عليه فى جلسة واحدة يوم ٤ ابريل ١٩٧٩ ؟.. هل كان أمام أعضاء مجلس الشعب خيار بعد أن هاجم رئيس الدولة اماهم فى مجلسهم يوم ٥ ابريل ١٩٧٩ كل من " تسرع فأعلن عدم موافقته ؟" .. هل قرأ أعضاء اللجنة المشتركة حقا كل الوثائق التى أشاروا اليها فى تقريرهم ؟.. هل قرأ أعضاء مجلس الشعب ودرسوا الوثائق التى لم توزع عليهم أصلا ؟.. ثم لماذا كان الاستفتاء على " المعاهدة " بعد أن صدق عليها مجلس الشعب ؟.. ان الدستور الذى كان قائما حينئذ – هكذا سيقول المؤرخون – كان ينص فى المادة ١٥١ على أن تكون للمعاهدات قوة القانون بعد ابرامها والتصديق عليها . فكيف ولماذا يستفتى الشعب فى معاهدة أصبحت قانونا ؟.. ثم كيف وافق أكثر من تسعة ملايين من المصريين على معاهدة لم تنشر نصوصها وملاحقها ووثائقها وخرائطها نشرا رسميا ؟.. وهل كان من عادة المصريين – خاصة الاميين منهم – ان يحتفظوا بالصحف وهل كانوا يحتفظون حتى يوم الاستفتاء بعدد جريدة الاهرام التى نشرت النصوص يوم ٢٧ مارس ١٩٧٩ ؟.. ثم كيف وافق الشعب على المعاهدة وعلى حل المجلس الذى وافق عليها فى الوقت ذاته ؟.. هل كان الشعب يريد المعاهدة فوافق عليها ولايريد من وافق عليها فحل المجلس ؟.. ثم لماذا رأى رئيس الجمهورية حل المجلس وهو لم يختلف معه فى شئ .. أى شئ؟ ثم أن اعضاء مجلس الشعب الذين وافقوا على المعاهدة ، أو أغلبهم ، هم أعضاء فى الحزب الوطنى الديموقراطى الذى كان قد أنشأه وتولى رئاسته رئيس الجمهورية . فهل أراد رئيس الجمهورية استفتاء الشعب فى صلاحية أعضاء حزبه لتمثيل الشعب فى المجلس ؟.. ام أن الاستفتاء كان قرارا من الحزب ذاته ليستطلع رأى الشعب فى ذاته ؟.. وعندما قال الشعب " لا" للحرب حين قال " نعم " لحل المجلس هل كان ذلك يعنى شيئا بالنسبة الى شرعية الحزب ذاته ؟.. هل كان يعنى سحب الثقة من الحزب بالموافقة على عدم صلاحية أعضائه لتمثيل الشعب ؟..واذا كان الاستفتاء على حل المجلس قد قرره رئيس الحزب بدون علم الحزب أو موافقته فأى نوع من الاحزاب كان ذاك الحزب الوطنى الديموقراطى ؟.. وعلى أى وجه كان ديموقراطيا ؟.. ثم هل كان قرار الاستفتاء على حل المجلس شرعيا ؟.. ان الدستور الذى كان قائما حينئذ – هكذا سيقول المؤرخون – كان ينص فى المادة ١٣٦ على أن " لايجوز لرئيس الجمهورية حل مجلس الشعب " فأرسى قاعدة طالما فاخر بها رئيس الجمهورية كل الدساتير والنظم والعهود . ثم قال الدستور استثناء من القاعدة " الا عند الضرورة وبعد استفتاء الشعب ".. فهل كان ثمة " ضرورة " تبيح الاستثناء ؟ ..

لقد كان من المسلم فى تلك الحقبة من تاريخ مصر – هكذا سيقول المؤرخون – أن حالة الضرورة لاتقوم الا بوقوع حادث خطر جسيم مفاجئ لايمكن تلافي اثاره الا باجراء استثنائى .على هذا التعريف كانت قد استقرت أقوال فقهاء القانون واحكام القضاء . فمتى وجدت تلك الضرورة ؟.. وهل كان رئيس المجلس ، وكان من أقرب معاونى رئيس الجمهورية اليه حينئذ ، يعلم بأمر حل المجلس أم لايعلم ؟.. اذا كان غير عالم فمع من اذن تشاور رئيس الجمهورية فى ضرورة حل المجلس ؟.. واذا كان عالما فلماذا أخفى على المجلس مصيره المعروف ودعاه الى الانعقاد يوم ٢٨ ابريل ١٩٧٩ أم أن رئيس الجمهورية قد ساءه ان اعترض على " المعاهدة " ١٥ عضوا؟.. واذا كان ذلك كذلك فماذا أعدت الدولة ليأتى مجلس الشعب الجديد مدربا على الاجماع ؟.الى آخره ..

سيختلف المؤرخون فى الاجابة على كل هذه الاسئلة مهما تكن مناهجهم فى فهم التاريخ لأن المنهج ، أى منهج ، هو نوع من المنطق ، وماجرى فى مصر العربية خلال اسبوعين من شهر ابريل ١٩٧٩ هو عصيبا على المنطق ، أى منطق ، وسيخطئ المؤرخون حين يختلفون . وسيكون مرجع اخطائهم الى أنهم سيبحثون عن منطق أسبوعين من شهر ابريل ١٩٧٩ وهما بدون منطق على سبيل القطع ، نعنى بدون منطق خاص بهما . ولكنا نحن الذين عشنا الاسبوعين وماقبلهما من أسابيع وأشهر وسنوات نعرف انهما لم يكونا اسبوعين شاردين أو متمردين على منطق محكم صارم ساد مرحلة تاريخية كاملة سبقتهما وأدت اليهما . وفى هذا لانختلف مع المؤرخين الذين يشغلون أنفسهم الآن ويشغلون الناس بالبحث عن الاجابات الصحيحة لكل تلك الاسئلة .. وأكثر خلافنا مع الذين رفضوا اتفاق ٢٦ مارس ١٩٧٩ ، أو نقدوه أو هاجموا الذين قبلوه ،، على أساس أنه غير منطقى أو غير معقول أو غير متوقع .

دكتور عصمت سيف الدولة

رسالة الى مجلس الشعب المصرى
نص رسالة المؤلف الى مجلس الشعب المصرى
بنقد معاهدة الصلح مع اسرائيل

القاهرة فى ١٠ ابريل ١٩٧٩

السيد رئيس مجلس الشعب
القاهرة
بعد التحية ،

واعمالا للحق المقرر فى المادة ٦٣ من الدستور التى تنص على أن " لكل فرد حق مخاطبة السلطات العامة كتابة وبتوقيعه "، ارسل الى مجلس الشعب عن طريقكم المذكرة المرفقة بأن الاتفاق مع اسرائيل الموقع يوم ٢٦ مارس ١٩٧٩ والمعروض حاليا على المجلس لمناقشته . وانى لأتوقع ، حتى لايصبح الحق الدستورى شكليا ، ان تعملوا على أن يتصل نص المذكرة كاملا بعلم جميع أعضاء المجلس قبل اتخاذ قرارهم فلعل مافيها من رأى أن يهدى الى الحق ..

والله ولى التوفيق ،،

دكتور عصمت سيف الدولة

(١)
مقدمات

قد يذكر التاريخ ان الاتفاق الذى قبله ووقعه رئيس جمهورية مصر العربية يوم ٢٦ مارس ١٩٧٩ هو أكثر الاحداث خطورة وتأثرا فى حياة مصر منذ عام ١٨٨٢ . فالاتفاق يتضمن صلحا والتزاما بالتعامل مع عدو أجنبى احتل أرض مصر بالقوة . وينطوى على مضامين خلافية تحمل فى ذاتها تلك الاسباب التى مزقت الوحدة الوطنية التى كانت متحققة فى معركة الدفاع عن الوطن تحت قيادة أحمد عرابى . ويذكر لنا التاريخ أن مصر قد انقسمت انقساما حادا ، بعد ١٨٨٢ ، الى احزاب وقوى تصارعت صراعا كان بعضه سلميا وكان بعضه عنيفا تخللته ثورات دامية واستمر سبعين عاما الى أن قامت ثورة ١٩٥٢ . وقد كان من بين أسباب قيامها ما أصاب مصر من تمزق وصراع مكن منه أعداءها وعملاءهم فعوق تطورها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا الى أن حسم الصراع لمصلحة الشعب ضد اعدائه . كذلك الامر بالنسبة الى اتفاق ٢٦ مارس ١٩٧٩ . أنه ليس اتفاقا بسيطا بحيث يمكن أن تقال فيه كلمة تعليق بسيطة : لا أو نعم ثم ينقضى . انه حدث تاريخى له كل الخصائص المركبة والمعقدة للاحداث التاريية التى تمتد اثارها فى المكان والزمان وتتداعى على وجه يبتجاوز بالقطع نوايا محدثيها . من هنا يحتاج الى أكبر قدر من الجدية وسعة الافق ووضوح الرؤية لتقييم آثاره الحالية وآثاره المتوقعة . انما الذى لاشك فيه ، وما هو جدير بأقصى درجة من الانتباه ، انه ، بحكم طبيعته المركبة والمعقدة ، لم يحظ قط ، ولن يحظى قط ، لا فى المستقبل القريب ولا فى المستقبل البعيد بوحدة شعبية على قبوله أو رفضه . وبالتالى فانه يلقى فى أرض المستقبل بذور صراعات حتمية غير قابلة – منذ الان – لتحديد ابعادها وماسيصيب مصر من آثارها ، اللهم الا تلك الآثار التى يسببها الصراع الا جتماعى الذى توافرت أسبابه . انه يعوق تطور الشعوب بقدر مايستنفد من طاقات مادية وبشرية من أجل حسمه لمصلحة الشعوب ..

ويتميز اتفاق ٢٦ مارس ١٩٧٩ عن أحداث ١٨٨٢ بأنه غير واضح بذاته . لقد كان الغزو البريطانى لمصر عام ١٨٨٢ حدثا واضحا فى طرفيه (انجلترا ضد مصر) وفى اسلوبه (غزو عسكرى لأرض الوطن) وفى غايته (احتلال مباشر لمصر). فلم يخطئ أحد فى معرفة طبيعته ولم يحتج أحد الى وقت ليحدد موقفه منه . اما اتفاق ٢٦ مارس ١٩٧٩ فيحمله مصريون الى مصريين ، ويفتحون به أبواب مصر لأجنبى يدخل غير مصحوب بقواته العسكرية ، ويتخذ " السلام " عنوانا لغايته . وهكذا يحتاج اتفاق ٢٦ مارس ١٩٧٩ الى قدركبير من الحيطة والنظرات الثاقبة لاكتشاف مدى مطابقة المضمون للعنوان وحقيقة أطرافه وماينطوى عليه اسلوبه . ولن يكون هذا سهلا بالنسبة الى الجماهير الشعبية . ذلك لان اتفاق ٢٦ مارس ١٩٧٩ ، على عكس احداث ١٨٨٢ ، قد سبقته ومهدت له واحاطت به وستصاحبه حملة تعريف وتثقيف ودعوة ودعاية من جانب واحد استعملت فى أدائها كل الاساليب العصرية وأدواتها الحديثة فائقة التأثير فى صياغة الرأى العام . وكان مايتفق مع هذا الاعداد حجب تفاصيله ومراحل انشائه عن المعرفة الشعبية بحيث لم يكن يعرف الشعب من خطواته الا مايتم منها فعلا ففقد المقدرة على المتابعة وبقى منتظرا خلاصات النتائج تعلن اليه بعد أن تكون قد اصبحت أمرا واقعا فعلى مدى أربع سنوات كانت الاجتماعات " المغلقة " المقصورة على صاحبيها هى اسلوب وضع الاسس المحجوبة لما سيعرف بعد ذلك . ومايزال مذكورا أن اتفاق فض الاشتباك الثانى (أول سبتمبر ١٩٧٥) لم يعرض حتى على مجلس الشعب . وبلغ الأمر فى نهايته حدا لم يحدث فى تاريخ الدول كافة . فلم يحدث فى تاريخ الدول كافة أن يعلن رئيس دولة ، جهارا نهارا ، انه لكى تنجح عملية تقرير مصير الشعوب يجب الا تعرف الشعوب مايدور حول مصيرها . انه اسلوب استحدثه السيد جيمى كارتر (الديموقراطى ..!!) فى محادثات "كامب ديفيد "(من ٥ سبتمبر ١٩٧٨ الى ١٧ سبتمبر ١٩٧٨) وقبله شركاؤه طوال ١٣ يوما لم يكن فى استطاعة أى مصرى أن يعرف بطريق مباشر أو غير مباشر ماالذى

يدور حول مصيره فى " كامب ديفيد " . ولقد ظل هذا الاسلوب منذئذ قاعدة المحادثات التى اسفرت عن الاتفاق . ومن آياته البينات ان اجهزة الاعلام المصرية وصحفها شبه الرسمية لم تذع أو تنشر " الرأى الآخر " أبدا كأن لم يكن فى مصر من يعارض المسيرة كلها وهو " شذوذ " لاينسب الى شعب حى . ومن آياته ان الشعب فى مصر لم يعرف أبدا الأسباب التى حالت دون أن يقبل ثلاث وزراء خارجية المضى فى الشوط حتى نهايته . ومن آياته أن احدا فى مصر لايعرف ماالذى حدث خلال بضع دقائق فى مطار القاهرة يوم أن مر بها السيد جيمى كارتر عائدا من فلسطين المحتلة بعد أن فقد الأمل فى ابرام الاتفاق (١٣ مارس ١٩٧٩) ماهى الكلمات السحرية التى حولت القطيعة الى اتصال وحظيت فورا بقبول اسرائيل الاتفاق مع مصر . الكلمات التى لم تخطر حتى على بال الرئيس الأمريكى ودولته وخبرائها ليقترحها من قبل .

من كل هذا تأتى تلك الحيرة والتردد فى تحديد المواقف الشعبية والتى تؤجل الانقسام والصراع الى أن يتضح ماكان خافيا . ومع ذلك ثمة مالاتحتاج معرفته الى انتظار . ان اتفاق ٢٦ مارس ١٩٧٩ ، بالرغم من تعقيداته وغموضه يقع على الشعب موقعا مناقضا لخلفية فكرية ونفسية ثابته . فهو ، أولا ، برد على مسألة وطنيه . والوطنيه ، على المستوى النفسى ،شعور مستقر بالانتماء التاريخى المصحوب بعاطفة قوية من الحب والحرص موضوعها الوطن مجسدا فى أرضه وأبنائه . ولاشك فى أن وقوع أى حدث على المشاعر الوطنية المستقرة يهزها ويثير فيها الاضطراب والقلق . انها المشاعر الانسانية التى تصاحب اعادة اختيار المسلمات واختيار مكونات نفسية جديدة . هذا بشكل انسانى عام . ويزيد اتفاق ٢٦ مارس ١٩٧٩ ، ثانيا ، مايضاعف الاضطراب والقلق فيكاد يعصف بالمشاعر الوطنيه المستقرة . انه يرد على بناء فكرى ونفسى وعاطفى نشأ عليه جيلان من البشر ، فخلال ثلاثين عاما على الأقل تلقى الناس ، جيلا جيلا ، دروسا دموية من الاحداث التى لم تنقطع ومن الحايا الذين استشهدوا ومن التضحيات التى بذلت ، ومن أفواه الأمهات ووصايا الآباء ومعلمى المدارس وأساتذة الجامعات ، ومن الكتاب ومن الفنانين ، ومن كل سبيل تربوى مارباهم على أن عدوا عنصريا وافدا قد اغتصب بالقوة الوحشية أرض فلسطين وانه يتخذ منها – علنا – نقطة انطلاق الى تقويض الواقع العربى الاسلامى الذى استقر منذ قرون . ولم يترك العدو نفسه أية فرصة ، على مدى ثلاثين عاما ، بدون أن يؤكد صحة هذه التربية . ويشهد علماء الدين ويبلغون الشعب المسلم فتواهم التى صدرت يوم ٩ مارس ١٩٧٠ بأن الصلح مع اسرائيل اثم منكر وان الاتفاق مع الولايات المتحدة الامريكية خطيئة كبيرة وان الجهاد ضد الصهيونية من أجل تحرير فلسطين جهاد فى سبيل الله طوبى لمن للذين تكتب لهم يه الشهادة . ويقدمون لكل هذا حججا دامغة من القرآن والحديث . ويشهد بابا الكرازة المرقسية ويبلغ القبط من شعب مصر بلاغا مطولا من كتابهم المقدس يحرم يه مهادنة الصهاينة أو الصلح معهم (محاضرة يوم ٢٦ يونيو ١٩٦٦) . واخيرا يشهد المجتمع الدولى كله بأن الصهيونية حركة عنصرية تستحق ادانة الشعوب والدول فى قرار شهير اصدرته هيئة الامم المتحدة (رقم٢١٥٩ يوم ١٧ اكتوبر ١٩٧٥) ويصب كل هذا ليل نهار فى آذان الشيوخ والكهول والآباء والامهات والشباب والاطفال على مدى ثلاثين عاما ويؤدى كل هذا مجتمعا الى صياغة البناء الفكرى والنفسى والوجدانى للشعب فى مصر على وجه يصبح رفض الصهيونية ودولتها ، فى وجدان الشعب ، عقيدة تربوية اخلاقية مستقرة .

وطبيعى أنه مهما تكن مقدرة الاداء الاعلامى ، ومهما تكن فاعلية الاساليب العصرية وأدواتها الحديثة فائقة التأثير فى صياغة الرأى العام ،فان أربع سنوات من الجهد ، ولو بدون مقاومة ، لاتستطيع أن تمحو تربية شب عليها جيلان من البشر . لاتستطيع أن تحمل جيلا أول على أن ينكر قيم صاغت حياته كلها ، ولاتستطيع أن تقنع أسر الشهداء بأن ابناءهم لم يكونوا ابطالا فى معركة مقدسة من اجل حق مشروع ردا لعدوان باغ كما كانوا يعتقدون بل كانوا ضحايا اخطاء سياسية حمقاء . ولن يستطيع هذا الجيل الاول ، من آباء وامهات ، ان يعتذروا لأبنائهم الذين شبوا على الطوق بأنهم كانوا كاذبين أو مخدوعين فى كل ماقالوا لهم عن العدو الصهيونى ولن يستطيع الاساتذة والكتاب والمعلمون من هذا الجيل الاول أن يشكوا فى صدقهم مع أنفسهم وصدقهم مع من استمع اليهم وأخذ عنهم وتربى على أيديهم ووثق بما قالوا وماكتبوا . وكيف يستطيعون

وتراث ثلاثين عاما من الفكر والعلم والمناهج مايزال ثابتا فى كتب مطبوعة منشورة تملأ المكتبات وتعمر بها البيوت . اولئك لن تكفى بقية اعمارهم لتقبل صيغة ٢٦ مارس ١٩٧٩ . ولو اكرهوا على قبولها أما الجيل الجديد من الشباب الذين قامت تربيتهم الفكرية والنفسية والخلقية على ماتلقوه من الأولين فقد يشكون ويتهيأون لاستقبال الصيغة الجديدة . ولكن فيم يشكون ؟.. فى صدق آبائهم وامهاتهم وأساتذتهم ومعلميهم فى صدق التاريخ والصحافة والثقافة والفن وسيحتقرون الى حد التمزق ذلك القدر الذى انقضى من أعمارهم والذى يقال لهم الآن انه زائف كله . ذلك جيل لن ينقضى عمره قبل أن ينفصم تكوينه الفكرى والنفسى . سيكون جيلا كاملا من المصابين " بالشيزوفرانيا " ، لو قبل أن يصاغ مايلحق من حياته على نقيض ماسبق منها . فان لم يقبل فسيلوذ – دفاعا عن وحدته النفسية – بالمقاومة والتشبث باكمال بنائه على الأسس التى بدأ بها . حينئذ سيدفع أثمانا فادحة فى معركته التى لابد منها دفاعا عن النفس ..

٤-كل هذه امواج متلاطمة يحركها اتفاق ٢٦ مارس ١٩٧٩ ، ستعصف بالاستقرار الفكرى والنفسى والتربوى والخلقى وتمزق الروابط الاسرية والاجتماعية التى لانظن احدا قد تذكرها وهو يوافق على اتفاق ٢٦ مارس ١٩٧٩ . وهى بعد أخطار أشد فتكا ببنية المجتمع من أى خطر آخر لانها تشوه الانسان نفسه ، ولقد بدأت بوادرها تولد آثارا محدودة ولكنها بينة . فالاتفاق يقابل حتى الآن من الكتلة البشرية الكبرى بنوع من الذهول الذى يشل القدرة على الادراك الكامل للحدث وخطره أو خطورته . وتلتقى الاسر الان فى جو من التوتر والشك الصامت ، أو الناطق ، فى صدق مايقال وماكان يقال . ويقابله آخرون مقابلة منفعلة تصل الى حد " الهستيريا " وتكاد تحول دون الصبر على قراءة نصوصه قراءة متأنية وتبين آثاره تبينا عقلانيا . فيعبرون عنه الآن تعبيرا حادا مقصورا على عواطفهم التى ودعت الاستقرار . يقول المؤيدون الاتفاق انه انتصار للسلام ويزفونه كما تزف العروس العانس الى زوج غير منتظر تعبيرا صاخبا عن فرحة اسرة ضاقت ذرعا باحدى بناتها . والرافضون الاتفاق يعيشون حياة الجنائز من الحزن الثقيل والكآبة الصامته ويجترون مرارة العجز عن احياء الموتى ويترددون على الصيدليات بنهم الى "العقاقير " المهدئة او المنومة . ولما كان العرض فى دار الجنازة فان الزغاريد تختلط بالعويل ، وتختلط الهتافات بالشتائم ، كما تختلط أوصاف البطولة والوطنية بألفاظ التفريط والخيانة الى درجة تكاد تحمل فريقا اخر من الناس الى مواقع " الخوارج " الذين يدينون كل الاطراف .

ولاشك فى أن كل تلك ردود افعال عاطفية وهى مشروعة انسانيا ، اذ لاينبغى لاحد أن يتوقع عودة الهدوء الى العقل الشعبى الا بعد أن تمتص طاقته صدمة الحدث الخطير . حينئذ سيعرف كل واحد ماحدث وسيكون لكل حدث حديث . والى أن تهدأ العاصفة لاينبغى لاحد أن يعول على ما أثاره الاتفاق من اضطراب فى تحديد مواقف الذين عصف باستقرارهم الفكرى والنفسى . ولايبقى ممكنا الآن الا التعويل على الوقائع الثابتة والنصوص المعلنة ودلالتها الموضوعية بعيدا عن مخاطر الانفعال بقدر ما تطيق انسانية الانسان . ولعله مما يساعد على اجتناب مخاطر الانفعال أن نتقدم الى نصوص الاتفاق على درجتين من الوقائع التاريخية الثابتة ومن نصوص القوانين السائدة فكلاهما لايحتمل الانفعال العاطفى .

هذه مقدمة من عندنا .. والثانية ،

مقدمة من الوقائع:

٥- لكى تبقى الحقائق قائمة دائما حصنا ضد محاولات الاخفاء والانكار والمغالطة يجب أن يذكر ويبقى مذكورا أنه فى يوم ٧ ابريل ١٩٦٧ شنت اسرائيل هجوما جويا على ضواحى دمشق . وانه فى يوم ٩ مايو ١٩٦٧ قرر الكنيست التصريح لحكومة اسرائيل بالهجوم على سورية . ولما كانت مصر ملتزمة ، فى ذلك الوقت ، باتفاقية دفاع مشترك مع سورية ، فقد رأت أن تعبر عن استعدادها للوفاء بما تعهدت به كدولة مستقلة ذات سيادة . فحركت ، فى نطاق سيادتها على اقليمها ،بعض قواتها الى أرضها " سيناء" ، واعلنت تمسكها بحقها فى مياهها الاقليمية فى مضايق تيران . وطلبت من الأمين العام لهيئة الامم المتحدة سحب قوات

الطوارئ الدولية من اقليمها . ولما كان ذلك طلبا مشروعا يستند الى سيادة مصر التى لاينازع فيها أحد فقد قبل الأمين العام (يوثانت) طلب مصر وسحب قوات الطوارئ الدولية . وعندما حاولت الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل التشكيك فى سلامة قرار هيئة الامم المتحدة او فى ملاءمته ، اعلن الامين العام لهيئة الامم المتحدة خكم القانون الدولى وميثاق هيئة الامم المتحدة : اذا لم يكن من حق الدولة المضيفة لقوات الامم المتحدة ان تطلب سحبها ، او اذا طلبت ولم تنسحب ، تحولت قوات الامم المتحدة الى قوة احتلال دولى لأرض الدولة المضيفة وهو ماينقض ميثاق هيئة الامم المتحدة ويناقض قواعد القانون الدولى واستقلال الدول الاعضاء وسيادتها وسلامة اراضيها . ولم يرتفع صوت أية دولة فى العالم ينكر شرعية قرار الامين العام . ولم يكن فى كل هذا اعتداء غير مشروع على احد . ولم يكن فى كل هذا مايعتبر تهديدا باعتداء غير مشروع فقد كان اعلان مصر واضحا فى انها لن تستخدم قواتها المسلحة الا اذا وقع اعتداء على سورية وهو مشروع.

ومع ذلك فان التهديد الاسرائيلى بالعدوان استمر وتصاعد فبادر الاردن الى عقد معاهدة دفاع مشترك مع مصر يوم ٣٠ مايو ١٩٦٧ مؤكدا بذلك استعداده لمساندة مصر ضد أى عدوان . وزاد فوضع قواته المسلحة تحت قيادة ضابط مصرى كبير (المرحوم الفريق عبد المنعم رياض) . وفى يوم ٢ يونيو ١٩٦٧ اصبح العدوان الاسرائيلى مؤكدا فقد غيرت اسرائيل حكومتها وشكلت خكومة " ائتلافية " لادارة الحرب . فسارع العراق الى تأكيد وقوفه مع مصر وعقد معها معاهدة دفاع مشترك يوم ٤ يونيو ١٩٦٧ .

وفى يوم ٥ يونيو ١٩٦٧ شنت اسرائيل ضد مصر وسورية والاردن حربا هجومية خاطفة ثبت انها كانت باذن ودعم ومشاركة الولايات المتحدة الامريكية بقيادة ليندون جونسون . كما ثبت انها كانت ، من الناحية العسكرية ، تنفيذا لخطة وضعت واستمر التدريب عليها منذ عام ١٩٥٨ (عام الوحدة) ، وان غايتها كانت ايقاف ثم تصفية دور مصر القيادى للأمة العربية وعزلها فى حدود اقليمها ، حتى تتاح للولايات المتحدة الامريكية تصفية العلاقات السوفيتية العربية التى بدات بتزويد مصر بالاسلحة عام ١٩٥٥ ، وايقاف التحول نحو الاشتراكية فى مصر وفتح سوقها للبضائع الامريكية ، ولتستطيع الولايات المتحدة الامريكية فى النهاية فرض سيطرتها على مصادر البترول فى الوطن العربى ، اما بالنسبة لاسرائيل فقد كانت غايتها أن تنفرض على الدول العربية وعلى رأسها مصر ، انهاء حالة الحرب والاعتراف بها وضمان مرورها فى مضايق تيران وكف مساعدتها للمنظمة الثورية الفلسطينية الناشئة فى ذلك الوقت " فتح " . ولم تكن احلام اسرائيل لتمتد – فى ذلك الوقت – الى حد تبادل السفراء والتعاون الاقتصادى والتجارى والثقافى ... والصداقة .

ولقد استطاع الحلف الامر يكى الصهيونى أن يلحق بالدول الثلاث مصر وسورية والاردن ، هزيمة قاسية فاحتلت القوات الاسرائيلية سيناء وغزة والمرتفعات السورية (الجولان) والضفة الغربية من نهر الاردن (ماتبقى من فلسطين العربية بعد احتلال ١٩٤٨) . ولم يكن الاحتلال الاقليمى هو كل ماخسرته تلك الدول بل كان ثمة خسائر أكثر فداحة حلت بمصر خاصة ، ذلك ان العدوان الامريكى الاسرائيلى قد صفى قواتها العسكرية تصفية تكاد تكون تامة ، بحيث انه فى يوم ٩ يونيو ١٩٦٧ كانت مصر عاجزة عجزا عسكريا يكاد يكون تاما عن مقاومة أى غزو للقاهرة ذاتها ..

فى ذلك اليوم فرضت الولايات المتحدة على مجلس الامن ، بعد أن عوقت قراره الى أن سقطت المرتفعات السورية (الجولان) ، فرضت شروطها التى عبرت تعبيرا صادقا عن كونها شريكا فى العدوان الاسرائيلى (دولة محاربة بتعبير القانون الدولى) . فلأول مرة فى تاريخ هيئة الامم المتحدة ، وفى تاريخ مجلس الامن ، يصدر قرار بايقاف اطلاق النار بدون النص على انسحاب القوات المتحاربة الى مواقعها قبل الاشتباك . ولم يكن أى من هذا كله خافيا على أحد . فقد كان التعبير عنه يتم علنا . وفى غمرة الانتشاء بالنصر الخاطف لم يخف الاسرائيليون كيف دبر العدوان ومتى دبر ولماذا دبر وماذا تريد الولايات المتحدة الامريكية على وجه التحديد . فاستقال رئيس الجمهورية معبرا فى استقالته عن حقائق الموقف وأولها انهزام مصر الدولة وانتصار الولايات المتحدة الامريكية وافساح المجال لمن يقوم بدور لم يكن عبد الناصر صالحا له : التفاهم مع الولايات

المتحدة الامريكية . ورشح لخلافته رجلا كان يحسب فى ذلك الوقت صالحا لهذا الدور فرفض (السيد زكريا محيى الدين)..

٦- حينئذ ، حينما كانت مصر الدولة فى قاع الهزيمة والعجز ، تقدمت لأنقاذ مصر كل القوى التى كانت مصر " مصر عبد الناصر " ، قد مدت اليها يد الانقاذ من قبل ، وجنت مصر الدولة ، وهى فى اشد أوقاتها حاجة ، ثمار ماقدمت للشعب من مكاسب ، وماقدمت للأمة العربية من تضحيات ، ومأأسهمت به فى تكوين وتنمية خركة عدم الانحياز ، وما شاركت به فى معارك تحرر الشعوب من الاستعمار. كما جنت باسرع مما كان متوقعا ثمار التحول الاشتراكى الذى كان قد بدأ ، متعثرا ، منذ خمس سنوات ، فضد الولايات المتحدة الامريكية وخططاتها ، وضد عزلة مصر عن الامة العربية او انعزالها ، وضد انهاء الحرب والاعتراف باسرائيل ، هبت الجماهير العربية ، عشرات الملايين من الجماهير العربية من المحيط الى الخليج بما فيها ، وعلى رأسها ، الشعب العربى فى مصر ، يومى ٩و١٠ يونيو ١٩٦٧ ،ترفض الهزيمة ومنطق الانهزام وتثبت قائد معارك التحرر العربى فى مكان قيادته ، وتحمل على أمواجها العارمة كل الحكومات العربية الى الخرطوم لتتعهد تعهدا جماعيا مع مصر بأن ترعاها وتدعمها وتعوض خسائرها المالية من قناة السويس الى أن يتم تحرير القناة وسيناء وغزة والضفة الغربية والمرتفعات السورية (الجولان) ، وتوثق الدول العربية جميعا مع مصر عهدا بالا مفاوضة ولاصالح ولا اعتراف باسرائيل . ولم يخل العرب قط بهذا العهد الموثوق ..

وتقدمت مجموعة الدول الاشتراكية (ماعدا رومانيا) فقطعت علاقاتها مع اسرائيل ولم ترجع أية دولة منها قط فى هذا القرار . وتقدم من بينها الاتحاد السوفيتى ، فوضع تحت تصرف مصر ، بدون مقابل كل ماطلبته حينئذ من اسلحة تعوض مافقدته ، وكل ماطلبته من خبرة تعينها على اعادة بناء قواتها المسلحة . انه " طبق " المأتم الذى طالما ردد ذكراه ، على اسماع الشعب رئيس الجمهورية وأوصى جيله الحاضر وأجياله القادمة ، باسم الوفاء والاخلاص والقيم ، ان تذكره وتشكره أبدا .

وتقدمت كل حركات التحرر فى العالم ، وكل دول عدم الانحياز ، لتنقل الدفاع عن مصر المهزومة العاجزة من الساحة الدولية التى تحتكرها الولايات المتحدة الامريكية (مجلس الامن) الى الجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة . وهكذا احتشدت الشعوب والامم والدول التى كانت مصر ، مصر عبد الناصر ، قد وقفت بجانبها ونصرتها وانتصرت لها ، لتقف مع مصر وتنصرها وتنتصر لها ، ولتثبت ان كل ماضحت به مصر من قبل لم يكن عبثا بل كان تعاملا واعيا مع واقع عالمى متميز متشابك المصالح والمصائر . ولتثبت أن اية دولة لاتستطيع ان تحافظ على وجودها واستقلالها الا بقدر ماتضيف الى قوتها الذاتية من حلفاء وأصدقاء من الدول والشعوب . ولتثبت ان مصر بالذات لاتستطيع أن تتحرر وتبقى متحررة وهى مجردة من تأييد الشعب العربى ومعزولة أو منعزلة عن الامة العربية .

وقد تم انقاذ مصر ، فلم تدفع الثمن التقليدى الذى تدفعه كل الدول المهزومة عسكريا ، لم تستسلم ولم تقبل شروط الاعداء المنتصرين بل نهضت من قاع الهزيمة السحيق لتواصل النضال وتحول هزيمة ٥ يونيو ١٩٦٧ الى نكسة بعد أن كادت تكون نهاية . وكان ذلك ، فى ظروفه ، انتصارا لم تحققه أية دولة من قبل ، فلم يحدث من قبل أن سحقت دولة عسكريا مثل ماسحقت مصر ثم استطاعت أن تقول لمن سحقها ،لا ، لا،لا . ولم يكن لمصر الدولة اى فضل فى هذا . كان الفضل للشعب العربى فى مصر وعلى امتداد الوطن العربى وللامة العربية وقواها وللدول الاشتراكية الصديقة ولدول عدم الانحياز ولكل المناضلين من أجل تحرر الشعوب من الاستعمار العالمى الذى تقوده الولايات المتحدة الامريكية .

انها حقائق لم ينكرها مصرى واحد لأكثر من خمس سنوات بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧.

٧- وبينما كانت مصر تستجمع قواها لتنهض كانت الولايات المتحدة الامريكية ماتزال تبذل كل جهودها من أجل تحقيق اهداف العدوان . ولما أن ادركت أن هدفها الاساسى وهو فرض العزلة الاقليمية على مصر لتخلو لها ساحة الوطن العربى وتباح لها ثروته ، لم يتحقق بالهزيمة العسكرية بل زاد الامة العربية التحاما مع

مصر ، علقت الموقف متوقعة انهيار مصر من الداخل . فعملت على أن يبصدر مجلس الامن يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ القرار رقم ٢٤٢ الشهير . وهو قرار لم يصدر لينفذ . كل القوى كانت تعلم وماتزال تعلم انه لم يصدر لينفذ . كل من له اقل قدر من الالمام بالقانون عامة وقواعد القانون الدولى خاصة يعرف انه لم يصدر لينفذ . ذلك لان صيغته ذاتها قد وضعت ، عمدا ، بحيث لايمكن تنفيذه بكل بنوده . اذ أن بنوده معلقة بعضها على بعض بحيث يستحيل ، وقد استحال فعلا على مدى عشر سنوات من الجهد الدولى المكثف ،معرفة أى البنود ينفذ أولا . لقد كانت الغاية التى ارادتها الولايات المتحدة وحلفاؤها منه هى ذات الغاية التى ارادتها من قرار ايقاف اطلاق النار : ابقاء الاحتلال الاسرائيلى للارض العربية الى أن تستسلم الدول العربية وتقبل المفاوضة مع اسرائيل فى ظل الاحتلال ، حيث تكون المساومة حينئذ على الارض العربية ذاتها . بعضها مقابل بعضها . من أجل هذه الغاية الاخيرة بالذات جاءت الصيغة الامريكية الخاصة ببند الانسحاب فلم تقل من " الاراضى " التى احتلتها اسرائيل بل قالت من " اراض" احتلتها اسرائيل . وكل العالم يعرف ، منذ ئذ ، ان قد كان ثمة قراران تحت عنوان "٢٤٢" قرار امريكى مكتوب باللغة الانجليزية وقرار آخر مكتوب باللغة الفرنسية ينص صرحة على أن يكون الانسحاب من " الاراضى " التى احتلتها اسرائيل ، كل الاراضى التى احتلتها اسرائيل فى يونيو ١٩٦٧ .

٨- ويقال ،ويتردد ، ان مصر قد قبلت قرار ٢٤٢ بدون أن يقال أى الصيغتين قبلت مصر وايهما رفضت . والحقيقة التى لاتنكر ولو اخفيت ان مصر لم تقبل ابدا ، ولا فى أى وقت القرار الامريكى (الانجليزى) رقم٢٤٢بل سجلت رفضها له بوضوح قاطع فى مذكرتها الى ممثل الامين العام لهيئة الامم المتحدة يوم ٨ ديسمبر ١٩٦٨ . ولم تغفل مصر ابدا ، ولا فى اية لحظة ، عن أن قرار ٢٤٢ ، بصيغتيه ، لم يصدر لينفذ وعن أنه غير قابل للتنفيذ الا بالاستسلام فرفعت شعار المرحلة داخليا :" ماأخذ بالقوة لايسترد الا بالقوة "، وشعار المرحلة خارجيا ، " نصادق من يصادقنا ونعادى من يعادينا "، وطرحت الشعارين ضمن وثيقة مطولة (بيان ٣٠ مارس) على الاستفتاء الشعبى فأيدهما بما يقارب الاجماع (٢ مايو ١٩٦٨).

٩- ثم ان مصر لم تلبث ان وضعت شعاراتها موضع التنفيذ فجنت ثمار معجزة لم تكن تخطر على بال احد . بضعة مؤسسات وشركات ومنشآت حديثة ، ناشئة ، يعمل بها ويديرها مصريون محدثو الخبرة بالعمل والانتاج والادارة ، تعوض الانهيار الاقتصادى وتثبت اركان الحياة للمواطنين وتمد الدولة بكل انتاج ارادته ثم تضاعف انتاجها وتصدره وتوفى من ثمنه ماتحتاجه الدولة لبناء قواتها المسلحة ، فلايشعر أى مصرى بآثار الهزيمة فى حياته اليومية ولاتشعر القوات المسلحة بالعجز عن استيراد العتاد ، ولاتشعر الدولة بحاجتها الى ايقاف مشروعات البناء والتعليم والخدمات ، بل يستمر حتى بناء السد العالى باهظ التكلفة . انه القطاع العام ، منقذ مصر الاول اقتصاديا ، والمصدر الاول لمقدرة مصر الاقتصادية على اعادة بناء القوات المسلحة وانتصارها فى اكتوبر ١٩٧٣ .

١٠- وما ان استردت مصر بعض عافيتها حتى استأنفت القتال يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٦٨ فيما عرف بحرب الاستنزاف . ويبدو ان احدا لايريد ان يذكر الا أن مصر باستئنافها القتال يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٦٨ ، قد اسقطت ، طبقا للشرعية الدولية (نظرية تغير الظروف) كل المواقف والقرارات التى وافقت عليها مكرهة فى مرحلة عجزها عن القتال . وفى ٢٣ يوليو ١٩٧٠ اتخذت مصر قرارا عسكريا بايقاف القتال لمدة محددة بثلاثة اشهر ، لتستطيع أن تبنى فى ظل تلك الهدنة المؤقته حائط الصواريخ العظيم فى منطقة القناة لتهزم به التفوق الجوى الاسرائيلى الذى اصاب المدارس (مدرسة بحر البقر) والمصانع (مصنع أبو زعبل) ووصل الى عمق الصعيد (شبكة المحولات الكهربائية فى نجع حمادى) . وقد بنت حائط الصواريخ وهزمت التفوق الاسرائيلى قبل أن تنتهى مدة القرار العسكرى . ونحن نسميه على حقيقته قرارا عسكريا ويقال ، انكارا للحقائق ، ان مصر قد قبلت مبادرة روجرز وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية التى طرحها يوم ٢٥ يونيو ١٩٧٠. نعم لقد اقترح روجرز يوم ٢٥ يونيو١٩٧٠ ايقاف اطلاق النار حتى يتمكن ممثل الامين العام للامم المتحدة استئناف جهوده من أجل حل النزاع . ولكن مصر لم تقبله الا بعد هر ، حين حصلت على

موافقة الاتحاد السوفيتى على امدادها بالصواريخ ، وقبلته لتزرع صواريخها على ضفة القناة ، وقبلته للمدة التى قدرت انها كافية لزرعها ، وقد زرعتها جدارا هائلا . وستأتى حرب اكتوبر ١٩٧٣ بعد ذلك بثلاث سنوات لتثبت ان ذلك الجدار الصاروخى العظيم هو الذى حمى قواتنا وهى تعبر القناة وتدمر خط بارليف الحصين بدون تضحيات تذكر ، وانها لم تتعرض للتضحيات فى العتاد والشهداء الا حينما تجاوزت ظله شرقا ، وانه حينما احدث العدو فيه صدعا احدث فى القوات ثغرة تدفق منها الى غرب القناة . وستأتى اتفاقية فض الاشتباك الثانى (اول سبتمبر ١٩٧٥) بعد ذلك بخمس سنوات ليكون على رأس مااشترطته اسرائيل والولايات المتحدة الا تحتفظ مصر بحائط صواريخها بعمق عشرة كيلو مترات غرب القناة . نقول غرب القناة لا شرقها.

ومأكثر الحقائق التى لابد ان تذكر وتبقى مذكورة ابدا . ولكن هذا القدر من وقائع التاريخ يكفى مقدمة ليفسح مكانا لمقدمة اخرى .

مقدمة من القانون :

١١- على ضوء ماتقدم نعرف حقيقة الحقائق وحجر الاساس فى تاريخ مصر منذ ٥ يونيو ١٩٦٧ ونتعرف على المقياس الموضوعى الذى لا يخطئ فى كشف وتحديد مدى صحة أو خطأ المواقف من جزئيات ومراحل هذا التاريخ . ان مصر قد تعرضت لغزو عدوانى من الحلف الامريكى الصهيونى انتهى الى احتلال جزء من اراضيها فبدات من جديد معركة تحررها الوطنى ضد المحتلين وحلفائهم . هذه هى الحقيقة والجوهر والاساس والمقياس للوطنية وكل ماعدا هذه الحقيقة يقاس عليها ويستمد قيمته من مدى اتفاقه او اختلافه معها.

وليس هذا كلاما انشائيا يقال بل هو حياة أو موت بالنسبة الى كل مصرى .

فمنذ ذلك التاريخ ، ٥ يونيو ١٩٦٧ ، اصبح حقا مشروعا وواجبا مقدسا بالنسبة الى مصر الدولة ومصر الشعب تحرير سيناء من الاحتلال الصهيونى . وهو حق يستمد مشروعيته من حق عب مصر على أرض وطنه وسيادة دولته على اقليمها ومياهها واجزائها الاقليمية ، قبل أن يستمدها من القانون الدولى وميثاق الامم المتحدة الذى يحرم الاستيلاء على الاراضى بالقوة ويخول المعتدى عليه حق استردادها ودفع العدوان عنها بكل الاساليب ، بما فيها الحرب ، بدون قيد أو شرط . وهو واجب مقدس بالنسبة الى مصر الدولة ومصر الشعب . لايفرضه الدين والشرف والرجولة فقط بل يفرضه الدستور والقانون أيضا .

لقد فرضه الدستور فأوجب على من يتولى رئاسة الجمهورية ، أو يكون نائبا له ، أو وزيرا ، أو عضوا فى مجلس الشعب ، أن يقسم يمينا – كشرط دستورى لصلاحيته – بان يحافظ على استقلال الوطن وسلامة اراضيه (المواد ٧٩و٩٠و١٤٤و١٥٥ من الدستور) . كما فرضه الدستور على القوات المسلحة التى وصفها بأنها " ملك الشعب " حتى لايكون ولاؤها لغير الشعب وحدد من بين مهمها واجب حماية البلاد وسلامة اراضيها (المادة ١٨٠ من الدستور). ثم أن الدستور فرض على كل مصرى رجلا كان أو امرأة أن يحمى أرض وطنه فقال :" الدفاع عن الوطن وأرضه واجب مقدس "(المادة ٥٨ من الدستور .).

١٢- وحتى لايظن احد أن تلك نصوص ميته ، وأن الوطنيه قابلة للاجتهاد أو التأويل او الفلسفة أو السفسطة ، أو أن حق مصر فى تحرير ارضها قابل للتنازل او التفريط أو المساومة، أو أن واجب تحرير الارض واستردادها مجرد " توصية " غير ملزمة متروكة للتقدير الشخصى أو قابلة للتهرب منها ، وحتى لايظن أحد أن الموقف مع العدو علاقة شخصية خاضعة لمزاجه وتقريره . اقام القانون على الرقاب سلسلة قاطعة من نصوص قانون العقوبات تدعمها مؤسسات غير عازلة من المحاكم والسجون والمشانق . يبدأ القانون حماية الوطن وسلامة اراضيه ، وتحويل الحق واواجب الوطنى الى حياة أو موت بما تنص عليه المادة ٧٧ من قانون العقوبات :" يعاقب بالاعدام كل من ارتكب عمدا فعلا (أى فعل) يؤدى (بأية طريقة) الى المساس (على أى وجه) باستقلال البلاد أو وحدتها او سلامة أراضيها، وينتهى فى أخف أحكامه بالسجن لمن يقدم للعدو أية منفعة كانت ولو كانت منفعة معنوية (المادة ٧٨ فقرة د) . ومابين هاتين المادتين يسلب القانون

بصراحة كل فرص الهزل واللامبالاة والسلبية بالنسبة الى سلامة أرض الوطن . الذى يتخابر مع العدو اعدام (المادة ٧٧ ب) الذى يضر بالعمليات الحربية اعدام (المادة ٧٧ ج). كل من أضر بمركز مصر السياسى أو الديبلوماسى أو الاقتصادى فى زمن الحرب اشغال شاقة (المادة ٧٧ د) . كل من كلف بالمفاوضة مع حكومة اجنبية فى شأن من شئون الدولة فتعمد اجراءها ضد مصلحتها اشغال شاقة مؤبدة (المادة ٧٧ ه) كل من أضعف الروح المعنوية للقوات المسلحة أو روح الشعب أو قوة المقاومة عنده لمصلحة العدو (اعدام (المادة ٧٨ أ) ... الى آخره . انها تلك الجرائم التى تسمى لبشاعتها – الخيانة العظمى ..

١٣- ولم ينسى القانون أن يضع فى يد كل مصرى سلاحا مشروعا يمارس به واجبه المقدس فى الدفاع عن الوطن وسلامة اراضيه فبدأ احكامه العامة بالمادة ٦٠ من قانون العقوبات التى تبيح لكل مصرى أن يفعل أى فعل ، ومهما كانت طبيعته ، وحتى لو كان يعد فى الاصل جريمة ، اذا كان ذلك ممارسة لحق مقرر له فى الشريعة (الدستور والقانون) .

١٤- وهكذا يكون مفهوما ان الموقف من تحرير سيناء من الاحتلال الصهيونى ، وقواعد التعامل مع العدو ، ليست مجالا مفتوحا لكل من اراد أن يكون له مفهومه الخاص للوطنية أو مفهومه الخاص لماهية العدو وكيفية التعامل معه . لامحل هنا للفلسفة أو السفسطة أو الاجتهاد ولا محل فيه للرأى والرأى الاخر ، ولامحل فيه للانسانية والسلام والحب والحقد والغنى والفقر .. الى آخر تلك المقولات والقيم التى قد يدور حولها الحوار أو الصراع بين أبناء الوطن الواحد ولكن فى حدود الوطنية . فى حدود الوطنية وليس على حساب الوطنية . فى حدود تحرير سيناء وليس على حساب تحرير سيناء . نقول هذا ونؤكده بنصوص القانون بكل جهامتها وصرامتها حتى لايقول أحد فى أى يوم انه كان حسن النية ، فحتى حسن النية ليس عذرا مقبولا عندما يكون امر استقلا ل الوطن وسيادته وسلامة اراضيه بحكم الدستور وبحكم القانون .. وبدون حاجة الى أى انفعال عاطفى ..

١٥- ولقد صغنا ماقدمنا من وقائع مصرية وقوانين مصرية حتى لانتوه أو حتى لاتتعدد مقاييسنا . ان اتفاق ٢٦ مارس ١٩٧٩ قد يكون افاد أو اضر اطرافا اخرى غير مصر . قد يكون افاد اسرائيل وقد يكون اضرها وقد يكون افاد الولايات المتحدة وقد يكون اضرها . وقد يكون افاد أو أضر دولة عربية أو غير عربية . والواقع من الامر ، فى هذا العصر الذى تشابكت مصالح الدول والشعوب فيه ، لم يعد ثمة حدث مقصور الاثار على اصحابه ، ولم يعد ثمة حدث لذات الاثار بالنسبة الى الجميع حتى " السلام " ذلك الهدف الانسانى النبيل ، حلم البشرية منذ ان وجدت ، وأمل كل انسان غير مخبول ، ليس مطلق الضرورة والنبل بالنسبة الى كل الشعوب فى كل الظروف . ففى العالم قوى باغية عاتية تفرض على بعض الشعوب ان تحارب وتقاتل وتموت من أجل أن تحصل على السلام . من أجل هذا تخصص كل دولة فى الأرض زهرة شبابها وتعدهم لمخاطر الموت دفاعا عن سلامها ضد اعداء السلام . ومن أجل هذا يفترق السلام عن الاستسلام . الاول غار والثانى عار مع أن كلا منهما حال لايدور فيه قتال ولاتسفك فيه الدماء ومن أجل هذا تريد أن نقطع طريق الالتفاف حول حقيقة اتفاق ٢٦ مارس ١٩٧٩ ، ونتجنب كل دعاوى قيلت تأييدا للاتفاق أو نقدا له ، قد تنطوى على قدر من الصدق المجرد الذى يتلاشى بمجرد انتسابه الى واقع اجتماعى معين فى زمان معين . نريد أن نحصر انتباهنا ، ونقصر حوارنا ، على ماأفاد أو أضر مصر على وجه التحديد . حتى فلسطين ، حتى الدولة العربية ، حتى الأمة العربية ، سنقيس مايكون قد اصابها من ضر أو نفع او نقيمه طبقا لآثاره الفعلية على مصر . واذا كنا سنكتشف ان مايضر الأمة العربية يضر مصر ومايضر الأمة العربية ينفع مصر وان العكس صحيح فلن يكون ذلك الا تأكيدا لوحدة الانتماء القومى التى صاغها دستور مصر فى مادته الاولى " الشعب المصرى جزء من الأمة العربية يعمل على تحقيق وحدتها " . فالجزء لايمكن أن يفلت ضررا أو نفعا مما يصيب الكل كما لايفلت الكل ضرا أو نفعا مما يصيب الجزء . ولن يعجز المنطق القومى عن كشف مغالطات الاقليمية أيا كانت بداية الحديث وأيا كان موضوعه .

فلتكن بداية الحديث وموضوعه مصر ..
١٦- ومع ذلك فمصر دولة من بين الدول . وقد يكون من المفيد ، ختاما لهذه المقدمات ، أن نعرف بعض مايهمنا من قواعد التعامل بين الدول ، حتى لايعود الى حديثنا " الانفعال " فنتذكر من يقول ، أو نقول نحن ، لايهم مايفهمه ومايقوله ومايفعله الآخرون ويكفينا مانفهم وما نقول ومانفعل نحن لأن ارادتنا حرة .لا. عندما تتفق الدول لاتصبح ارادتها حرة الا بقدر ماحرصت فى الاتفاقات الدولية على الاحتفاظ به من حريتها ولاينبغى أن يبلغ الهزل أو الاستخفاف أو الغرور حد التهوين من التزاماتنا . فثمة قانون دولى اسمه قانون المعاهدات اتفق عليه دوليا فى فينا يوم ٢٣ مابو ١٩٦٩ . يهمنا من هذا القانون مادتان .
المادة ٣١ التى تنص على أن يشمل اطار المعاهدة الى جانب نص المعاهدة بما فى ذلك الملحقات اى اتفاق يتعلق بالمعاهدة ويكون قد عقد بين الاطراف جميعا بمناسبة عقد المعاهدة وأية وثيقة صدرت من طرف أو أكثر بمناسبة عقد المعاهدة وقبلتها الاطراف الاخرى كوثيقة لها صلة بالمعاهدة .
والمادة ٣٤ التى تنص على الا تنشئ المعاهدة التزاما على الغير أو حقا له بغير رضاه . والغير هو من لم يكن طرفا فى المعاهدة .
١٧ – وبعد فهذه مقدمات ان كانت قد أسرفت طولا فانها ستوفر لنا قدرا كبيرا من الجهد اللازم لعرض وتقييم اتفاق ٢٦ مارس ١٩٧٩ ، اردنا ان نعرفها ثم نجنبها حتى لاتتداخل فى صميم الموضوع الذى نتناوله ، وليكون حديثنا مقصورا على صميم موضوعه .

(٢)
الصفقة

لماذا صفقة ؟:
١٨- فى يوم ٢٦ مارس ١٩٧٩ ، قبل رئيس الجمهورية ووقع مع مناحم بيجن وجيمى كارتر رئيس الولايات المتحدة الامريكية اتفاقا ثبت فى عدة وثائق اطلق عليه اسم " معاهدة السلام بين مصر واسرائيل " . من بينها عدة وثائق ئيسية وعدة ملاحق وخرائط وخطابات متبادلة . وقد احالت الوثيقة الرئيسية المسماة " المعاهدة " ، فى بدايتها على مايسمى " اطار السلام فى الشرق الاوسط " . كما احال عليه الخطاب المتبادل بين رئيس الجمهورية ومناحم بيجن الملحق باتفاق ٢٦ مارس ١٩٧٩ . و " اطار السلام " هذا عبارة عن مجموعة اتفاقات وملاحق ورسائل متبادلة كان قد قبلها ووقع عليها رئيس الجمهورية فى كامب ديفيد بالولايات المتحدة الامريكية يوم ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ . ومن ناحية ارى بير اتفاق ٢٦ مارس ١٩٧٩ الى اتفاقيات اخرى ستعقد فيما بعد التزم الاطراف بعقدها . ومن هنا يتضح أن مايسمى " معاهدة السلام " هو مجموعة من الاتفاقات والوثائق والخطابات متعددة التواريخ متعددة الاطراف متعددة الموضوعات ، ولكنها تشكل بمجموعها كلا واحدا لايتجزأ ، ولهذا نسميها " صفقة " . وأهم مايترتب على هذا ، شرعيا ودوليا ، اعتبار كل التزام على طرف فيها ، أيا كانت الوثيقة التى ورد بها . فهى مقبولة وملزمة ككل التزامات كتبادلة . والأصل فيها ان لايستطيع أحد الأطراف بعد تبادل التصديقات عليها ، انتقاء مايرضيه منها لتنفيذه والامتناع عن تنفيذ مالا يرضيه ، ولا أن يحتج بانه كان يقصد أو لم يكن يقصد قبول أية جزئية من أية وثيقة قبلت فى أى تاريخ من كامب ديفيد الى واشنطجن ..
هذه نظرة ملزمة . وقد اوضحنا يما قبل المصدر الدولى لالزامها وبدونها قد يكون عسيرا فهم اتفاق ٢٦ مارس ١٩٧٩ ذاته فهما صحيحا . ولعله من المفيد ان نضرب لهذا مثلا من مسألة المستوطنات التى كانت اسرائيل قد اقامتها فى الارض المحتلة . فقد كان الطرف المصرى قدم فى كامب ديفيد وثيقة تتضمن ماقبلته هيئة الامن القومى قبل السفر الى كامب ديفيد . وكانت الوثيقة تنص على " ازالة المستوطنات الاسرائيلية من الاراضى المحتلة طبقا لجدول زمنى يتفق عليه خلال الفترة المشار اليها فى المادة السادسة "(المادة الثانية

فقرة ٢). أى خلال ثلاثة اشهر وقبل ابرام اتفاقية سلام (المادة السادسة) . ولم يقبل مناحم بيجين هذا النص . وكادت محادثات كامب ديفيد أن تنتهى بدون اتفاق . وجاء الحل أخيرا فى صورة خطاب موجه من مناحم بيجن الى الرئيس كارتر يوم ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ يقول فيه:" انه خلال الاسبوعين التاليين لعودتى الى اسرائيل سأطرح على البرلمان الاسرائيلى (الكينيست) مشروع قرار للبت فيه يتضمن الاجابة على السؤال التالى : اذا تمت خلال المفاوضات الخاصة بابرام معاهد ة سلام بين مصر واسرائيل تسوية جميع المشاكل المعلقة هل تؤيدون اجلاء الموستوطنين الاسرائيليين من المناطق التى يقيمون فيها شمال وجنوب سيناء أم انكم تريدون بقاء هؤلاء المستوطنيين فى تلك الاماكن ؟..

ولقد وقعت اتفاقيات كامب ديفيد يوم ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ بعد أن اصبح هذا الخطاب من وثائقها وجزءا لايتجزأ منها . وبه اصبحت ازالة المستوطنات متوقفة على شرط موافقة الكينيست الاسرائيلى التى هى بدورها متوقفه على شرط " تسوية جميع الماكل المتعلقة خلال المفاوضات الخاصة بابرام معاهدة سلام بين مصر واسرائيل ". ولو وقف الفهم عند حدود هذه الوثائق لكانت ازالة المستوطنات واجبة فور ابرام المعاهدة ، اذ بابرامها تكون قد تمت تسوية جميع المشاكل المعلقة خلال المفاوضات الخاصة بها . ولكن رئيس جمهورية مصر أضاف وثيقة جديدة فى شكل رسالة " تهديدية " موجهة من سيادته الى الرئيس جيمى كارتر بتاريخ ٢٢ سبتمبر ١٩٧٨ (بعد التوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد وقبل موافقة الكينيست الاسرائيلى) تقول الرسالة فى فقرتها الثانية :" ان موافقة حكومة اسرائيل ومؤسساتها الدستورية على هذا المبدأ الاساسى يعتبر شرطا مسبقا لبدء مفاوضات السلام التى تستهدف الوصول الى معاهدة سلام ". ماهو هذا المبدأ الاساسى ؟.. جاء فى القرة الاولى من الرسالة نصه :" يجب اخلاء جميع المستوطنين الاسرائيليين من سيناء طبقا لجدول زمنى خلال الفترة المحددة لتطبيق معاهدة السلام ". هذه الوثيقة جاءت بشئ جديد فلم تعد المستوطنات واجبة الازالة قبل توقيع المعاهدة كما كان ينص المشروع المصرى ، ولا فور توقيع المعاهدة كما جاء فى رسالة بيجين الى الرئيس كارتر المؤرخة ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ ، بل اصبحت باقية خلال الترة المحددة لتطبيق معاهدة السلام وان كانت ازالتها تخضع لجدول زمنى . فتلقفها الرئيس كارتر واعاد تأكيدها فى رسالة وجهت الى رئيس الجمهورية فى اليوم ذاته (٢٢ سبتمبر ١٩٧٨)، يقول فيها :" أنا افهم من رسالتكم ان موافقة الكينسيت على اجلاء جميع المستوطننين الاسرائيليين من سيناء طبقا لجدول زمنى خلال الفترة المحددة لتطبيق معاهدة السلام تعتبر شرطا مسبقا لأى مفاوضات من أجل ابرام معاهدة السلام بين مصر واسرائيل "، وارسل فى اليوم ذاته نص الرسالتين الى مناحم بيجين . وعلى هذا الاساس وافق الكينسيت على اخلاء المستوطنات " طبقا لجدول زمنى خلال الفترة المحددة لتطبيق معاهدة السلام ". . اما الفترة المحددة لتطبيق معاهدة السلام فيرجع فى شأنها الى وثيقة اخرى أسسها " اطار الاتفاق لمعاهدة سلام بين مصر واسرائيل "(من بين وثائق كامب ديفيد التى قبلها ووقعها رئيس الجمهورية يوم ١٧ سبتمبر ١٩٧٨) . فنجد انها " فترة تتراوح مابين عامين الى ثلاثة اعوام من توقيع معاهدة السلام " . فلما ان جاءت " معاهدة السلام " انتهى اتفاق الموقعين أولا على اسقاط مسألة الجدول الزمنى فلم يعد لمصر أو غيرها ان تتدخل فى كيف ومتى يتم الجلاء عن المستوطنات . ثم اتفق على أن تكون الفترة ثلاث سنوات ، لا اعتبارا من التوقيع على المعاهدة ، بل اعتبارا من تبادل وثائق التصديقات على المعاهدة (المادة الاولى فقرة ٢ من المعاهدة ، والمادة الثالثة فقرة ب من الملحق العسكرى).

١٩- هذا مثل ضربناه من جزئية واحدة لو اقتصر النظر اليها على ضوء وثيقة واحدة أو لو عزلت عن بقية الوثائق مختلفة التواريخ لما امكن فهم الوضع النهائى للمستوطنات الاسرائيلية وعلاقته بحقوق مصر وسيادتها على أرضها . ولفاتتنا ملاحظة الاتجاه الذى كانت تندفع اليه المفاوضات لفاتتنا ، من هذا المثل ، ملاحظة كيف بدأ حق مصر فى ازالة المستوطنات بدون شرط قبل المعاهدة ، ثم بشرط أن تتم تسوية جميع المشاكل خلال المفاوضات وقبل المعاهدة ، ثم فور توقيع المعاهدة ثم بشرط ان تتم تسوية جميع المشاكل خلال المفاوضات وقبل المعاهدة ، ثم فور توقيع المعاهدة ثم فى خلال فترة تتراوح مابين سنتين الى ثلاث

سنوات من توقيع المعاهد ة ، ثم خلال فترة ثلاث سنوات من تبادل وثائق التصديق على المعاهدة ، ثم فى آخر الثلاث سنوات كما جاء فى الملحق العسكرى (المادة التاسعة من الملحق العسكرى) . اى لفاتتنا ملاحظة تطور المواقف التى كانت تتغير من وثيقة الى اخرى بالنسبة الى " سيادة مصر وسلامة اراضيها " ، اذ انه لاشبهة فى أن بقاء المستوطنات مساس خطير بسيادة مصر وسلامة اراضيها وهو ماأكده مجلس الشعب تأكيدا صريحا فى نص خاص بالمستوطنات على وجه التحديد (الاجتماع غير العادى يوم ٩ اكتوبر ١٩٧٨).

٢٠- على أى حال ، انما اردنا هنا أن نحذر من مخاطر الفهم المتسرع أو الجزئى لوثائق الاتفاقات الدولية . أولا لأن القانون الدولى – كما أسلفنا – يعتبر كل وثائق أو ملحقات أو خطابات أو حتى تصريحات مقبولة أجزاء متكاملة من اتفاق واحد مادامت تتضمن التزامات متبادلة ، ثانيا لانه بمجرد قبول الاتفاقات الدولية ، وحتى غير الدولية ، تنفصل عن بواعث ونوايا وأوهام وأحلام وتقديرات الذين ابرموها ويصبح المرجع فى تحديد ماتتضمنه من حقوق أو التزامات هى النصوص ذاتها . ثالثا ، وأكثر أهمية ، ان النصوص يضمن بعضها بعضا ، فهى ليست قرارات فقط أو تعبيرات عن الارادة بل هى ضمانات تنفيذ . ولما كانت الاتفاقات تعقد قبل تنفيذها فان الضمان الأصيل لأى التزام وارد فيها يأتى مما يسمونه فى القانون " حق الحبس " أو حق كل طرف فى ان يمتنع عن تنيفذ التزاماته الا اذا نفذ الطرف الآخر التزاماته . ولهذا يحرص كل المتعاقدين على كسب ضمانات أكبر عن طريق الاحتفاظ بالمقدرة – بدون خسائر كبيرة وغير مناسبة – فى الامتناع عن تنفيذ التزام أو أكثر مالم ينفذ الطرف الآخر الالتزام المقابل أو أكثر . والصيغة العادية لهذا الحرص هو الربط المحكم بين الالتزامات المتبادلة بحيث لايقدم أحد " شيئا "بدون أن يضمن مقدما أنه سيحصل على مقابل له . وعدم الحرص هو مايسمى " التفريط "..

٢١- ماالذى يحدث اذا مااعطى طرف كل ماهو مطلوب منه ، أو بعضه ، قبل أو مع أو فور الاتفاق بحيث يصبح نافذا بصرف النظر عن تنفيذ ماوعد الطرف الآخر بتنفيذه من شروط الاتفاق ؟.. لانريد أن نستعمل كلمة " تفريط " مرة اخرى ، قد تكون مغامرة أو ماهو أسوأ ، المهم ان هذا لايكون جزءا من الاتفاق حتى لو جاء الاعلان عنه فى نصوص الاتفاق ذاته . قد يبدو هذا متناقضا مع ماذكرناه من وحدة الاتفاقات الدولية ، اذ هاهنا "تخرج " من تلك الوحدة ما أعطاه طرف بدون مقابل وضمان .لا. لأن الاتفاق هو ماينصب على التزامات متبادلة . وهذه يجب النظر اليها كوحدة مهما تعددت مواثيقها . اما التنفيذ الفعلى لأمر بدون توقف على التزام مقابل ، فهو " ارادة منفردة " تكسب الطرف الآخر مكسبا مباشرا حتى لو صدرت بمناسبة توقيع اتفاق . وآية هذا انه لو حدث بعد تنفيذ الارادة المنفردة مايحول دون تنفيذ الالتزامات المتبادلة يبقى الحال على ماهو عليه. يسقط الاتفاق وتبقى الآثار التى ترتبت على ماصدر بدون توقف على ماجاء به .

الارادة المنفردة

٢٢- هنا نقابل أول وأخطر ماحدث يوم ٢٦ مارس ١٩٧٩ . فبدون انتظار ، وبدون مقابل ، وبدون ضمان ، وبصرف النظر ما اذا كان الاتفاق سينفذ أم لا ينفذ ، تضمنت الوثائق التزاما مصريا ينفذ ويصبح أمرا واقعا فور تبادل التصديقات على المعاهدة . مضامينه هى انتهاء حالة الحرب مع اسرائيل (المادة الاولى فقرة ١ من الوثيقة الرئيسية) . الامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد اسرائيل على نحو مباشر أو غير مباشر (المادة الثالثة فقرة ١ بند ج) . كفالة عدم صدور أى فعل من افعال الحرب أو الافعال العدوانية أو افعال العنف أو التهديد بها من داخل مصر حتى لو لم تكن صادرة من قوات خاضعة لسيطرة مصر أو مرابطة على أرضها اذا كانت تلك الأفعال موجهة ضد سكان اسرائيل أو مواطنيها او ممتلكاتها والامتناع عن التنظيم أو التحريض أو المساعدة أو الاشتراك فى أى فعل من أفعال الحرب أو أفعال العدوان أو النشاط الهدام أو أفعال العنف الموجهة ضد اسرائيل فى أى مكان فى العالم ، ومحاكمة أى مصرى يقيم فى أى مكان فى العالم أو أجنبى فى مصر ينظم أو يحرض أو يساعد أو يشترك فى أى فعل عنيف ضد اسرائيل (المادة الثالثة فقرة ٢) . الامتناع عن اية دعاية ضد اسرائيل (المادة ٥ فقرة ٣ من البروتوكول) فتح قناة السويس لمرور

السفن والشحنات الاسرائيلية (المادة الخامسة فقرة ١) . فتح مضايق تيران للملاحة البرية والجوية لاسرائيل (المادة الخامسة فقرة ٢).
٢٣- غير انه لابد من أن يقال ان هذا الالتزام يتضمن عنصرين ، اولهما نفاذه فورا ، والثانى استمرار نفاذه . وفى نطاق الالتزام " بالاستمرار " تستطيع مصر أن تتوقف وتعود مرة أخرى الى الدعاية ، والتحريض ، وقفل قناة السويس وحتى الى الحرب . هذا صحيح فلم توجد ولن توجد اتفاقية دولية غير قابلة للالغاء من طرف واحد . ولكن على من يلغيها حينئذ أن يدفع ثمن هذا الالغاء فى مواجهة الطرف الآخر والمجتمع الدولى . ومع ذلك فان ثمة امرا ،اواثرا ، لايمكن الغاؤه. انه على وجه التحديد التنازل الفورى عن حق مصر المعترف به دوليا فى الدفاع الشرعى عن سلامة أراضيها الذى نشأ لها واستمر قائما من٥ يونيو ١٩٦٧ . وبالتالى الى اضفاء الشرعية الدولية على الاحتلال الاسرائيلى لسيناء .. وانتظار ثلاث سنوات الى أن تفى اسرائيل بالانسحاب من سيناء مقابل الاعتراف وتبادل التمثيل الدبلوماسى والتعاون الاقتصادى .. الى آخر الالتزامات المتبادلة التى تكون موضوع الاتفاق . هذا لارجعة يه ، ولو تعثرتنفيذ الاتفاق ، أو حدث أى حادث ، فعادت مصر الى الحرب أو التهديد بها ، فانها لن تكون حرب التحرير المعترف بها دوليا ، بل سيكون نزاعا مسلحا حول تنفيذ اتفاقية اقتصادية أو تجارية أو ثقافية أو سياسية ، يجب أن يعرض على التحكيم أولا وتكون مصر قد خسرت أو تنازلت عن حقها فى تحرير سيناء بالقوة ، الذى يتجسد فى قيام حالة الحرب واستمرارها الى أن يتم التحرير ، كضمان لشرعية العودة الى القتال اذا لم يتم الانسحاب بدون قتال . اذ أن استمرار حالة الحرب لا يقتضى استمرار القتال . خسرت مصر حقها فى الحرب "الدفاعية " المشروعة أو – بوضوح – تكون قد قبلت الاحتلال بارادتها المنفردة ولو لمدة محدودة بثلاث سنوات . ومن نالة القول أن نقول انه لم يحدث شئ من هذا فى تاريخ الدول والشعوب ، الا حينما يملى المنتصرون شروطا على عدو سحقوه عسكريا أولا ، الا فى حالات الاستسلام .

الاتفاق :

٢٤ – فاذا جئنا الى صلب الاتفاق نجد أنه يلزم مصر بالاعتراف الكامل باسرائيل وتبادل العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية (المادة الثالثة فقرة ٣ من الوثيقة الرئيسية) وان تعقد معها اتفاقا تجاريا بهدف انماء العلاقات الاقتصادية (المادة الثانية فقرة ٢ السابقة) . وان تفتح حدودها للاسرائيليين وسياراتهم وتسمح لهم بحرية التنقل داخلها (المادة ٤ فقرة ٤ من البروتوكول). وان توقع مع اسرائيل اتفاقا للطيران المدنى وأن تقيم معها اتصالات بريدية وتليفونية وتلكس ومواصلات لاسلكية وخدمات نقل الارسال التيلفزيونى عن طريق الكابلات والراديو والاقمار الصناعية ، وتنشئ معها سكك حديدية أيضا (المادة ٦ فقرات ٢و٤و٥و٦ من البروتوكول) ثم أن تبيع لاسرائيل بترول مصر (المحضر الملحق بالبروتوكول) .

وماذا يمكن أن يقال فى هذا ؟.. انها العلاقات الطبيعية التى تقوم بين الدول وقت السلم . وكل الدول تدخل فى مثل هذه العلاقات لتحقيق منافع مشتركة . لا. لأن الجوهرى فى العلاقات الطبيعية بين الدول وقت السلم أن تكون " طبيعية " . وهى لاتكون طبيعية اذا كانت على حساب سيادتها واستقلالها . والتعريف العلمى الدقيق للسيادة والاستقلال كما هو مسلم به فى العالم أجمع هو – على وجه التحديد – حرية الدولة فى أن تتخذ أو لاتتخذ ، قراراتها فى شئونها بدون توقف على ، أو رقابة من " أية جهة أخرى " . ومن هنا يكون الاعتراف ، والتبادل الدبلوماسى ، والاتفاقات الاقتصادية أو التجارية أو الثقافية ، " طبيعية " أى لاتمس سيادة مصر واستقلالها متى ، والى المدى ، الذى تحتفظ فيه مصر بحريتها فى أن تعترف أو تسحب اعترافها أو لاتعترف أصلا ، تنشئ العلاقات الدبلوماسية أو توقفها أو تقطعها ، تعقد الاتفاقات أو لاتعقدها .. الخ . وليس الأمر على هذا الوجه الطبيعى فى اتفاق ٢٦ مارس ١٩٧٩ . ان مصر "ملزمة " بأن تعترف وان تتبادل العلاقات الدبلوماسية وبدرجة " سفير " على وجه التحديد (الخطابات المتبادلة بين رئيس الجمهورية والرئيس كارتر ومناحم بيجن الملحقة باتفاق ٢٦ مارس ١٩٧٩) ، وملتزمة – أكثر من هذا – بأن تستمر فى

تلك العلاقات بدون توقف او قطع أو عدول . فاذا لم تفعل تكون قد نقضت المعاهدة . واذا نقضت المعاهدة تكون " معتدية " . وان حدث النقض قبل اتمام الانسحاب يتوقف ويكون للطرف الآخر ، بحكم الرعية الدولية ان يعود – ولو بالقوة الى مواقعه الأولى . وان حدث النقض بعد اتمام الانسحاب يكون للطرف الآخر بحكم الشرعية الدولية ، أن يلزم مصر – ولو بالقوة – ان تحترم التزاماتها ولا يكون معتديا . وهكذا تكون مصر قد فقدت ، او تنازلت عن سيادتها واستقلالها فى تلك الخصوصية المميزة له بدون خلاف : حرية اتخاذ أو عدم اتخاذ اقرارات التعامل مع الآخرين والدفاع عن هذه الحرية .

التجريد :

٢٥ – لم يكن غائبا عن وعى الولايات المتحدة الامريكية والصهاينة انهم يحاولون الزام مصر العربية بما لايمكن أن يتفق قبوله ، او استمراره ، مع شعب مصر العربية وتاريخه وحضارته وانتمائه القومى الى امة عظيمة . ان كان أو كانت ، فى حالة عجز مؤقت فغدا أو بعد غد سيحطم تلك القيود . فلم يكفهم أن يقبل رئيس جمهورية مصر وأن يوقع " معاهد السلام " . ولم يكفهم ان تنازلت مصر عن حق ايقاف علاقاتها أو العدول عنها . بل كان لابد تجريد مصر من المقدرة العسكرية اللازمة للدفاع عن سيناء مرة اخرى فيما لو نقضت مصر المعاهدة او استعادت حريتها فى انشاء أو عدم انشاء علاقات دبلوماسية أو اقتصادية .. الخ . كان لابد لهم من أن تبقى سيناء مرهونة رسميا (تحت يد صاحبها ولكن لايستطيع التصرف فيها) وجاءت شروط الرهن فى الملحق العسكرى على الوجه الآتى :

أولا : لايجوز لمصر أن تنشئ أى مطارات حربية فى أى مكان من أرض سيناء (المادة ٢ فقرة ٥ من الملحق العسكرى (يلاحظ ان ليس لمصر مطارات حربية فى سيناء منذ احتلال يونيو ١٩٦٥ والمحرم عليها أن تنشئ شيئا منها فى المستقبل) ، كما لايجوز لها أن تستعمل المطارات التى ستخليها اسرائيل فى اغراض حربية (المادة ٥ فقرة ٣ من البروتوكول).

ثانيا : لايجوز لمصر أن تنشئ أية موانى عسكرية فى أى موقع على شواطئ سينا (على البحر الابيض المتوسط ، او خليج السويس ، أو خليج العقبة) ولا أن يستخدم اسطولها الحربى الموانئ التى بها (المادة ٤ فقرة ١و٥ من الملحق العسكرى).

ثالثا :لايجوز لمصر ان تحتفظ شرق قناة السويس والى مدى ٥٨ كيلو مترا تقريبا (لم تنشر الخرائط الرسمية لنقول تحديدا) بأكثر من فرقة مشاة ميكانيكية واحدة لايزيد مجمل أفرادها عن ٢٢ الفا ولاتزيد اسلحتها عن ١٢٦ قطعة مدفعية و١٢٦ مدفعا مضادا للطائرات عيار ٣٧ مم و٢٣٠ بابة و٤٨٠ عربة مدرعة من جميع الانواع ولايجوز لهذه القوة المحدودة العدد والسلاح ان تخطو خطوة واحدة ، ولو لاجراء مناورات تدريبية ، شرق الخط المحدد لها بين أرض وطنها وبقية أرض وطنها (المادة الثانية فقرة ٢ بند ٢و٣ من الملحق العسكرى).

رابعا: لايجوز لمصر أن تكون لها شرق الخط المشار اليه أية قوة عسكرية مقاتلة أو مسلحة بأسلحة قتالية من أى نوع كان . تبقى سيناء ، أربعة أخماس سيناء بما فيها من مدن " منزوعة السلاح " ، أما بالنسبة للامن فتتولى حفظه قوات الشرطة المدنية المصرية . على أنه فى منطقة تمتد من حوالى الكيلو ٥٨ شرق القناة الى خط يبدأ من قرية الشيخ زويد على البحر الابيض المتوسط (شرق العريش) وينتهى عند رأس محمد (غرب شرم الشيخ) ويبعد عن حدود مصر الشرقية بحوالى ٣٣ كيلو مترا ، يجوز لمصر ان تستكمل مهمة البوليس المدنى فى حفظ النظام (هكذا يقول النص) بقوة حرس حدود بشرط الاتزيد عن أربعة كتائب وان يقتصر تسليحها على الاسلحة الخفيفة والعربات (المادة الثانية فقرة أ بند ب من الملحق العسكرى). ولايجوز ان تساعدها – بحريا – الا زوارق خفر الحدود المسلحة تسليحا خفيفا على أن تقصر نشاطها على المياه الاقليمية فى هذه المنطقة (المادة الرابعة فقرة ٢ من الملحق العسكرى).

خامسا : أما باقى سيناء علىطول الحدود الشرقية وبعمق ٣٣ كيلو مترا تقريبا ، بما فيها شرم الشيخ ومضايق تيران وشواطئ خليج العقبة فلا يجوز لمصر ان يكون لها الا شرطة مدنية فقط . لاقوات مسلحة ولاحرس حدود ولا بوارج ولا زوارق (المادة ٢ فقرة ٥ من الملحق العسكرى).

على هذا الوجه تصبح مصر عاجزة عسكريا عن الدفاع عن حدودها السياسية ، أو اختيار الأماكن المناسبة عسكريا لمرابطة أو حشد قواتها فى سيناء ، وهكذا تبقى سيناء مفتوحة لأى غزو جديد فيما لو ارادت اسرائيل لأى سبب ، أن تعود الى احتلالها ، ولو كعقوبة على سحب الاعتراف ، أو قطع العلاقات السياسية ، أو ايقاف العمل بالاتفاقات الاقتصادية أو التجارية أو الثقافية .. الأمر على أى حال متروك لتقديرها .. وسيناء منزوعة السلاح " رهينة " لوفاء مصر بالتزامتها معرضة لانتزاعها من مصر .. وان كانت ستعود – بعد تمام الانسحاب – الى الحيازة المدنية لمصر ، التى ستقتصر ممارسة سيادتها فيها على النشاط المدنى والمحافظة على النظام .

٢٦- لم يكن كل هذا كافيا ، أو لم تجد الولايات المتحدة والصهاينة أن كل هذا يكفى لضمان استمرار شعب مصر العربى " ساكتا " على ماقبله ووقعه رئيس الجمهورية فى فترة عجز لابد أن تكون – قياسا على مايعرفونه- من القوة الكامنة فى هذا الشعب وامته العظيمة – فترة مؤقتة . فكان لابد من التحوط ضد " مايتوقعونه " ، بضمانات اضافية تبلغ من القوة مايحسون أنه كفيل بتجريد الشعب العربى فى مصر من القدرة على مجرد الاحتفاظ بأمل التحرير غير المشروط لأرض سيناء ، وتشكل الضمانات التى تم الاتفاق عليها فى " معاهدة السلام " ، أكثر الأعباء ثقلا على كاهل الشعب العربى فى مصر ، وأكثر الضمانات غرابة فى تاريخ الدول والشعوب والمعاهدات .. وهى بهذا تستحق فصلا خاصا من هذه الدراسة .

(٣)
الضمانات

قوات الاحتلال :

٢٧- لم يرد فى النصوص التى نشرتها الصحف شئ عن مكان مرابطة مااسمى " قوات الأمم المتحدة ". جاء فى المادة الرابعة فقرة أ " ضمانا لتوفير الحد الاقصى للأمن لكلا الطرفين وذلك على أساسا التبادل ... تسمح باشتراك قوات امم متحدة ومراقبين من الأمم المتحدة .."وجاء الملحق العسكرى فاستبدل " بالتبادل " القسمة والنصيب . فكان من نصيب مصر أن ترابط قوات الامم المتحدة على أرضها وحدها بالاضافة الى مراقبين . وكان من نصيب الطرف الآخر مراقبون فقط (المادة ٦ فقرة ٣ من الملحق العسكرى) . أما أين ترابط قوات الأمم المتحدة على أرض مصر قد جاء تحديده فى وثائق كامب ديفيد (اطار الاتفاق لمعاهد سلام بين مصر واسرائيل) ، حيث نص على أن : تتمركز قوات الامم المتحدة فى :"(أ) جزء من المنطقة التى تقع فى سيناء الى الداخل لمسافة ٢٠ كيلو متر تقريبا من البحر المتوسط وتتاخم الحدود (ب) منطقة شرم الشيخ"..

ماالذى ستفعله أو فى امكانها أن تفعله تلك القوات ؟ قيل عن القوات المتمركزة فى منطقة شرم الشيخ انها " لضمان حرية المرور فى مضيق تيران " مع أن حرية المرور لاسرائيل فى مضيق تيران لاتحتاج اضمان الا اذا وصلت القوات المصرية المسلحة الى حدودها الشرقية فى تلك المنطقة وهددت المرور . ولم يقل شئ عن مهمة القوات المتمركز فى الشمال . فهل يمكن أن تكون ضمانا لعدم اختراق القوات المصرية حدودها الشرقية الى أرض فلسطين المحتلة ؟.. أم انها لضمان عدم اختراق القوات الاسرائيلية حدود مصر مرة اخرى الى أرض سيناء ؟.. النصوص ، فى وثائق كامب ديفيد والوثيقة الرئيسية الموقعة يوم ٢٦ مارس ١٩٧٩ لاتجيب اجابة واضحة انما تأتى الاجابة ، واضحة قاطعة ، من النصوص التى حددت نشاط قوات الامم المتحدة ومجالات ذلك النشاط .

فهى كما رأينا ، متمركزة فى أرض مصر فقط . ومهامها هناك – فى سيناء – " تشغيل نقاط تفتيش والقيام بدوريات استطلاع (المادة ٦ فقرة ٢ بند أ من الملحق العسكرى). والتحقق الدورى من تنفيذ بنود الملحق العسكرى (المادة ٦ فقرة ٢ بند ب من الملحق العسكرى) وتقديم تقارير عن نتائج مهمتها لكلا الطرفيين (المادة ٦ فقرة ٥ من الملحق العسكرى).

أين ؟.. يقول الملحق العسكرى بالنص " تشرف قوات الامم المتحدة على تنفيذ الترتيبات المنصوص عليها فى هذه المادة فى المناطق أ وب وج " (فقرة ٣) أى فى أرض سيناء ابتداء من قناة السويس ثم شرقا الى الحدود الشرقية ووضح من هذا أن مهمة قوات الامم المتحدة المتمركزة على ارض مصر ان تفتش وتراقب وتستطلع جويا وتحقق وتقدم تقارير عن أى نشاط أو تحركات لا على الحدود الشرقية ، ولا فيما تتجاوزها شرقا من أرض فلسطين المحتلة ، ولكن غربا حتى قناة السويس . تفتش وتراقب وتستطلع وتحقق فيما اذا كانت مصر قد زادت من قواتها المحدودة أو من تسليحها وفيما اذا كانت مصر قد انشأت أية مطارات أو موانئ حربية وفيما اذا كانت مصر قد زادت من حرس الحدود أو زودته بأسلحة ثقيلة .. الخ . أما مايلى حدود مصر شرقا فلايجوز ان يكون محل تفتيش أو مراقبة او استطلاع أو تحقيق أو أن تقدم عنه الى مصر تقارير . انه يتعرض فقط ، وبعمق ثلاثة كيلو مترات فقط لما يستطيع أن يراقب مراقبون من الامم المتحدة (المادة ٦ فقرة ٣).

والخلاصة أن مصر تخضع للتفتيش والمراقبة والاستطلاع والتحقيق من قبل قوات أجنبية متمركزة على أرضها . وهذا هو المثل الذى يضربه عادة فقهاء القانون الدولى العام وفقهاء القانون الدستورى كحالة نموذجية لما ينقص السيادة ويتناقص مع الاستقلال الوطنى . لايضعف من هذا الرأى الا القول بأن تلك – أولا – ليست قوات أجنبية بل هى قوات الأمم المتحدة . وثانيا ، أن مصر هى التى قبلت تمركزها على أرضها وأرتضت مهمتها " بارادتها الحرة " .. فنضطر الى العودة الى الوثائق لنكشف الطبيعة المفزعة لحقيقة انها قوات احتلال اجنبى

٢٨ – لم يرد ذكر للقوات الدولية فى أية وثيقة سابقة على يوم ١٧ يناير ١٩٧٤ . لم يرد ولو كتوصية فى قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ (٢٢ نوفمبر ١٩٦٧) . اكتفى بالقول بأن مجلس الامن يؤكد ضرورة حصانة الاراضى والاستقلال السياسى لكل دولة فى المنطقة عن طريق اجراءات تشمل مناطق منزوعة السلاح . ولم يرد فى قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ (٢١- ٢٢ اكتوبر ١٩٧٣) الذى صدر بالدعوة الى ايقاف اطلاق النار و انهاء كل نشاط عسكرى فورا انما ورد ذكر " قوات طوارئ دولية " فى اتفاق فصل القوات الأول يوم ١٧ يناير ١٩٧٤ ، ثم فى الاتفاق الثانى الموقع يوم أول سبتمبر ١٩٧٥ . فى هذا الاتفاق الاخير تنازلت مصر عن حقها فى سحب قوات الطوارئ بصيغة غير حاسمة . اذ جاء فيها أن قوات الطوارئ أساسية وسوف تواصل مهمتها التى تتجدد سنويا . وتغير الأمر أو تطور فى اتفاقيات كامب ديفيد (اطار الاتفاق لمعاهد سلام بين مصر واسرائيل) اذ نصت على أنه " لايتم ابعاد هذه القوات مالم يوافق مجلس الأمن التابع للامم المتحدة على مثل هذا الابعاد باجماع أصوات الأعضاء الخمس الدائءمين "(امريكا وانجلترا وفرنسا والاتحاد السوفيتى والصين) . وعاد الى مصر حق محتمل ومشروط فى ممارسة سيادتها واستقلالها : حق طلب سحب القوات تقدمه الى مجلس الأمن . ولما كان ميثاق هيئة الأمم المتحدة الذى يحكم مجلس الامن وقراراته يقضى فى مادته الاولى بأن ليس فيه مايمكن أن يمس سيادة واستقلال الدول الأعضاء فقد كان من المحتمل فى ظل ظروف دولية مواتية أن تمارس مصر حقها فى طلب سحب قوات الطوارئ وأن يستجاب لطلبها . ولم يكن هذا الاحتمال مما يتفق مع اهداف الولايات المتحدة الامريكية والصهاينة ، فجاء اتفاق ٢٦ مارس ١٩٧٩ فأنشأ قوات احتلال بدلا من قوات الطوارئ الدولية وذلك على الوجه التالى :

٢٩- نصت الفقرة الثانية من المادة الرابعة من الاتفاق الرئيسى على أن " يتفق الطرفان على الا يطلبا سحب هؤلاء الافراد (افراد الامم المتحدة) على اساس أن سحب هؤلاء الافراد لن يتم الا بموافقة مجلس الامن التابع للامم المتحدة بما فى ذلك التصويت الايجابى للاعضاء الخمسة الدائمين بالمجلس مالم يتفق الطرفان

على خلاف ذلك " . بهذا النص فقدت مصر حق طلب – مجرد طلب – سحب القوات من اراضيها الا اذا وافقت الدول الاعضاء الدائمون فى مجلس الامن ، التى لن تكون هذه القوات تابعة لها . ثمة استحالة اذن فى أن تقبل اية دولة ارسال قوات الى مصر لها وطيفة الاحتلال ولا تملك سحبها الا اذا وافقت دول خمس اخرى .. ماالحل ؟..

فى وثيقة احرى عنوانها " ملحق متفق عليه " جاء النص التالى :" فى حالة عدم الوصول الى اتفاق بين الطرفين فيما يتعلق بأحكام الفقرة الثامنة من المادة السادسة من الملحق الاول فانهما يتعهدان بقبول أو تأييد ماتقترحه الولايات المتحدة الامريكية بشأن تشكيل قوات الامم المتحدة والمراقبين ". اذن فيكفى الا توافق اسرائيل لتكون مصر ملزمة بأن تقبل ماتراه امريكا فى شأن تشكيل القوات . ومع ذلك ليست هذه النهاية ، فق ترى أمريكا رأيا توافق الدول المطلوبة قواتها أو قد يعترض مجلس الامن . فيأتى الحل المستهدف من وراء كل هذا فى شكل رسالة من الرئيس كارتر الى رئيس الجمهورية ومناحم بيجن . تقول الرسالة :" تعتقد الولايات المتحدة الامريكية أن المادة الخاصة بوضع قوات للامم المتحدة فى المنطقة المحدودة المعنية يمكن ويجب تنفيذها عن طريق مجلس الامن . وسوف تبذل الولايات المتحدة أقصى جهودها لحث المجلس على القيام بهذا العمل المطلوب منه . واذا تقاعس المجلس عن ترتيب وتعزيز الترتيبات التى تنص عليها المعاهدة فان الرئيس (رئيس الولايات المتحدة الامريكية) سيكون مستعدا لاتخاذهذه الخطوات الضرورية لضمان تشكيل وتعزيز قوة دولية بديلة ومقبولة ".

وهكذا ينتهى الأمر ، من خلال نصوص وملاحق واضافات وخطابات الى أن تقبل مصر أن تشكل للولايات المتحدة قوات عسكرية تتمركز فى سيناء ويكون لها حق التفتيش والمراقبة والتحقيق بدون أن يكون لمصر حتى حق " طلب " سحبها . وهو الاحتلال الاجنبى بعينه .

ضمان الشريك :

٣٠- كم يخشون مايتوقعونه من الشعب العربى فى مصر ؟ لم يكف التجريد ضمانا . ولم يكف الاحتلال بقوات أجنبية تأمينا ، بل لابد من التزام الولايات المتحدة الامريكية بالوقوف ، بكل قوتها الدولية والعسكرية حائلا دون مايخشونه ومايتوقعونه من الشعب العربى فى مصر . فيوجه الرئيس الامريكى الى رئيس الجمهورية ومناحم بيجن رسالة تضاف الى وثائق المعاهدة وتصبح جزءا لايتجزأ منها يقول فيها :" فى حالة وجود انتهاك فعلى أو التهديد بانتهاك معاهدة السلام بين مصر واسرائيل ستقوم الولايات المتحدة بناء على طلب احد الأطراف أو كليهما بالتشاور مع الاطراف المعنية وستتخذ الاجراء الذى تراه مناسبا ومفيدا فى تحقيق الالتزام بالمعاهدة وستقوم الولايات المتحدة بعملية الاستطلاع الجوى حسب طلب الاطراف وطبقا للملحق (١) للمعاهدة "(الملحق العسكرى).

وهكذا التزمت الولايات المتحدة

اولا : بأن تتولى هى الاستطلاع والمراقبة الجوية على مصر فى سيناء التى اسندت اسميا فى الملحق العسكرى الى قوات الامم المتحدة (المادة ٦ فقرة ٢ بند أ من الملحق العسكرى).

ثانيا : ان تتخذ الاجراءات التى تراها (هى) مناسبة ومفيدة (طبقا لتقديرها) لضمان الا تنتهك مصر المعاهدة او تهدد بانتهاكها .

ومع ذلك فهذه رسالة موجهة الى الطرفين ، ويسبقها تشاور مع الطرفين .

اذن ، فهو لايكفى ، لابد من التعهد بصراحة ووضوح بأن تقف الولايات المتحدة الامريكية ضد مصر بالذات . ولقد تعهدت الولايات المتحدة الامريكية لاسرائيل بأن تتخذ كل اجراءات ردع مصر ، وابلغت هذا التعهد الى مصر يوم ٢٥ مارس ١٩٧٩ ، أى قبل التوقيع على اتفاق ٢٦ مارس ١٩٧٩ .

٣١- عنوان التعهد " مذكرة تفاهم " . ولقد نشرت لأول مرة فى مصر يوم ٣٠ مارس ١٩٧٩ . وفيما يلى نص المنشور :"١-حق الولايات المتحدة ى اتخاذ ماتعتبره ملائما من اجراءات ى حالة حدوث انتهاك لمعاهدة

السلام أو تهديد بالانتهاك بما فى ذلك الاجراءات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية ٢- تقدم الولايات المتحدة ماتراه لازما من مساندة لما تقوم به اسرائيل من اعمال لمواجهة مثل هذه الانتهاكات خاصة اذا مارئى ان الانتهاك يهدد أمن اسرائيل بما فى ذلك على سبيل المثال ، تعرض اسرائيل لخصار يمنعها من استخدام الككرات المالية الدولية وانتهاك بنود معاهدة السلام بشأن احد من القوات أو شن هجوم مسلح على اسرائيل وفى هذه الحالة فان الولايات المتحدة الامريكية على استعداد للنظر بعين الاعتبار وبصورة عاجلة فى اتخاذ اجراءات مثل تعزيز وجود الولايات المتحدة فى المنطقة وتزويد اسرائيل بالشحنات العاجلة وممارسة حقوقها البحرية لوضع حد للانتهاك.٣-سوف تعمل الولايات المتحدة بتصريح ومصادقة الكونجرس على النظر بعين الرعاية لطلبات المساعدة العسكرية والاقتصادية لاسرائيل وتسعى لتلبيتها ".

لايختاج هذا التعهد الامريكى الى ايضاح ، فيه انعقد حلف سياسى اقتصادى عسكرى بين الولايات المحدة الامريكية واسرائيل ضد مصر ، نعنى ضد احتمالات ان تستطيع مصر التخلص من تلك المعاهدة بالرغم من سبق تجريدها وبالرغم من القوات الاجنبية المحتلة المتمركزة على أرض سيناء الى درجة ان رئيس الوزراء الدكتور مصطفى خليل لم يتحمل مسئولية السكوت على مذكرة التفاهم أو مذكرة التحالف هذه ، فوجه فى يومين متتاليين رسالتين كشف يهما بعض ماتعنيه " مذكرة التفاهم " الامريكية الاسرائيلية . قال أن محتوياتهما تمهد لاجراءات تتخذ ضد مصر . انها يمكن اعتبارها تحالفا متوقعا بين امريكا واسرائيل ضد مصر انها تعطى الولايات المتحدة حق فرض وجودها فى المنطقة . انه يمكن اتهام الولايات المتحدة الامريكية بالتعاون مع اسرائيل لخلق ظروف معينة قد تؤدى الى وجود عسكرى أمريكى فى المنطقة وهو أمر سيكون له بالتأكيد نتائج خطيرة تتعلق بالاستقرار فى المنطقة كلها .

كل هذا وأكثر منه صحيح .

ولكن ماهو غير صحيح تصور رئيس الوزراء أنه قادر على الغاء مذكرة التفاهم هذه . لقد ابلغ الولايات المتحدة الامريكية فعلا أن " حكومة مصر " لاتعترف بشرعية هذه المذكرة وتعتبرها ملغاة وباطلة بطلانا مطلقا ولاتأثير لها تحت أى ظرف من الظروف ى أمر يتعلق بمصر ". ان هذه المذكرة تحررت وابلغت الى مصر يوم ٢٥ مارس ١٩٧٩ بمناسبة ابرام معاهدة الصلح مع اسرائيل فهى جزء من المعاهدة . والطريقة الوحيدة التى تستطيع يها مصر أن تلغيها هى أن ترفض التوقيع أو التصديق على المعاهدة . أما غير ذلك وبعد التوقيع أو التصديق فلا يعتد برفض رئيس الوزراء . وكونها جزءا من المعاهدة هو ما أشارت اليه الولايات المتحدة الامريكية فى ردها على رسالة رئيس الوزراء قالت :"لقد اخطرنا مصر مسبقا بدرجة كافية بأن تأكيدات سوف تقدم لاسرائيل ، والواقع أن مصر ذكرت مرارا انه لامانع لديها من تأكيدات أو ضمانات أمن فى اطار السلام ".

أما اذا كان رئيس وزراء مصر يعتقد أن مذكرة التفاهم الامريكية الاسرائيلية ليست جزءا من معاهدة السلام بين مصر واسرائيل وانما هى معاهدة تحالف ثنائى بين أمريكا واسرائيل خاصة بهما وليست مصر طرفا فيها ، فانه لايملك حق اعتبارها لاغية أو باطلة لأنها غير متوقة على ارادته مادام ليس طرفا فيها .كل الفارق بين الحالتين هو انه اذا لم يعتبر مصر طرفا فى " مذكرة التفاهم " الأمريكى الاسرائيلى فانها لاتكون قد قبلت هذا التحالف . ولكن لما كان ذلك تحالفا ضد مصر فان نفاذه غير متوقف على قبولها وفى جميع الحالات لاشئ يغير من حقيقة أنه قد تم قبول اتفاق ٢٦ مارس ١٩٧٩ والتوقيع عليه فى ظل حلف امريكى اسرائيلى ضد مصر كانت حكومة مصر تعرف انه قد انعقد ضدها .

وهكذا اصبحت مصر تواجه المستقبل واحتمالاته منزوعة السلاح فى سيناء (الا فى منطقة محدودة المساحة محدودة القوة محدودة التسليح)،وتتمركز على أرضها قوة مسلحة أجنبية تقوم بالتفتيش والاستطلاع والتحقيق فى تحركات وتصرفات مصر بسيناء، وتواجه حلفا أمريكيا اسرائيليا لضمان اكراه مصر على أن تبقى الحال على ماجاء به اتفاق ٢٦ مارس ١٩٧٩ .

٣٢- ومع ذلك فانهم لم يجدوا كل هذا كافيا . ذلك لأن مصر جزء من الأمة العربية . ومجرد سلب مصر المقدرة على التغيير لايضمن بقاء ماارادوا لها . فقد يرى العرب أن تحطيم حاجز العزلة الذى فرض على مصر فرض على كل عربى وأن يتعاملوا مع واقع العزلة كما تعاملوا مع واقع الاحتلال . ويصبح الغاء اتفاق ٢٦ مارس ١٩٧٩ قضية عربية محورية أخرى مع قضية فلسطين أو المدى البعيد أن تتوحد فى قوة عربية واحدة تصفى حساباتها مع الولايات المتحدة الامريكية ومع الصهاينة . لابد ، اذن ، لمان عجز مصر الدائم عن تغيير ماجاء به اتفاق ٢٦ مارس ١٩٧٩ من قطيعة بينها وبين الدول العربية .لا.لاتكفى القطيعة الفعلية بل لابد من أن تنحاز مصر الى اسرائيل ضد العرب . وقد قبل رئيس الجمهورية ووقع " معاهدة السلام " التى تلزم مصر بهذا كله .
كيف ؟..

القطيعة :

٣٣- لانقصد قطع العلاقات الدبلوماسية أو الاقتصادية أو الثقافية مع أية دولة عربية أو حتى مع الدول العربية جميعا . بل نعنى " القطيعة " التى تحمل اطرافها الى مواقف الخصومة فلاتكون قطع العلاقات الا من بين آثارها التلقائية .والأمر أن كل الدول العربية بما فيها مصر مرتبطة بعديد من المواثيق والمعاهدات والقرارات والمواقف التى تلزمها بموقف موحد من الاحتلال الصهيونى لفلسطين . ومن هنا يقال : ان قضية فلسطين هى قضية العرب المركزية . بمعنى أن الدول العربية قد تختلف أو تتخاصم وقد يقاطع بعضها بعضا وقد تتقاتل ولكنها تعود للالتقاء حول قضية فلسطين . ولكن هذا لايعنى أن للدول العربية رأيا موحدا فى قضية لسطين . بل يكاد يكون لكل دولة عربية أو لكل مجموعة من الدول تصور يختلف قليلا أو كثيرا عن تصور الآخرين خاصة فى أساليب تحرير فلسطين ومراحلها الاستراتيجية أو التكتيكية . مرة واحدة وثقت الدول العربية عهدا محدد المضمون . لامفاوضة لاصلح لااعتراف باسرائيل . كان ذلك فى مؤتمر الخرطوم على اثر هزيمة يونيو ١٩٦٧ الساحقة . ومع ذلك فهى وحدة على موقف سلبى (امتناع) . ومرة اخرى وافقت بالاجماع على أن منظمة التحرير هى الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى . وهو موقف ايجابى من المنظمة وليس من اسرائيل . أما مايتجاوز هذا ففيه خلاف كثير . ولاشك فى أن هذا الخلاف بين الدول العربية قد مكن للصهاينة فى أرض فلسطين وأمد من عمر اسرائيل أكثر بكثير مما تستحق ان كانت تستحق الوجود أصلا . كل هذا غير منكور ولا يمكن الدفاع عنه . ولكن الخلاف فى مرحلة قلقة لابد من أن تنتهى وستسقر فاما الى فرقة نهائية واما الى اتفاق كامل . فلماذا لاتتفق الدول العربية اتفاقا كاملا أو تفترق نهائيا بالرغم من طول فترة الخلاف . اما لانها لاتستطيع أن تتفق اتفاقا كاملا فذلك يرجع الى اسباب عربية وخارجية قد نعود الى الحديث عنها . واما انها لاتستطيع أن تفترق نهائيا فذلك لأن دون الفرقة النهائية سدا تاريخيا منيعا من الوحدة الموضوعية للامة العربية تحرسه جماهير الامة العربية من المحيط الى الخليج . الفرقة النهائية اضعاف سياسى واقتصادى واجتماعى وعسكرى لكل الدول العربية ولكل دولة عربية على حدة ومخاطر هائلة تهدد أمن الحكومات الداخلى والخارجى كليهما . فكان لابد لسلامة وأمن وتقدم كل الدول العربية أن تبقى على الاتفاق حتى ولو كانت غير قادرة على الكف عن الاختلاف وذلك بأن تتفق اتفاقا كاملا على قضية أو قضايا ثم تحاول من خلال الجدل والصراع معا حل خلافاتها فى القضايا الاخرى . وقد وجدت الدول العربية فى قضية فلسطين ماتلتقى عليه التقاء كاملا فتستجيب به لمتطلبات وحدة انتمائها الى امة واحدة . وتؤمن به نفسها من مخاطر هائلة تهدد أمنها الداخلى والخارجى . ووجدت جماهير الامة العربية فى قضية فلسطين مايحدد الاتجاه العربى نحو الوحدة حتى لو نكصت أو توقفت أو تعثرت المسيرة العربية اليها .ومن هنا فان قضية تحرير فلسطين قد أصبحت ذات هويتين بعد أن فقد العرب من فلسطين كل هوية . فهى قضية تحرر من الغزو الصهيونى ، وهى قضية وحدة عربية على الوجه الأول يجرى النضال العربى بأساليب

متعددة الى ان تتحرر فلسطين . وعلى الوجه الثانى تحفظ قضية فلسطين الدول العربية وتبقيها فى اتجاه الوحدة بما تقدمه اليها من محور التقاء كامل يحول دون تفرقها نهائيا .

لهذا ، وبالرغم من كل الخلافات أو الاتفاقات المناقة فان كل الدول العربية ، بما فيها مصر ، وبدون استثناء واحد قد اتفقت اتفاقا كاملا ، وبقيت متفقة عل الا تنفرد دولة منها بموقف ايجابى من اسرائيل .مختلفون حول المفاوضة ولكن متفقون على الا تقوم دولة منفردة بالتفاوض معها. مختلفون حول الاعتراف ولكن متفقون على الا تقوم دولة منفردة بالاعتراف بها . مختلفون حول الصلح ولكن متفقون على الا تنفرد دولة بالصلح معها . لذلك حينما خطر للرئيس التونسى بورقيبة أن يقترح الصلح مع اسرائيل وتعرض خينئذ لغضب عربى عام ، لم يكن يقترح ان تقوم تونس منفردة بالصلح بل كان يقترح أن تقوم به الدول العربية جميعا ، فلما لم تقبل الدول العربية تلاشى الاقتراح وبقيت تونس فى الصف العربى . باختصار ، بالرغم من الخلاف فى وجهات النظر وفى النظم حول مايجب أو مالا يجب عمله من أجل تحرير فلسطين ، اتفقت كل الدول العربية وبقيت متفقة ، بدون استثناء واحد ، بأن يكون الموقف النهائى من الوجود الاسرائيلى موقفا عربيا موحدا ، أيا كان هذا الموقف. وقدكان ذلك فى مصلحة الدول العربية ، كل الدول العربية ، قبل أن يكون فى مصلحة فلسطين .

هذه هى النقطة المركزية فى القضية العربية المركزية التى منها واليها وحولها نسجت وتنسج كل خيوط العلاقات الاقتصادية والتجارية والثقافية والتعليمية والعسكرية . وينطلق من هذه النقطة المركزية المحور الثابت الذى تقوم عليه كل علاقات الدول العربية من أول وحدة الصف الى التضامن الى القمة . وتتعايش الدول العربية متصالحة أو متخاصمة أو متصارعة . ولكنها تبقى مشدودة بعضها الى بعض بفعل وحدة الرابطة بهذه النقطة المركزية . وتجد كل الدول العربية ، بدون استثناء ، ان هذه الرابطة تحقق لكل منها مصالح حيوية . ان كانت عاجزة فهى حماية من الخطر الصهيونى أو الاستعمارى وان كانت قادرة فهى مصدر مزيد من المقدرة السياسية والاقتصادية والعسكرية اذا لزم الامر . وفى مواجهة العالم والكتل الدولية تصبح بها كل دولة عربية " جامعة عربية " .. انه ، ان لم يكن ارايا ، يبقى نوعا من التجمع الغريزى فى نقطة واحدة الذى تنزع اليه الكائنات الحية متعددة الأفراد موحدة النوع فى مواجهة خطر مشترك . وفيه يشعر كل كائن بالأمن حتى بدون أن يعرف كيف . وحتى لو كان نفاقا فان النفاق أهون من الهلاك .

ولقد كانت مصر بخصائصها السكانية (ثلث الأمة العربية) وبتطورها الاقتصادى والثقافى وبممارستها الفعلية لمسئوليات القيادة المركزية لمعارك التحرر العربى ضد الغزو الصهيونى والسيطرة الاستعمارية ، وبما برهنت عليه من مقدرة على تحقيق الانتصارات العربية وطاقة هائلة على تحمل تضحياتها ، وبما أثبتته من مناعة ضد آثار الهزائم الساحقة ، ثم بقبول الجماهير العربية لدورها القيادى وأهليتها – بفضل هذا كله – لتكون المنطلق الى الوحدة العربية ونواتها .. نقول كانت مصر بهذا كله قطب جذب التجمع العربى عند النقطة المركزية . ولم ينكر أى عربى مسئول فى أية دولة عربية تحت أى ظرف وحتى فى أشد أوقات الخصومة مع مصر الدولة حق مصر الدولة وجدارتها ومسئولياتها للقيام بهذا الدور . ومن أجل بقائها فيه التفوا حولها بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ يعينونها على النهوض .

من هنا نستطيع أن نقرر ، بدون خوف من خطأ كبير ، ان كلا من الدول العربية على مدى ثلاثين عاما ، بينما كانت تنسج علاقاتها السياسية والاقتصادية والثقافية وتعقد المعاهدات العسكرية والمواثيق الجماعية حول ومن أجل تأكيد وضمان وحدة الموقف العربى من اسرائيل ، كانت عينها على مصر بالذات . قد تشرد دولة بعيدا عن الموقف الموحد ثم تعود ولكن ان شردت مصر ينفض الجمع العربى . لن يفاوض احد مادامت مصر لاتفاوض . لن يعترف أحد مادامت مصر لن تعترف . لن يصطلح أحد مادامت مصر لن تصطلح . كانت هذه الفكرة الثابتة التى حكمت العقل العربى طوال ثلاثين عاما . كانت ضابطا لمسالك الحكام والحكومات وكانت بالنسبة الى الجماهير فى مستوى العقيدة . فكانت بذلك الحصانة التى أبقت على قضية فلسطين حية ، لتبقى الدول العربية مجتمعة وآمنة . لتبقى مصر قائدة تجمع دولى قادرة على أن ثقل الأمة

العربية الى ثقلها الذاتى دوليا وسياسيا واقتصاديا وعسكريا .. لتنمو بهذه السلسلة من العلاقات الجدلية آمال الجماهير العربية فى الوحدة .. حيث تقبر الى الابدالسيطرة الامريكية وتتحرر فلسطين الى الابد من الاستعمار الصهيونى ، فيحصل الشعب العربى فى مصر وفى كل مكان من الوطن العربى الموحد ، إلى الأمن والسلام والرخاء الى الأبد . تعبيرا منا عن مدى يتجاوز المقدرة العلمية على التوقيع بدون تسليم فان شيئا يبقى أبدا .

٣٤- ويعرف الصهاينة والولايات المتحدة الامريكية من كل هذا مانعرف . ولقد حاولوا بكل الاساليب مع كل الدول العربية أن يفضوا هذا التجمع العربى حول قضية فلسطين . ووجهوا الى مصر بالذات ضربات نفسية واقتصادية وعسكرية قاصمة ، ومع ذلك تثبت مصر ، وبقى التجمع العربى حول قضية فلسطين لايريد ان ينقض وتزيده الضربات التحاما ثم ليتقدم ملتحما ، بقياة مصر ، يضرب ضربته المجيدة فى حرب اكتوبر ١٩٧٣ .. وفتح امام الآمال العربية أفاقا لانهائية من الأمن والسلام والرخاء .. وفجأة بدأ رئيس الجمهورية سلسلة متتابعة من المواقف : ايقاف اطلاق النار ، فض الاشتباك الأول (١٧ يناير ١٩٧٤)فض الاشتباك الثانى (أول سبتمبر ١٩٧٥) زيارة القدس المحتلة (١٩ نوفمبر ١٩٧٧) ، مفاوضات كامب ديفيد (١٧ سبتمبر ١٩٧٨) ، وأخيرا قبول وتوقيع معاهدة سلام مع اسرائيل (٢٦ مارس ١٩٧٩) وتكون السمة " المميزة " لكل هذه المواقف انها مواقف منفردة . أى مواقف اتخذها رئيس جمهورية مصر منفردا ، بدون موافقة أو اشتراك باقى الدول العربية . طبيعى أنه لم يتخذها وحيدا ، بل شاركه فيها كثيرون ومن بينهم مصريون واسرائيليون وأمريكيون . ولكنها بالنسبة الى الدول العربية مواقف منفردة لم يشاركه فيها أحد حتى الذين لم يعترضوا عليها .

٣٥- وليس ثمة شئ أدعى للدهشة من انكار ان اتفاق ٢٦ مارس ١٩٧٩ اتفاق منفرد تم بناء على مفاوضات منفردة وتضمن اعترافا منفردا وصلحا منفردا مع اسرائيل اذ لايستطيع أحد أن يدعى أن ثمة دولة عربية ، أية دولة عربية ، قد شاركت فى مفوضات كامب ديفيد أو بلير هاوس (من ١٢ اكتوبر الى ٤ ديسمبر ١٩٧٨) أو قبلت ووقعت اتفاق ٢٦ مارس ١٩٧٩ . ولايستطيع أحد أن يدعى أن الدول العربية مجتمعة أو منفردة قد وكلت حكومة مصر فى أن تتفاوض أو تتفق أو تصطلح نيابة عنها ، ولايستطيع أحد أن يدعى أن حكومة مصر وصية أو ولية أمرشرعية على دول عربية ناقصة الاهلية ليكون رئيس الجمهورية قد تفاوض واتفق واصطلح بدلا منها . ومع ذلك فثمة من ينكر انه اتفاق منفرد متضمن اعترافا منفردا وصلحا منفردا مع اسرائيل . أليس هذا مثيرا للدهشة حقا ؟.. ان لم يكن فلننظر الى مايستند اليه الانكار .

يقال أنه ليس اتفاقا منفردا لان الاتفاق لم ينصب الى سيناء فقط بل تمت المفاوضة والاتفاق مع اسرائيل على " اطار السلام فى الشرق الاوسط " (من وثائق كامب ديفيد التى قبلها ووقع عليها رئيس الجمهورية يوم ١٧ سبتمبر ١٩٧٨) . وان مرجع الاتهام "الغبى " ان احدا لايريد أن يقرأ الوثائق !!.. ربما . فلنعد الى تلك الوثائق لنقرأ تجنبا لتهمة الغباء على الأقل .

يبدأ " اطار السلام فى الشرق الاوسط "، بالنص التالى :" اجتمع الرئيس محمد أنور السادات رئيس جمهورية مصر العربية ومناحم بيجين رئيس وزراء اسرائيل مع جيمى كارتر رئيس الولايات المتحدة الامريكية فى كامب ديفيد من ٥ الى ١٧ سبتمبر واتفقوا على الاطار التالى للسلام فى الشرق الاوسط وهم يدعون اطراف النزاع العربى الاسرائيلى الى الانضام اليه ".. وبعد حديث طويل عن النزاع والسلام تنتهى المقدمة الى القول "لذا ، فانهم يتفقون على أن هذا الاطار المناسب فى رأيهم يكل أساسا للسلام ، لا بين مصر واسرائيل فحسب بل وكذلك بين اسرائيل وكل من جيرانها الآخرين من يبدون استعدادا للتفاوض على السلام مع اسرائيل على هذا الاساس ".. ثم يلى ذلك ماتفق المجتمعون على أنه أسس للسلام بين الدول العربية واسرائيل . " فى رأيهم "..

فمن من الدول العربية اشترك فى الاجتماع أو فى المناقشة أو فى الرأى أو فى الاتفاق ؟.. لا أحد . أما اذا كان المجتمعون قد رأوا أن يناقشوا ويتفقوا على الشرق الاوسط أو الشرق الاقصى أو على العالم كله فان هذا

لايغير شيئا من الواقع انهم يناقشون ويتفقون "منفردين"فى اجتماعاتهم . ولاتقوم أى شبهة فى أن هذا الاتفاق يمثل بالنسبة الى الدول العربية اتفاقا منفردا واعترافا منفردا وصلحا منفردا ، الا ... اذا كانت الدول العربية قد فوضت رئيس الجمهورية بالاتفاق والاعتراف والصلح نيابة عنها ، وهذا مالم حدث ، والا اذا قبلت الدول العربية الموافقة على ماوافق عليه رئيس الجمهورية وهذا مالم يحدث ، اذ أن شرط قبوله كما هو واضح من النص " ابداء" الاستعداد للتفاوض على السلام مع اسرائيل ولم تبد أية دولة عربية حتى الان رغبتها فى أن تكون طرفا فى أية علاقة مع اسرائيل . بل العكس هو الذى أيدته الدول العربية . وأخيرا الا .. اذا كان القانون الدولى يلزم الدول العربية بهذا الاتفاق حتى ولو لم تكن أطرافا فيه . وهذا ماحرصت اتفاقية فيينا الدولية المعقودة يوم ٢٣ مايو ١٩٦٩ على اعادة تأكيده كمبدأ من مبادئ القانون الدولى فى المادة ٣٤ :" لاتنشئ المعاهدة التزاما على الغير أو حقا له بغير رضاه ".

أليست اذن معاهدة منفردة تتضمن اعترافا منفردا وصلحا منفردا مع اسرائيل ؟.. بلى بدون شك ..

٣٦ – ولكن لماذا هذا الاصرار فى الهجوم أو الدفاع ، فى التأكيد أو النفى ، لكون "المعاهدة " تصرفا منفردا . لماذا تقيم الدول العربية الدنيا وتقعدها غضبا لأن مصر قد عقدت اتفاقا "منفردا "مع اسرائيل ؟. ولماذا تصر حكومة مصر وتؤكد اصرارها بكل وسائل القول والاعلام على أنها لم تعقد اتفاقا " منفردا " ولماذا تتحفظ كل دول العالم ، والامين العام لهيئة الامم المتحدة ، على الاتفاق لأنه اتفاق " منفرد " ماقيمة أن يكون منفردا أو غير منفرد ؟.

نعرف بالاجابة بما ذكرناه من قبل . أن ثمة اتفاقا جماعيا دائما بين كل الدول العربية بألا تتخذ احداها موقفا ايجابيا منفردا من اسرائيل ؟. وعرفنا أن هذا الالتزام هو النقطة المركزية الثابتة التى تلتقى عندها ارادات وعهود ومواثيق الدول العربية جميعا . فجاء اتفاق ٢٦ مارس ١٩٧٩ متضمنا قبول مصر الدولة بالاتفاق المنفرد والاعتراف المنفرد والصلح المنفرد . وبه ، أى بالاتفاق ، اتفقت واعترفت واصطلحت منفردة بالفعل . فخرجت منفردة " من" الاجماع العربى بالصلح المنفرد مع اسرائيل ، وبقى الصراع العربى الاسرائيلى قائما بدون نهاية وهو مايقلق الامين العام للامم المتحدة ومجموعة الدول الاوروبية وكل دول العالم . انه لاينهى الصراع فى الشرق الاوسط لانه صلح منفرد .

ولكن هل يعنى ذلك انه خروج " على " الاجماع العربى ؟.

سنرى ..

٣٧- هذا الخروج المنفرد " من " الاجماع العربى يتضمن فى ذاته احتمالات انهاء كافة علاقات الدول العربية مع مصر الدولة . نقول احتمالات لان هذا الانهاء لعلاقات متعددة الاطراف يقتضى الاتفاق عليه ، أو التمسك به قبل الدولة التى اخلت بالتزامها . وكان يكفى مصر الدولة أن توقف عند حدود الاتفاق والاعتراف والصلح المنفرد ثم تنتظر ماستفعله الدول العربية بالنسبة للعلاقات الجماعية التى تربطها بها . ولقد حاول المفاوضون المصريون أن يوقفوا عجلة الاندفاع عند هذا الحد ولكن الصهاينة كانوا يدركون جيدا ماوراء تلك المحاولة . ودارت بين الطرفين معركة تفاوضية انتهت بالتسليم لاسرائيل بما أرادت . انها ما يمكن أن نسميها " معركة المادة السادسة التفاوضية ".. وهى تحتاج الى قدر خاص من الانتباه .

٣٨- ماهو أثر أى اتفاق تعقده مصر مع اسرائيل على الاتفاقات الجماعية المعقودة من قبل بين مصر والدول العربية ؟.. كان هذا السؤال هو موضوع " معركة المادة السادسة التفاوضية "ولقد تسرع بعض الذين نقدوا الاتفاق فلاى كامب ديفيد أو واشنطن فرفعوا ضده القاعدة الاصولية التى تقول كل اتفاق لاحق يلغى ماسبقه من اتفاقات فى حالة التعارض . وهو غير صحيح على اطلاقه . خبراء القانون المصريون (اولئك الذين اتهمهم مناحم بيجن بأنهم يعرقلون الاتفاق) يعرفون أنه غير صحيح على اطلاقه وكذلك يعرف خبراءالقانون الصهاينة والامريكيون " هذه قاعدة أصولية صحيحة فى القوانين الداخلية ، أما فى العلاقات الدولية فهى صحيحة اذا كان الاتفاق السابق والاتفاق اللاحق كلاهما معقودين بين الأطراف ذاتها . اما اذا كان الاتفاق الاول اتفاقا جماعيا ، ثم انفرد أحد اطرافه فعقد مع طرف جديد (لم يكن طرفا فى الاتفاق الاول) اتفاقا

يتعارض مع الاتفاق الاول ، فان الذى ينفذ عند التعارض هو الاتفاق الاول " هذه قاعدة أصولية مقررة فى القانون الدولى .

ولم تقبل اسرائيل..

فجاءت المادة السادسة من الاتفاقية الرئيسية تقول :

"١- لاتمس هذه المعاهدة ولايجوز تفسيرها على أى نحو يمس حقوق والتزامات الطرفين وفقا لميثاق هيئة الامم المتحدة ٢- يتعه الطرفان بأن ينفذا بحسن نية التزاماتهما الناشئة عن هذه المعاهدة بصرف النظر عن أى فعل من جانب آخر وبكل مستقل عن أية وثيقة خارج هذه المعاهدة ٣- كما يتعهدان أن يتخذا كافة التدابير اللازمة لكى تنطبق فى علاقتهما احكام الاتفاقات المتعددة الاطراف التى يكونان من اطرافهما بما فى ذلك تقديم الاخطار المناسب للامين العام للامم المتحدة وجهات الايداع الأخرى لمثل هذه الاتفاقات ٤- يتعهد الطرفان بعدم الدخول فى أى التزام يتعارض مع هذه المعاهدة ٥- مع مراعاة المادة ١٠٣ من ميثاق الامم المتحدة يقر الطرفان بأنه فى حالة وجود تناقض بين التزامات الاطراف بموجب هذه المعاهدة وأى من التزاماتهما الاخرى فان الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة هى التى تكون ملزمة ونافذة .

الفقرة الاخيرة هى الجديرة بقدر خاص من الانتباه . انها تنظم حالة التعارض فى التنفيذ بين التزامات مصر بموجب معاهدة وبين " أى التزامات أخرى " بدون تحديد مصدر أو مصادر تلك الالتزامات الاخرى وبالتالى " قد يكون تفسيرها على أنها تلك الالتزامات الاخرى التى لم يقرر لها القانون الدولى أولوية فى التنفيذ عند التعارض مع المعاهدة الجديدة". بوضوح أكثر تجنبت المادة السادسة فقرة ٥ الاشارة الى الاتفاقات أو المعاهدات التى تلزم مصر باحكام لاتتفق مع اتفاق ٢٦ مارس ١٩٧٩ ، وفى اذهان الجميع الاتفاقات الجماعية العربية وعلاقتها بالاتفاق الجديد . فترك هذا امكانية ولو ضئيلة لتفسير المادة السادسة على أنها تقع بجملتها خارج نطاق الاتفاقات الجماعية العربية المعترف لها دوليا بأولوية التنفيذ عن التعارض .

ماكان يريده الصهاينة هو تنازل مصر عن حق مقرر لها دوليا . وهو التمسك بأولوية الاتفاقات الجماعية العربية فى التنيذ عند التعارض . ولما كان هذا يعنى أن مصر تنهى من جانبها الالتزام بالاتفاقات الجماعية العربية ، فان قبوله كان عسيرا الى درجة تهدد بافشال مجهودات السيد جيمى كارتر . ولكن ماتريده اسرائيل لابد أن تحصل عليه ولو كان فيه تنازل عن حق مقرر فى قاعدة اصولية مستقرة للعلاقات بين الدول ..وقد كان .

جاء فى وثيقة عنوانها " محضر متفق عليه للمواد الأولى والرابعة والخامسة والسادسة وللملحق الأول لمعاهدة السلام مايلى :" من المتفق عليه بين الأطراف انه لاتوجد أية دعاوى بأن لهذه المعاهدة أولوية على المعاهدات والاتفاقات الأخرى أولوية على هذه المعاهدة (المقصود الاتفاقات الجماعية العربية ذات الأولوية المعترف بها دوليا). .وهكذا تنازل المفاوض المصرى عن حق التمسك بأولوية الاتفاقات الجماعية العربية . وحتى لايمكن "التمحك " أو القول بأن هذا النص يترك الاتفاقيات جميعا على مستوى واحد بلا أولوية . أضاف المحضر المتفق عليه :" ولايفسر ماتقدم على أنه مخالف لاحكام المادة السادسة فقرة ٥ من المعاهدة التى تنص على .." واورد النص .

وقضى الامر وانهى المفاوض المصرى من جانبه كل الاتفاقات الجماعية التى كانت تربطه بمجموعة الدول العربية وجامعتها .. ونقض كل القرارات والعلاقات والالتزمات التى تتعارض مع اتفاق ٢٦ مارس ١٩٧٩ ، والتزم بأن ينفذ هذا الاتفاق بصرف النظر عن أى فعل وامتناع عن فعل (المادة الخامسة فقرة ٢) من جانب أية دولة عربية .

٣٩- ولكن يبدو انهم يعرفون ، وهو يعرفون فعلا ان علاقة مصر بالأمة العربية ليست علاقة حكومات ودول بل هى علاقة انتماء قومى واحد الى أمة عربية واحدة صنعها التاريخ الموحد وتراثها الحضارى المشترك فلتتصرف الدول كما تشاء فان كل الدول والحكومات والحكام الى زوال وتبقى الأمة العربية وفى موضع القلب منها تبقى مصر ، فما الذى سيكون عليه الامر حينئذ ؟..

اذن لاتكفى القطيعة السياسية والاقتصادية والثقافية . لايكفى الخروج " من " الاجماع العربى . لابد من قطع العلاقات القومية ذاتها فتحطيم وحدة الشعور بالانتماء القومى الى امة واحدة . لابد من معركة بين مصر وباقى العرب تواجه فيها مصر الدولة باقى الدول العربية وأكثرها يكون من أثارها غرس بذور الكراهية والعداء فى رأس الانسان فى الدول العربية لمصر وغرس بذور الكراهية والعداء فى رأس الانسان فى مصر للدول العربية .

كيف ؟..

بان تنحاز مصر الى اسرائيل فى الصراع العربى الصهيونى . لاتقف على الحياد بل تنحاز ايجابيا الى الصهاينة ضد العرب . ان هذا قد يتجاوز حد التصور ومع ذلك فهو واقع . نعنى نصوص قبلت ووقعت يوم ٢٦ مارس ١٩٧٩ تتضمن التزام مصر بموقف الانحياز الى الصهاينة ضد العرب .

ولنعد الى الوثائق ..

(٤)
الانحياز

التجاوز :

٤٠- فيما وراء حدود مصر الدولة ، شرقا وغربا وشمالا وجنوبا ، عالم كامل من الدول والشعوب والأمم المتراصة . ويصدق هذا على كل دولة فى الأرض . فالى أى مدى يمكن أن تمتد سيادة وارادة من أية دولة ؟.. تمتد سيادتها الى حدود اقليمها البرى والبحرى فقط لاتتجاوزه . وتمتد ارادتها الى رعاياها فقط لاتتجاوزهم . وأقصى مايمكن أن تطمح اليه دولة طموحا شرعيا أن تكون لها – وحدة – السيادة الكاملة على اقليمها كله وأن تكون ارادتها وحدها هى المؤثرة فى شئون رعاياها كلهم ، حينئذ تكون دولة مستقلة ذات سيادة . أما اذا مدت سيادتها الى ماوراء حدودها أو مدت ارادتها الى غير رعاياها فهو تجاوز تختلف أوضاعه تبعا لمضمونه وجسامته . فقد يكون تدخلا فى شئون الدول الأخرى وقد يكون اعتداء وقد يكون احتلالا وقد يكون حربا . وفى كل هذه الحالات يكون عدوانا غير مشروع .

٤١- على اساس ماتقدم كان الذين قبلوا ووقعوا اتفاق ٢٦ مارس ١٩٧٩ يستطيعون الاحتجاج على أى نقد يأتى من خارج مصر بأن مصر قد تصرفت فى حدود اقليمها ، وان من حقها كدولة مستقلة " ذات سيادة "ان تختار لنفسها وأن ليس للدول العربية ، ولا لغيرها ، أن تتدخل فى شئونها الداخلية أو أن تفرض عليها مواقف لاتريدها . وانها اذا نقضت الاتفاقات والمواثيق والقرارات الجماعية التى كانت تربطها بالدول العربية لم تفعل شيئا أكثر من ممارسة سيادتها والتعبير عن استقلالها بارادتها ، اذ لايخفى على أحد أن التزام أية دولة بمواثيق أو اتفاقات أو معاهدات أو علاقات لمدة غير محدودة ، وحرمانها من المقدرة على التحلل منها بارادتها المنفردة، يمس صميم استقلالها وحريتها فى أن تختار لنفسها ماتريد فى الوقت الذى تريده .

وكان من الممكن أن يكون هذا "المنطق " قابلا للدفاع عنه دفاعا تسانده الشرعية الدولية والشرعية الدستورية معا . وكل ماكان يمكن مطالبة الذين قبلوا ووقعوا اتفاق ٢٦ مارس ١٩٧٩ ، حينئذ ، هو الا يغضبوا اذا استعملت الدول العربية ، أو اية دولة اخرى ، ذات المنطق فى تحديد مواقفهم من مصر الدولة ، فقطعوا علاقاتهم بها سياسيا أو اقتصاديا أو ثقافيا. ولسنا نشك لحظة فى أن دولا عربية كثيرة كانت ستبقى "صامته "أو ستعود بعد الانقطاع الى " وصل " علاقات جديدة مع مصر الدولة وستردد حججا يبدو عليهاوقار "الحكمة والتعقل " .. والله ، نحن لانتدخل فى شئون مصر الداخلية ، ولقد اختارت مصر لنفسها مالم نكن نتمناه لها ولكنها – والحق يقال – لم تتدخل فى شئوننا . صحيح انه لم يكن هذا هو المنتظر من مصر " الشقيقة الكبرى " ولكن قد وقع ماوقع فلا داعى للقطيعة . ثم ان مصر قد خرجت " من " الاجماع العربى ولكنها لم تخرج " على " الاجماع العربى . فلماذا طال عمرك ، لانعاملها ونتعامل معها كما نعامل

ونتعامل مع دول كثيرة سبقت الى الاعتراف باسرائيل ؟.. ولماذا نحمل مصر أو نتوقع منها البقاء فى الصف العربى دائما ؟. لاتنسوا – ياخوان – ان مصر حديثة العهد بالعروبة . بل لم نكن ندخلها ضمن الدولة العربية التى قامت من اجلها الثورة العربية الكبرى عام ١٩١٦ . وحتى لو كانت مصر عربية . وهى بالقطع عربية (هكذا يقول فريق آخر) فان الوعى القومى فى مصر يفتقد العمق ولقد فجره المرحوم جمال عبد الناصر ولم تمتد جذوره الى أبعد ماسمحت به فترة حكمه ، وبالتالى فان جدارة مصر بالقيادة العربية تفتقد الاسباب الموضوعية والوعى العقائدى والحس الثورى الذى تتطلبه معركة العروبة ، ولقد قدم اتفاق ٢٦ مارس ١٩٧٩ ذاته دليلا من الواقع بصحة هذا الذى نقول ، بل لعله اذ كشف للأمة العربية ، بالرغم من مرارة الكشف ،انها كانت تتبع قيادة غير مؤهلة موضوعيا ، قد صحح المسيرة العربية أو أتاح لها فرصة " تاريخية " لتصحيحها ليقودها فى نضالها القومى المؤهلون الحقيقيون لقيادتها. ومن ثم فلا داعى لاستمرار القطيعة ، ومن أجل " شعبنا العربى " فى مصر فان الأمة العربية بخير " ولم تخسرشيئا كثيرا بخروج مصر " من " الاجماع العربى ... الى آخره "..

لانشك لحظة فى أن شيئا مثل هذا كان سيقال تمهيدا للعودة الى وصل ماانقطع من علاقات مصر الدولة بالدول العربية أو بعض الدول العربية . لا لأن مثل هذا قد قيل علنا على أثر زيارة رئيس الجمهورية للقدس المحتلة ولكن لانه يقال خفية على نطاق أوسع من ساحات الدول التى يقال لها " معتدلة " ومصدر العلم بما هو خاف مانعرفه من تاريخ قريب وهو أن حكومات عربية كثيرة أبعد ماتكون عن " البراءة " مما مهد وساعد على أن تنتهى الأمور الى قبول وتوقيع رئيس جمهورية مصر العربية اتفاق ٢٦ مارس ١٩٧٩ .

وسنعود الى هذا الموضوع الخطير فيما بعد ،

نحن نتابع الآن منطق الاقليمية المصرية .

٤٢- المهم ان لوحدث هذا لما خسرت مصر الدولة كثيرا مما كانت تحصل عليه من بعض الدول العربية . ولكنها لم تفعل فقد تجاوز اتفاق ٢٦ مارس ١٩٧٩ حو مصر ، وامتدت ارادة الذين وقعوه الى مايتجاوز الحدود المروعة لارادة مصر الدولة . وذلك على الوجه التالى :

الاعتراف :

٤٣- تنص المادة الأولى فقرة ٣ من الاتفاقية الرئيسية على أنه " عند اتمام الانسحاب المبدئى المنصوص عليه فى الملحق الأول (بعد ستة أشهر من تبادل وثائق التصديق على المعاهدة) يقيم الطرفان علاقات طبيعية وودية بينهما طبقا للمادة الثالثة فقرة ٣ " وتقول المادة الثالثة فقرة ٣ :" يتفق الطرفان على أن العلاقات الطبيعية التى ستقام بينهما ستتضن الاعتراف الكامل ..".

هذا النص يتضمن ردا ، نرجو أن يكون مقنعا ، على كثيرين ممن هاجموا أو دافعوا عن مواقف وقرارات رئيس الجمهورية قبل توقيع اتفاق ٢٦ مارس ١٩٧٩ . ولنبدأ بالذين هاجموه .

لقد قيل وتردد ، بكل الصيغ ، أن رئيس الجمهورية اذ قبل فض الاشتباك الأول والثانى ، واذ زار القدس واذ فاوض اسرائيل فى كامب ديفيد ، واذ وقع اتفاق ٢٦ مارس ١٩٧٩ تكون مصر قد اعترفت باسرائيل . هذا النص يقدم ردا على ماقيل وتردد . فهو اتفاق الطرفين ، أى باقرار من اسرائيل نفسها ،يؤجل الاعتراف الكامل بها الى مابعد تسعة أشهر من تبادل وثائق التصديق على المعاهدة ويعلقه على شرط اتمام الانسحاب المبدئى وهذا يعنى أنه الى أن يتم الانسحاب المبدئى فى موعده لاتكون مصر قد اعترفت باسرائيل . ولو كانت الولايات المتحدة الامريكية أو الصهاينة يعرفون أن مصر قد " اعترفت " باسرائيل قبل ٢٦ مارس ١٩٧٩ ، لما همهم ، ولما أصروا ، على أن تلتزم مصر بالاعتراف باسرائيل بنص صريح فى الاتفاق . ولو كانت حكومة مصر تعرف انها قد سبق لها أن اعترفت باسرائيل قبل ٢٦ مارس ١٩٧٩ لما علقت اعترافها – بنص صريح – على شرط وحددت له موعدا فى المستقبل . كل مايمكن أن يقال الآن أن ماحدث قبل ٢٦ مارس ١٩٧٩ كان اعترافا " واقعيا " أى اعتراف بواقع ، أو اعترافا " ضمنيا . اعترافا قانونيا " ضمنيا " .

وأن اسرائيل كانت تريد الاعتراف القانونى الصريح وقد حصلت عليه أخيرا..ومع ذلك فان مثل هذا القول يمكن الرد عليه بالاضافة الى انه لم يعد مفيدا الآن . لقد كان نقد الاعتراف " الضمنى " مفيدا للتحذير من مخاطر الاستدراج الى الاعتراف الصريح .. أما، قد أصبح الأمر أمر اعتراف كامل صريح فلا فائدة فى اعادة المناقشة فى الدلالة القانونية للتصرفات السابقة . وقد نعود الى دلالتها السياسية فيما بعد .

٤٤- ولكن هذا النص يرد ردا أكثر اقناعا على الذين دافعوا ويدافعون عن " الاعتراف " باسرائيل . يقولون ان اسرائيل أمر واقع . لايستطيع عربى أو غير عربى أن ينكره . والا فضد من كان يناضل العرب ويحاربون منذ ١٩٤٨ ؟.. ومن الذى طرد العرب من فلطسين ومن الذى يمنعهم من العودة ؟.. ومن الذى هزم الجيوش العربية أعوام ١٩٤٨،و١٩٥٦، و١٩٦٧ ؟. ومن الذى احتل سيناء والضفة الغربية والمرتفعات السورية ؟. ومن الذى كان يفاوض العرب فى رودس ؟ ومن الذى اعترفت به اغلب دول العالم ؟ ومن الذى يجادل العرب فى هيئة الامم المتحدة ويشتكيهم فيدافعون أو يشتكونه فيدافع أمام مجلس الامن الدولى ؟. ومن هو الطرف الآخر فى قرار ٢٤٢؟. الى آخره . ليس ثمة أية أوهام فى شأن وجود اسرائيل وأن العرب لم يتعاملوا خلال ثلاثين عاما مع اشباح . ومادامت موجودة فليعترف العرب بها ، بل ان العرب قد اعترفوا بها فى الحقيقة منذ أن وجدت وكان أول اعتراف بها فى اتفاقية الهدنة فى رودس . ثم انهم يعترفون بها كل يوم عندما يتحدثون عن " الحرب " مع اسرائيل و " حالة الحرب " مع اسرائيل ، بل وهم يملأون الدنيا صراخا لأن مصر انهت " حالة الحرب " مع اسرائيل لان حالة الحرب لاتقوم الا بين دول .. الى آخره .

الواقع أن الرد على كل هذا قد جاء فى اتفاق ٢٦ مارس ١٩٧٩ . اذا كان مجرد أن اسرائيل موجودة كأمر واقع وأن اغلب دول العالم قد اعترفت بها .. الى آخره ، يعنى أو يقتضى اعتراف مصر بها ، فلماذا الالتزام بالاعتراف بها فى موعد محدد فى المستقبل وبالشروط الواردة فى اتفاق ٢٦مارس ١٩٧٩ ؟.. واذا حدث مايحول دون تنفيذ هذا الاتفاق قبل أن يتم الانسحاب المبدئى فهل يقال أيضا ان مصر – على أى حال – معترفة باسرائيل لانها أمر واقع أو لأن أغلب الدول معترفة بها ، أو لانها كانت معها فى " حالة حرب " .. أو حتى لأنها وقعت معها " معاهدة " وان كانت لم تنفذ ؟.

أين الحقيقة وأين المغالطة فى كل هذا الذى يقال اتهاما ودفاعا ؟.

٤٥- الحقيقة ان اسرائيل موجودة على أرض فلسطين كأمر واقع لا يمكن انكاره أو تجاهله . بل لعل تجاهله هو السبب الاساسى فى كل ما أصاب العرب من كوارث منذ أن وجدت اسرائيل. أما المغالطة فهى فى القول بأنها مادامت موجودة فيجب " الاعتراف " بها ذلك لأن "الاعتراف" شئ مختلف عن " عدم الانكار ". الاعتراف تصرف قانونى تكسب فيه الدولة المعترف بها شرعية الوجود فى مواجهة من اعترف بها فقط . نقول من اعترف بها فقط لان الاعتراف مثله مثل كافة التصرفات الدولية لايلزم الا الدولة التى يصدر منها ، ولاتترتب عليه آثار الا فى مواجهتها ولايضار منه الذين لم يصدر عنهم . ونقول " تكسب به الدولة المعترف بها شرعية الوجود " لان التعامل السياسى والاقتصادى والتجارى والمالى والثقافى .. الخ ممكن بدون اعتراف ولقد بقيت مجموعة من الدول دهرا تتعامل مع جمهورية الصين الشعبية بدون ان تعترف بها . انه مايسمى " الاعتراف الواقعى " أى التعامل مع أمر واقع غير منكور ولكن بدون "الاعتراف" بشرعية وجوده . كما أن " الاعتراف " بشرعية الوجود لدولة ما لايستتبع بالضرورة التعامل معها سياسيا أو اقتصاديا أو تجاريا أو ماليا أو ثقافيا وذلك فى حالة قطع العلاقات . ومثالها مصر الآن ، ان علاقاتها مقطوعة مع اغلب الدول العربية ولكن الاعتراف بها مايزال قائما ونعتقد انها ماتزال تعترف بالدول العربية التى قطعت علاقتها معها .

٤٦- على هذا الاساس نستطيع أن نعرف الدلالة الحقيقية لما جاء فى اتفاق ٢٦ مارس ١٩٧٩ من التزام مصر بالاعتراف باسرائيل . ان الاتفاق يلزم مصر بأن تعترف " بشرعية " اسرائيل . ومامعنى هذا على وجه الدقة ؟.. معناه ان الاتفاق يلزم مصر بأن تعترف بأن اسرائيل هى صاحبة الحق الشرعى فى أرض

فلسطين . وماالذى يهم العرب مادام المسلم أن ارادة الدول لاتمتد الى أبعد من اقليمها ورعايها وانها لاتلزم نفسها وانه لا أحد يضار مما تفعل مادام ليس طرفا فيه ؟.. ماالذى يضير العرب من فعل لاتمتد آثاره اليهم؟...

قلنا فى البداية اننا لانتحدث عما يضر أو ينفع أحدا خارج مصر . فلا مبرر للحديث عما يضر العرب من اعتراف مصر باسرائيل . وقلنا اننا سنحصر انتباهنا فيما يضر أو ينفع مصر. لنبق فى هذه الدائرة مهما تكن ضيقة . ولنعرف الى أى موقع حمل اتفاق ٢٦ مارس ١٩٧٩ مصر ، اى ماهى آثار الاعتراف باسرائيل فى موقف مصر من الصراع العربى الصهيونى .

٤٧- جوهر الصراع العربى الصهيونى هو لمن أرض فلسطين منذ عشرات القرون وهى للشعب العربى ثم غزاها الصهاينة بحجة انها أرضهم واقاموا عليها دولة اسموها " اسرائيل " . ومايزال الصراع دائرا بين العرب والصهاينة حول هذا الجوهر . الشعب العربى الفلسطينى ثار وهزم وطرد وتشرد ثم عاد فتجمع فقاتل ومايزال يقاتل من أجل " استرداد أرضه.فلسطين السليبة كما يعبرون عنها . والدول العربية ، كل الدول العربية ، تدعم نضاله أو لاتدعم ولكنها تقر له بحقه المشروع فى أرضه فلسطين فلا تعترف باسرائيل . وكل دولة اعترفت باسرائيل أو تعترف بها تقر لها بحق مشروع فى أرض فلسطين وبالتالى تنكر على الشعب العربى اللفلسطينى اى حق فى أرض فلسطين . ذلك لأن الموقف لايحتمل الحياد. فالصراع يدور حول أرض واحدة اسمها فلسطين بين طرفين كل منهما يقول انه صاحبها الشرعى . الشعب العربى الفلسطينى من ناحية والصهاينة من ناحية أخرى . فمن يعترف باسرائيل يحدد موقفه من كل من الطرفين ، أما مع هذا واما مع ذاك . اما مع الشعب العربى الفلسطينى واما مع الصهاينة . ولما كان الصراع مايزال قائما ، اذ لم " يعترف " الشعب العربى الفلسطينى باسرائيل ولم يقبل أية وثيقة أو قرار دولى أو عربى يتضمن هذا الاعتراف ، فان قرار الاعتراف باسرائيل يتضمن تلقائيا وبالضرورة الانحياز الى الصهاينة ضد الشعب العربى الفلسطينى فى الصراع حول الأرض لمن تكون . ولما كانت الدول العربية الأخرى ، كل الدول العربية الأخرى ، منحازة الى الشعب العربى الفلسطينى انحياز حده الثابت والمشترك عدم الاعتراف للصهاينة بحق مشروع فى أرض فلسطين وهو مايعنى تلقائيا وبالضرورة حق الشعب العربى الفلسطينى المشروع فى أرضه فان الاعتراف باسرائيل يمثل بالنسبة الى الدول العربية موقفا معاديا . وليس بين الموقفين مساحة لموقف محايد بحكم الطبيعة الخاصة للصراع ذاته .

٤٨ – ومن هنا لايستطيع أحد أن ينكر على الذين قبلوا ووقعوا اتفاق ٢٦ مارس ١٩٧٩ انهم الزموا مصر ، ومصر فقط ، بالاعتراف باسرائيل ، وأن على الفلسطينيين أوالعرب أن يقبلوا أو يرفضوا اتفاق ماجاء خاصا بهم فى اتفاقات كامب ديفيد التى يحيل عليها اتفاق ٢٦ مارس ١٩٧٩ . لايستطيع أحد أن ينكر عليهم هذا ، بالعكس ، ان احدا فى العالم ، وبخاصة العرب الفلسطينيون ، لايجهل ان اتفاق ٢٦ مارس ١٩٧٩ غير ذى أثر الا بالنسبة الى من قبلوه ووقعوا عليه. ولكن أحدا أيضا لايستطيع أن ينكر ان الذين قبلوه ووقعوا عليه قد انتقلوا به من موقع الانحياز الى الشعب العربى الفلسطينى ضد الصهاينة الى موقع الانحياز الى الصهاينة ضد الشعب العربى الفلسطينى انحيازا ثابتا حده الادنى الاعتراف باسرائيل .

وهكذا نرى كيف ان اتفاق ٢٦ مارس ١٩٧٩ لم يقف عند حد الخروج " من " الاجماع العربى بل تجاوزه الى الخروج "على" الاجماع العربى . مواجهته فى صف واحد مع الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل .

وليس هذا هو كل مافى التجاوز من مواقف .

الشروط :

٤٩ – قبل زيارة رئيس الجمهورية للقدس (١٩ نوفمبر ١٩٧٧) كانت الضغوط الدولية التى لم تتوقف منذ يونيو ١٩٦٧ قد انتهت الى اسلوب " يحفظ ماء الوجه " ويجمعهم على مائدة مفاوضات دولية تشترك فيها الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى ويرأسها الأمين العام لهيئة الامم المتحدة تدور فى جنيف تحت علم الأمم المتحدة وأسموه مؤتمر جنيف . وبينما رفضته دول عربية لم يكن مطلوبا منها حضوره كان

الاعلان المصرى القاطع بأن فض الاشتباك الثانى (أول سبتمبر ١٩٧٥) هو آخر تحرك منفرد وأن ليس بعد هذا الا العمل العربى الجماعى فى جنيف مبرر لدى بعض الدول العربية الاخرى لقبول صيغة مؤتمر جنيف أو عدم الاعتراض عليها. وبدأ جميع الاطراف مرحلة " مناورات " سياسية تمهيدا لما يعتقدون انه سيساعدهم على احراز مكاسب فى مؤتمر جنيف او حتى قبل مؤتمر جنيف . وكان من بين هذه المناورات مااشترطته منظمة التحرير الفلسطينية من ضرورة أن تعترف اسرائيل بها أولا وأن توجه اليها دعوة رسمية للحضور قبل أن تقرر ماذا كانت ستحضر ام لا. ومنها ماذا كان العرب يمثلون بوفد واحد أم بوفود متعددة بتعدد دول المواجهة .. وكان لاسرائيل شرطان لا أكثر . الشرط الاول عدم اشتراك منظمة تحرير فلسطين . وكان هذا متوقعا وتعرفه المنظمة تماما . اما الشرط الثانى ، وهو مايهمنا هنا ، فهو بدء المفاوضات فى جنيف " بدون شروط مسبقة " تلك كانت أمنية اسرائيل الى ماقبل شهر واحد من الموعد الذى كان محددا لانعقاد مؤتمر جنيف . المفاوضة بدون شروط سابقة . وكان هذا الشرط يفتح امام المفاوض العربى فى جنيف مجالات واسعة للرفض أو القبول تبعا لما تسفر عنه المفاوضات .

وفجأة زار رئيس الجمهورية القدس المحتلة قبرت فة القدس ، كل الجهود الدولية التى بذلت من أجل الوصول الى صيغة مؤتمر جنيف . وبدأت سلسلة المفاوضات والاتفاقات المنفردة . وكان يمكن للمفاوض المصرى ان يتمسك بأنه لايملك حق وضع شروط سابقة لحل مشكلة الصراع العربى الصهيونى ، وأن يحتج بأن اسرائيل قد اعلنت قبولها المفاوضه بدون شروط سابقة ، وبالتالى ان اقصى مايستطيع أن يوافق عليه فى اتفاقه مع اسرائيل هو تأكيد اسرائيل قبولها المفاوضة بدون شروط سابقة ودعوة الأطراف العربية الأخرى الى قبول المفاوضة على هذا الأساس . ولم يكن أحد فى العالم غير العربى يستطيع أن يلومه على هذا الموقف.

ولكنه لم يفعل ..

عاطفة عاصفة غربية كانت تندفع الى النهاية ، ولم تترك الولايات المتحدة الامريكية ولا تركت اسرائيل هذه الفرصة فاستغلتها الى حد لم يكن يخطر على بال أحد ولم يكن لازما حتى لتأكيد العواطف العواصف .. فجاء اتفاق كامب ديفيد الذى يحيل عليه اتفاق ٢٦ مارس ١٩٧٩ متضمنا عديدا من الشروط السابقة التى يرى الموقعون ان " على الدول العربية قبولها مسبقا قبل أية مفاوضة مباشرة أو غير مباشرة مع اسرائيل ".

٥٠- تقول الوثيقة التى تحمل عنوان " اطار السلام فى الشرق الاوسط ". تحت العنوان الفرعى " المبادئ المرتبطة ":

" ١- تعلن مصر واسرائيل ان المبادئ والنصوص المذكورة أدناه ينبغى أن تطبق على معاهدات السلام بين اسرائيل وبين كل جيرانها مصر والاردن وسوريا ولبنان ".

"٢- على الموقعين (.. الاردن وسوريا ولبنان) أن يقيمو ا فيما بينهم علاقات طبيعية كتلك القائمة بين الدول التى هى فى حالة سلام كل منها مع الأخرى . وعند هذا الحد ينبغى أن يتعهدوا بالالتزام بنصوص ميثاق هيئة الامم ".

" ويجب ان تشمل الخطوات التى تتخذ فى هذا الشأن :"(أ) الاعتراف الكامل (ب) الغاء المقاطعة الاقتصادية (ج) الضمان فى أن يتمتع المواطنون فى ظل السلطة القضائية بحماية الاجراءات القانونية فى اللجوء الى القضاء ".

"٣- يجب على الموقعين استكشاف امكانية التطور الاقتصادى فى اطار اتفاقية السلام النهائية بهدف المساهمة فى صنع جو السلام والتعاون والصداقة التى تعتبر هدفا مشتركا لهم".

"٤- يجب اقامة لجان للدعاوى القضائية للحسم المتبادل لجميع الدعاوى القضائية المالية".

"٥- يجرى دعوة الولايات المتحدة للاشتراك فى المحادثات بشأن موضوعات متعلقة بشكليات تنفيذ الاتفاقيات واعداد جدول زمنى لتنفيذ تعهدات الطرفين .

"٦- سيطلب من مجلس الامن التابع للامم المتحدة المصادقة على معاهدات السلام وضمان عدم انتهاك نصوصها وسيطلب من الأعضاء الدائمين فى مجلس الامن التوقيع على معاهدات السلام وضمان احترام نصوصها ، كما سيطلب منهم مطابقة سياستهم وتصرفاتهم مع التعهدات التى يحتويها هذا الاطار ".

ياسلام ..

مطلوب من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وانجلترا وفرنسا والصين أن يطابقوا سياساتهم وتصرفاتهم مع المبادئ التى رأى رئيس جمهورية مصر العربية ومناحم بيجن فى كامب ديفيد انها " يجب " ان تحكم العلاقة بين اسرائيل والأردن وسوريا ولبنان .. وماالذى يحدث اذا " تنطعت " واحدة من هذه الدول الكبرى فلم تطابق سياستها وتتصرفاتها مع هذه المبادئ أو استعملت حقها فى " الفيتو " عند طلب التصديق على معاهدة السلام من مجلس الأمن ..؟!

ماعلينا . نريد أن نبقى فى حدود الجدية . وعلى أى حال فان احدا لم يتمسك بالفقرة السادسة بجملتها فى اتفاق ٢٦ مارس ١٩٧٩ . فلم يطلب أحد من مجلس الامن المصادقة على " معاهدة السلام " بين مصر واسرائيل ، ولم يطلب أحد أن يضمن مجلس الأمن عدم انتهاك نصوصها ، ولم يطلب أحد من الأعضاء الدائمين لا التوقيع عليها وضمان احترام نصوصها ولا مطابقة سياستهم وتصرفاتهم مع التعهدات التى تحتويها ... وحلت الولايات المتحدة الامريكية محل مجلس الامن وباقى الأعضاء الدائمين فيه .. مع أن " المبادئ المرتبطة" كانت واجبة التطبيق فى رأى المتفقين فى كامب ديفيد على معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية . لأنها – كما قالوا – مبادئ مشتركة بين كل المعاهدات .

على أى حال نلاحظ فى الوثيقة :

ان كل فقرة من فقراتها تبدأ بكلمة " يجب " أو مايماثلها من صيغ الأمر والوجوب . والخطاب موجه الى الدول العربية التى "تبدى استعدادا للتفاوض على السلام مع اسرائيل" كما تقول الوثيقة فى موضع آخر . اذن فعلى الدول العربية ان تبدى أولا استعدادها للتفاوض على السلام مع اسرائيل ، على أن يكون مفهوما أنه " يجب " عليها ان تقبل فى المفاوضة اقامة علاقات طبيعية مع اسرائيل تشمل الاعتراف الكامل بها والغاء المقاطعة الاقتصادية معها والمساهمة معها فى صنع جو السلام والتعاون والصداقة .. حتى الصداقة أصبحت واجبة !!

هذه هى الشروط السابقة التى لم تصدر عن اسرائيل قبل زيارة القدس ، ولابعد زيارة القدس ، الى أن اشترك المفاوض المصرى معها فى اشتراطها على الدول العربية من موقف واحد فى كامب ديفيد . فاذا لم تقبل أية دولة منها هذه الشروط يبقى الاحتلال الاسرائيلى للمرتفعات السورية (الجولان) وفى جنوب لبنان . أما من الضفة الغربية وغزة فسنرى ماهو أدهى وأمر ..

ثم نلاحظ ان ليس فى هذه المبادئ المرتبطة كلها ما" يجب " على اسرائيل عمله . لم توجه كلمة " يجب " الى اسرائيل فى أية فقرة أو جملة فلم يقل – مثلا – " يجب " على اسرائيل أن تنسحب من الجولان أو جنوب لبنان فيما لو قبلت سورية أو لبنان هذه الشروط .

وهكذا نرى أن اتفاق ٢٦ مارس ١٩٧٩ ، الذى يحيل على اتفاقيات كامب ديفيد ، لم يقف عند حد الخروج " من " الاجماع العربى ، ولاعند حد الخروج " على " الاجماع العربى ومواجهته فى صف واحد مع الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل ، بل تجاوز كل هذا الى المواجهة الايجابية : الاشتراك مع اسرائيل ى توجيه شروط " يجب " على الدول العربية ان تقبلها مقدما اذا أرادت أن تسترد أراضيها المحتلة .

فهل بعد هذا تجاوز ؟..

نعم ...

التطوع :

٥١- ينص " اطار السلام فى الشرق الاوسط " على أنه " ينبغى أن تشترك مصر واسرائيل والاردن وممثلوا الشعب الفلسطينى فى المفاوضات الخاصة بحل المشكلة الفلسطينية بكل جوانبها." وعلى مراحل تنتهى باقامة " سلطة حكم ذاتى – مجلس ادارى – فى الضفة الغربية وغزة فى أسرع وقت ممكن ". بعدها تبدأ فترة انتقالية مدتها خمس سنوات . فى نهاية الخمس سنوات تجرى المفاوضات بين مصر واسرائيل والاردن والممثلين المنتمين لسكان الضفة الغربية وغزة " لتحديد الوضع النهائى للضفة الغربية وغزة وعلاقاتها مع جيرانها ". وابرام معاهدة سلام بين " الاردن واسرائيل ".

وتقول الوثيقة :" وستقرر هذه المفاوضات ضمن أشياء أخرى بوضع الحدود وطبيعة ترتيبات الأمن . ويجب أن يعترف الحل الناتج عن المفاوضات بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ومتطلباتهم العادلة ". ..

وتضيف الوثيقة انه :" بهذا الاسلوب سيشارك الفلسطينيون فى تقرير مستقبلهم .. لأن (١) " ممثلى السكان فى الضفة الغربية وغزة " سيشتركون فى المفاوضات مع مصر واسرائيل والاردن على الوضع النهائى للضفة الغربية وغزة ".. ولأن : (٢) مايتفقون عليه سيعرض على التصويت "من جانب الممثلين المنتخبين لسكان الضفة الغربية وغزة ".. ولانه (٣) ستتاح الفرصة " للمثلين المنتخبين عن السكان فى الضفة الغربية وغزة " لتحديد الكيفية التى سيحكمون بها أنفسهم تمشيا مع نصوص الاتفاق (الحكم الذاتى) .. ولانهم (٤) سيشارك " ممثلوا السكان فى الضفة الغربية وغزة " فى المفاوضات بشأن معاهد سلام بين اسرائيل والاردن.

عمن تتحدث هذه الوثيقة ؟.. من هم الذين سيشتركون فى المفاوضة بعد خمس سنوات من اقامة الحكم الذاتى (المجلس الادارى) على " الوضع النهائى للضفة الغربية وغزة ".. انهم بتصريح نص الوثيقة فقراتها جميعا " ممثلوا السكان فى الضفة الغربية وغزة "...السكان كل السكان العرب الفلسطينيون والاسرائيليون المقيمون فى الضفة الغربية وغزة كما تكون اعدادهم بعد خمس سنوات من اقامة الحكم الذاتى الذى ستنتهى المفاوضة عليه بعد عام يبدأ بعد شهر من تبادل وثائق التصديق على اتفاق ٢٦ مارس ١٩٧٩ .(الخطاب المتبادل بين رئيس الجمهورية ومناحم بيجن يوم ٢٦ مارس ١٩٧٩). كيف ، اذن يعتبر هذا مشاركة من الفلسطينيين فى تقرير مستقبلهم ؟.. تماما . لان المتفق عليه أن يشتركوا بوصفهم " سكانا " فى تقرير الوضع النهائى للضفة الغربية وغزة . يشتركوا مع باقى السكان لا أن ينفردوا بوصفهم " عربا فلسطينيين " بتقرير مستقبلهم .

واضح ..

ولكن الوثيقة تتحدث عن " ممثلى الشعب الفسطينى " . وعن " الحقوق الشرعية للشعب الفلسطينى " فكيف يتفق هذا مع تعبير " السكان " . أولا ، لأن هذا التعبير جاء فى اتفاقيات كامب ديفيد فى خصوصية اقامة الحكم الذاتى ، وليس تقرير الوضع النهائى للضفة الغربية وغزة . أى أنه بالنسبة للوضع النهائى للضفة الغربية وغزة لم يرد تعبير الشعب الفلسطينى اطلاقا . وحتى لايثور أى شك يمن تعنيهم الاتفاقية نصت على أنه فى خلال فترة الانتقال "يشكل ممثلوا مصر واسرائيل والأردن وسلطة الحكم الذاتى " لجنة تكون صلاحيتها الموافقة (بالاجماع) على " السماح بعودة الأفراد الذين طردوا من الضفة الغربية وغزة فى عام ١٩٦٧ . مع اتخاذ الاجراءات الضرورية لمنع الاضطرابات وأوجه التمزق ". فاستبعد الذين تركوا الضفة الغربية وغزة بعد عام ١٩٦٧ . ولم يطردوا . واستبعد من طردوا بعد عام ١٩٦٧ من ترى اسرائيل أن عودته تسبب الاضطرابات . واستبعد كل الذين غادروا الضفة الغربية أو غزة أو باقى الأرض المحتلة من فلسطين قبل ١٩٦٧ . وانخصر الأمر فى "الشعب الفلسطينى " المقيم فى الضفة الغربية وغزة .

ولقطع سبل التأويل والتفسير على ماتعنيه كلمة الشعب الفلسطينى الحقت باتفاق كامب ديفيد رسالة موجهة من مناحم بيجن الى الرئيس كارتر رد عليها الرئيس كارتر برسالته المؤرخة ٢٢ سبتمبر ١٩٧٨ يقول فيها :" احيطكم علما هنا أنكم ابلغتمونى بما يلى (١) انكم ستفسرون وتفهمون عبارات " الفلسطينيون "أو "

الشعب الفلسطينى " الواردة فى كل فقرة من وثيقة اطار التسوية المتفق عليها باعتبارها تعنى " عرب فلسطينيون ". (ب) ان الحكومة الاسرائيلية تفهم وتفسر تعبير " الضفة الغربية " فى أى فقرة يرد فيها فى وثيقة اطار التسوية على أنه يعنى يهودا والسامرا وأصبحت هذه الرسالة جزءا من الاتفاق . " وهكذا أصبح تعبير " الشعب الفلسطينى " يدل على العرب الفلسطينيون الذين يسكنون أرض اسرائيل . ذلك لان الفرق بين اسم الضفة الغربية وبين يهودا والسامرا هو مايعنيه الأسم الأخير من انها أرض اسرائيل التى تحررت فى ١٩٦٧.

٥٢- أما عن القدس العربية فلم يتفق عليها . تبادل رئيس الجمهورية والرئيس كارتر ومناحم بيجن ثلاث رسائل بشأنها يوم ٢٢ سبتمبر ١٩٧٨ . تمسك المفاوض المصرى ببقاء القدس تحت السيادة العربية ولكنه قبل أن تبقى موحدة مع القدس الغربية . وتمسك مناحم بيجن بأن القدس الموحدة جزء من أرض " اسرائيل الكبرى "(لأول مرة يرد هذا التعبير فى وثيقة رسمية) وانها عاصمة دولة اسرائيل . وأحال الرئيس كارتر على موقف امريكا المعلن يوم ١٤ يوليو ١٩٦٧ وأول يوليو ١٩٦٩ ومضمونه أن الولايات المتحدة الأمريكية لاتقبل ولاتقر الاجراءات التى اتخذتها حكومة اسرائيل يوم ٢٨ يونيو ١٩٦٧ بشأن ضم القدس واعتبارها عاصمة لها .

ولم يعد أحد بعد هذا الى الحديث عن القدس العربية .

٥٣- أما عن منظمة التحرير الفلسطينية ، التى اتفقت الدول العربية جميعا ، بما فيها مصر، فى مؤتمر الرباط على أنها الممثل الشرعى الوحيد للشعب العربى الفلسطينى ، وقبلتها الجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة عضوا مراقبا بهذه الصفة ، واحتلت – بهذه الصفة – مقاعد فى عدة منظمات تابعة لهيئة الأمم المتحدة وتعاملت معها أغلب الدول بصفتها الممثل الشرعى الوحيد للشعب العربى الفلسطينى . فان الاتفاق تجاهلها تماما ولم يشر اليها بأية كلمة فى أية وثيقة .

٥٤- على أى حال ، هذا هو ماحصل عليه المفاوض المصرى فى كامب ديفيد . وهو غير ملزم للشعب العربى الفلسطينى أو الاردن . ويستطيع الشعب العربى الفلسطينى أن يرفضه . ان له عليه حق " الفيتو " كما يقال .. ولكن – طبعا – اذا رفضه يبقى الأمر على ماهو عليه . هو حر . الأصل أن الاردن حر أيضا . وأن لبنان حر . كل حر فى أن يقبل أو يرفض مايراد له . و" ذنبه على جنبه ". ومؤدى هذا انه اذا مارفض الشعب العربى الفلسطينى والأردن ولبنان " اطار السلام فى الشرق الاوسط " يسقط هذا الاطار فيما يتعلق بالضفة الغربية وغزة ولبنان والأردن ويبقى مقصورا على مصر واسرائيل .

الى أن بدأت المفاوضات جول اتفاق ٢٦ مارس ١٩٧٩ كان الأردن ولبنان والشعب العربى الفلسطينى (فى الأرض المحتلة وخارج الأرض المحتلة) قد عبروا علنا عن رفضهم الجماعى لما جاء لهم به المفاوض المصرى فى كامب ديفيد . وبالتالى كان المفاوض المصرى الذى قبل ووقع اتفاق ٢٦ مارس ١٩٧٩ فى واشنجن يستطيع أن يفض يده من " اطار السلام فى الشرق الاوسط " الا فيما يصبه ويبرئ ذمته من مسئولية المساس بحقوق يتمسك بها أصحابها . أو كان يستطيع أن يترك الأمر معلقا وأن يحتج بأنه لايملك الحق أو المقدرة على ارغام الفلسطينيين على أن يقبلوا مارآه لهم فى كامب ديفيد أو يرغم الاردن على أن يقوم بالدور الذى حدده له فى كامب ديفيد .

ولكنه بدلا من هذا تطوع بأن يتفاوض ويتفق " منفردا " مع اسرائيل على الضفة الغربية وغزة فتبادل مع مناحم بيجن رسالة تقول :" فى حالة ما اذا قرر الاردن عدم الاشتراك فى المفاوضات فستجرى المفاوضات بين مصر واسرائيل ".. بقصد.. " اقامة الحكم الذاتى فى الضفة الغربيةوغزة من أجل تحقيق الحكم الذاتى للسكان ".. مرة أخرى السكان ..

٥٥- ولما كانت منظمة التحرير الفلسطينية قائمة تمثل وتقود الكفاح المسلح وغير المسلح لتحرير فلسطين وتدير معاركها بأساليب متنوعة طبقا لمواقعها وامكاناتها وظروفها . فان المفاوض المصرى تطوع بأن " يكفل " لاسرائيل الا يصدر ضدها أو ضد سكانها أو مواطنيها أو ممتلكاتهم " أى " فعل من أفعال الحرب أو

الأفعال العدوانية أو أفعال العنف أو التهديد بها من داخل اقليمه أو بواسطة قوات خاضعة لسيطرته ".. الى هنا معقول . فمادامت خاضعة لسيطرته فهو قادر على أن يحول بينها وبين أى فعل حتى التهديد بأفعال العنف . أى التهديد " بالكلمات " .. ولكن الوثيقة تضيف :" أو مرابطة فى أرضه ".. فما معنى التعهد بكفالة عدم صدور أى فعل تهديد من قوة ليست تحت سيطرة الدولة أو تابعة لها . انه البحث الايجابى عنها وتصفيتها على الوجه الذى يكفل لاسرائيل الا تصدر من أرض مصرية أية افعال تهديد .. اما ماهى أفعال العنف أو التهديد به فلا أحد يستطيع أن يعرف من الآن .

٥٦- وهكذا لم يكف المفاوض المصرى أن يتفاوض ويعترف ويصطلح مع اسرائيل على أرض مصر الدولة وفى حدود سياستها واراتها ، بل تجاوز تلك الحدود الى الاقرار لاسرائيل بشرعية استيلائها على أرض لايملك عليها حق التنازل ، ثم تجاوز هذا الى الاشتراك مع اسرائيل فى فرض شروط سابقة يجب على الدول العربية أن تقبلها قبل المفاوضة وهو لايملك

على الدول العربية ، أو غيرها ، حق الأمر ، ثم تجاوز هذا الى الاتفاق مع اسرائيل على كيفية ادارة الضفة الغربية وغزة وهو لايملك عليها حق الحكم ، وقبل مقدما أن تبقى القدس موحدة وهو لايملك عليها حق القرار ، وختاما تكلف بأن يحمى أمن اسرائيل من "

التهديد " بأفعال العنف . وهو أقصى تجاوز لكل الحدود .

٥٧- والغريب أن مصر الدولة لم تكن ملزمة طبقا لقواعد القانون الدولى أو ميثاق هيئة الأمم المتحدة أو قرارات مجلس الأمن بأى من هذه التجاوزات . كما أن هذه التجاوزات لاتستند الى أية سلطة مقررة فى دستور مصر وقوانينها انها فقط تعبير قوى عن الانحياز الى اسرائيل والوقوف معها ضد العرب ، وعن تحدى متعمد لمشا عر الجماهير العربية . لاأكثر. نقول لاأكثر لأن كل هذه التجاوزات ليس لها أثر ولايمكن أن تحدث أثرا ، بالنسبة الى العرب أو الحقوق العربية ، أثرها الوحيد يرد على موقف مصر الدولة . انه يحولها من موقف القيادة العربية ضد الصهيونية ودولتها اسرائيل الى موقف الشريك لاسرائيل فى موقفها العدوانى على الحقوق العربية . أثرها الوحيد دخول مصر حربا غير معلنة ضد الشعب العربى الفلسطينى والدول العربية التى تسانده .

وهذا ماكانت تريده الولايات المتحدة والصهيونية منذ ثلاثين عاما وفشلتا فى تحقيقه . بل أن هذا الاتفاق (اتفاق ٢٦ مارس ١٩٧٩)قد حقق لهما أكثر بكثير مما كانتا تريدا ، لقد كانتا تريدان عزلة مصر أو انعزالها عن الأمة العربية . ولكن لم يكن يخطر على بال أحد أن تتجاوز مصر الدولة الانعزال عن الأمة العربية الى الانحياز ضدها . وهذا على وجه التحديد ماحققه اتفاق ٢٦ مارس ١٩٧٩ .

(٥)
الى متى ؟

الأبد :

٥٨- لو أن المفاوض المصرى وضع حدا زمنيا لهذا الاتفاق (اتفاق ٢٦ مارس ١٩٧٩ وملاحقه ووثائقه التى تحيل عليها) لأمكن القول انه اتفاق مرحلى مؤقت تم فى ظروف مرحلية مؤقتة لتجاوز أزمة عجز سياسى أو اقتصادى أو عسكرى مؤقت ، أو لالتقاط الأنفاس ، أو لتوزيع الأعباء على الأجيال .. أو ما شاء القادرون على التماس الأعذار والابقاء على الآمال ولهان الأمر على كثيرين .. هذا فقط كان يهون الأمر على كثيرين ويبقى على أمل الشعب فى التحرر الكامل واسترداد الحق الكامل فى ممارسة سيادته على أرضه . ولكن المفاوض المصرى لم يفعل حتى هذا حول الاتفاق مع اسرائيل الى " زواج كاثوليكى " كما قال أمين عثمان – غفر الله له – عن العلاقة بين مصر وانجلترا منذ ثلاثين عاما ، فقد جاء الاتفاق خاليا من مدة سريانه ممدود الأثر الى مستقبل غير محدود .

مسألة واحدة يمكن أن تتغير فى مدة سريانه غير المحدودة . جاء فى المادة الرابعة فقرة ٤ من الوثيقة الرئيسية الموقعة يوم ٢٦ مارس ١٩٧٩ :" يجوز بناء على طلب أحد الطرفين اعادة النظر فى ترتيبات الأمن المنصوص عليها فى الفقرتين ١و٢ من هذه المادة وتعديلها باتفاق الطرفين " وكما لابد ذكر ترتيبات الأمن هذه هى الخاصة بنزع سلاح سيناء وتحديد القوات على الضفة الشرقية للقناة بعمل ٥٨ كيلو مترا والقوات الأجنبية التى تتمركز على أرض سيناء وحقها فى التفتيش والاستطلاع والتحقيق .. الخ (راجع الفقرات من ٢٥ الى ٢٩ من هذه الدراسة) . ويلاحظ أن النص قد قصر حق مصر على طلب اعادة النظر فى هذه الترتيبات وتعديلها ولم يقل الغاءها ، وجعل ذلك متوقفا على قبول اسرائيل. ومع ذلك بلغ تحوط الاعداء ضد امكانية التعديل بدون موافقتهم الى حد اعادة تأكيده فى وثيقة اخرى تفسر المادة الرابعة وتقول :" من المتفق عليه بين الأطراف أن تتم اعادة النظر المنصوص عليها فى المادة الرابعة فقرة ٤ عندما يطلب ذلك احد الأطراف وعلى أن تبدأ فى خلال ثلاثة أشهر من طلبها ولكن لايجرى أى تعديل الا باتفاق كل من الطرفين ".

لايضيف هذا النص شيئا يجعل الاتفاق مؤقتا بمدة ، أية مدة ، ذلك لأنه من المقرر بدون نص أن لكل طرف فى معاهدة دولية أن يطلب اعادة النظر فيها وأن يطلب تعديل نص فيها أو آخر ولكن لا " يجرى أى تعديل الا باتفاق كل من الطرفين ". فاذا تعنتت اسرائيل ولم توافق هل يمكن انهاء الاتفاق أو أحد بنوده " سليما " ولو عن طريق التوفيق أو التحكيم أى عن طريق الاستعانة بطرف ثالثا ؟.. أبدا . كان العدو حريصا على أن يقصر التوفيق أو التحكيم على " الخلافات بشأن تطبيق أو تفسير " الاتفاق . اما الخلاف بشأن انهائه أو تعديله فلا سبيل اليه عن طريق التوفيق أو التحكيم .

٥٩- وكل هذه نصوص تلزم من قبلوها ، ولكنها لاتلزم حركة التاريخ بأن تتوقف عندها أو تكف عن التطور الى مايتجاوزها ويتخطاها .. ويعطى القانون الدولى كل دولة حقا مشروعا فى ان تنتهى من جانبها ، وبدون حاجة الى موافقة الطرف الآخر ، أية معاهدة أو اتفاق فى عديد من الحالات منها ما قررته اتفاقية فيينا فى المادة ٤٩ :" يجوز للدولة التى يدفعها السلوك التدليسى لدولة متفاوضة أخرى الى ابرام معاهدة ان تستند الى الغش كسبب لابطال ارتضائها الالتزام بالمعاهدة ". ومنها مانصت عليه المادة ٥٢ من الاتفاقية الدولية ذاتها من أن المعاهدة التى تنعق فى ظل اكراه موجه او واقع على الدولة ى صورة استعمال القوة تجاهها أوالتهديد باستعمالها فى ظروف تعد خرقا لاحكام ميثاق هيئة الامم المتحدة فان المعاهدة تعد باطلة بطلانا مطلقا ولايترتب عليها أثر قانونى . ومنها حالة تغير الظروف التى تمت فيها الموافقة على المعاهدة . ومن قبل ألغت مصر (يوم ٨ أكتوبر ١٩٥١)ثلاثة اتفاقات دولية مرة واحدة (معاهدة ١٩٣٦واتفاق ١٩ يناير ١٨٩٩ و (اتفاق ١٠ يوليو ١٨٩٩ ولكها كانت معقودة بينها وبين انجلترا) وقالت فى مذكرتها ".. واذا كانت مصر قد قبلت المعاهدة بكل ماانطوت عليه من قيود تحد من اسستقلالها فلأنها كانت تعرف انها قيود أملتها ظروف واحداث وقتية تزول بزوال هذه الظروف التى قضت بقبولها ". من أن معاهدة ١٩٣٦ كانت موقوته بأجل محدد لم تنتظر مصر حتى يحل .ومنها أخيرا الحرب . فالحرب بين طرفى اتفاق دولى تنهى فور ا وبدون حاجة الى اجراء هذا الاتفاق . وقد انتهت اتفاقية الجلاء المعقودة بين مصر وانجلترا عام ١٩٥٤ بمجرد اعتداء انجلترا على مصر عام ١٩٥٦ .. الى آخره .

٦٠- تستطيع مصر اذن أن تنهى اتفاق ٢٦ مارس ١٩٧٩ انهاء مشروعا فى حالات عدة ولن تحول دون هذا حتى كل الضمانات التى أوردها الاتفاق بما فيها الوجود العسكرى للولايات المتحدة الامريكية . وتبقى ارادة الشعب فى كل الظروف هى العامل الحاسم . كل مافى الأمر ان الشعب سيدفع اثمانا فادحة وتضحيات هائلة اذا أراد يوما أن يتخلص من هذا الاتفاق سيكون عليه أن يواجه الحلف الامريكى الاسرائيلى على طريق تحرير وطنه وسيادته واستقلاله بما فرضه عليها الاتفاق من قيود . ولكن هذا أيضا ممكن فلا شئ يستعصى على الشعوب اذا أعدت لهم ماتستطيع من قوة . ومن قبل دحر الفيتناميون الولايات المتحدة وأجبروها على الجلاء من أرضهم .

٦١- شئ واحد جاء فى الاتفاق ويتضمن أخطر مافيه على مستقبل مصر ، لانه ينطوى على التزام باعادة صياغة العقل العربى فى مصر على الوجه الذى يؤثر فى ارادته ذاتها . نص صغير جاء فى " البروتوكول " الملحق بالاتفاق . يقول النص الصغير :" يعمل الطرفان على تشجيع التفاهم المتبادل والتسامح ويمتنع كل طرف عن الدعاية المعادية للطرف الاخر "(المادة ٥ فقرة ٣) ومن قبله جاء نص صغير فى " اطار السلام " (المبادئ المرتبطة) تلزم مصر بالمساهمة فى " صنع جو من السلام والتعاون والصداقة التى تعتبر هدفا مشتركا لهم ".

بعد تبادل وثائق التصديق على الاتفاق يصبح الاتفاق قانونا واجب النفاذ فى مواجهة مصر الدولة بكل أجهزتها وفى مواجهة كل مصرى . فاذا لم يكن بذاته قابلا للنفاذ تعين على مصر الدولة أن تصدر القوانين اللازمة لنفاذه . ومن هنا يصبح لزاما – بحكم القانون – على كل مصرى أن يحترم ماجاء فى النص الصغير . ويهمنا من المصريين أولئك الذين يسهمون فى صياغة العقل العربى وبالتالى يسهمون فى تشكيل مضمون ارادته . انهم الفلاسفة والعلماء وأساتذة الجامعات والمعاهد العليا وأئمة الدين وعلماؤه والكتاب والصحفيون والفنانون .. أولئك الذين تضع الدولة تحت تصرفهم ، أو تتيح لهم ، أو يجب أن تضع ، مصادر المعرفة والبحث والثقافة والاجتهاد والنشر والصحافة والاذاعة والتليفزيون والسينما والمسرح وامكانات الفن التشكيلى ومعارضه .. ليسهموا فى بناء العقل العربى . اولئك المربون الذين ينشئون الشباب على مايزودونه من فكر وثقافة وقيم واخلاق . اولئك " الثروة " التى احتفظت لمصر بدورها الثقافى العظيم فى الأمة العربية والعالم الاسلامى .

اولئك يصبح عليهم ، بعد تبادل وثائق التصديق على المعاهدة، ان يعيدوا صياغة العقل العربى فى مصر وحيث يمتد تأثيرهم فى العالمين العربى والاسلامى ليتفهم ويتسامح ويصدق "الصهيونية " نعم نقول " الصهيونية " وليس مجرد " اسرائيل " ، فليس للعرب ذنب فى أن اسرائيل الأمرالواقع هى دولة صهيونية . وقد يصبح محرما على أى مصرى فى وقت قريب أن يذكر الصهيونية بسوء . أن يقول مثلا انها عنصرية . أن يقول مثلا انها نظرية خاطئة فى كل عناصرها الفكرية . ان القول أن اليهود ليسو أمة . وأن ليس لهم بالتالى أن يقيموا دولة قومية . وأن ليس لهم بالتالى أن يستولوا على أرض ليقيموا دولة . وأن يقول أن الله لم يعدهم بأرض فلسطين . وأن يقول انهم ليسوا شعب الله المختار .. الى آخر تلك العناصر الفكرية التى تتكون منها النظرية الصهيونية وتقوم عليها الحركة الصهيونية وتعتبر العقيدة الرسمية لاسرائيل .

اما اذا تحول التعبير الى شعر أو رسم أو مسرح أو حديث مذاع أو مقال منشور ، أو ندوة مقامة .. فتلك " دعاية " يحرمها اتفاق ٢٦ مارس ١٩٧٩ .

ومن الآن الى مدة غير محدودة على العلماء والمفكرين والفنانين أن " يخرسوا " بشأن الصهيونية . واذا قالوا أن يقولوا خيرا . ولتجمع أو تحرق كل الكتب والبحوث والصحف والمسرحيات والشعر والأغانى التى علمت الأجيال أن الصهيونية حركة عنصرية عدوانية.. وبعد الآن والى مدة غير محدودة يصبح الحديث عن مأساة الشعب الفلسطينى ، وأرضه ، وضحاياه وحقوقه فى وطنه المغتصب دعاية ضد اسرائيل لاتتفق مع واجب " الصداقة ".

لقد وضع اتفاق ٢٦ مارس ١٩٧٩ رقيبا دوليا مسلحا على الفكر فى مصر ، ولو استطاع هذا الرقيب أن يؤدى ماقصده العدو منه ، فقد ينشأ فى مصر جيل يتسامح ويصادق الى الحد الذى " لايريد " فيه أن تتحرر سيناء. هنا فقط تكون اسرائيل قد أمنت على وجودها من الشعب العربى فى مصر .

٦٢- فاذا عن لمصرى أن يفلت من عاطفة كاذبة مفروضة عليه فرضا ، بمقتضى معاهدة دولية فهاجر فى الأرض ليسترد ذاته ويعيش نفسه ويحتفظ بعقله كما هو . ويعبر عن فكره كما تعلم فى وطنه ، فقد تكفل اتفاق ٢٦ مارس ١٩٧٩ بمطاردته فى أى مكان من الأرض . ذلك لأن المفاوض المصرى قد تعهد فى الاتفاق بأن يقدم للمحاكمة أى مصر يشترك بالاتفاق أو التحريض أو المساعدة فى أى تنظيم يحرض على أفعال عنف

ضد اسرائيل ورعاياها فى أى مكان فى العالم أو أن يقوم هو بهذا التحريض .. والتحريض ليس الا " كلمة" . قد تكون كتابا وقد تكون مقالة وقد تكون حديثا وقد تكون قصيدة وقد تكون أغنية أو مسرحية ..

الى هذا الحد وصل الأمر فى اتفاق ٢٦ مارس ١٩٧٩ ..

ما الذى كسبته مصر الدولة وماالذى خسرته ؟..

(٦)
الحساب الختامى

الخسائر :

٦٣- خسرت مصر أول ماخسرت الاستقرار الداخلى سياسيا وفكريا ونفسيا . ثم خسرت حقها فى أن تمارس سيادتها ممارسة كاملة على جزء من وطنها (سيناء) وخسرت أن تختار طبقا لتقديرها الخاص مواقع قوتها المسلحة البرية والبحرية والجوية على أرضها بدون أن يكون لها حق سحبها فى أى وقت تشاء وبغير شروط . وخسرت من أمنها بقدر ماأتيح للقوات الأجنبية من حقوق التفتيش والاستطلاع والمراقبة والتحقيق فى تصرفاتها وتحركاتها على وطنها . وخسرت من ارادتها بقدر ماحرمت من حق اختيار التعامل أو عدم التعامل مع غيرها . وخسرت من حريتها بقدر ماقبلت من الوجود الامريكى المسلح على أرضها (تشكيل القوات الاجنبية) . وأن تكون أمريكا ضامنة لنفاذ الاتفاق مع اسرائيل ورادعة لمصر عند انتهاكه أو التهديد بانتهاكه . وخسرت ميزان القوة بينها وبين عدوها الصهيونى عندما قبلت أن تكون الولايات المتحدة شريكا له وضامنا. وخسرت الدول العربية كلها عسكريا وسياسيا واقتصاديا وماليا وثقافيا وفكريا وفنيا .. وكانت الدول العربية كلها وراء قيادتها مفتوحة لها وللمصريين اقتصاديا وماليا ولانتاجهم ثقافيا وفكريا وفنيا وبه كانوا يفخرون . وخسرت احترام كل الدول التى ساندت مصر فقطعت علاقاتها مع اسرائيل .. خسرت الأشقاء والأصدقاء . والحلاء الذين تسعى كل دول العالم الى كسبهم الى جوارها .. خسرت من أمنها ماأباحت لكل صاحب حق أن يدافع عن حقه " ضد مصر " التى وقفت ضده .

فماذا كسبت ؟

المكاسب :

٦٨ – المكاسب لاشئ . تنسحب القوات الاسرائيلية من سيناء بعد ثلاث سنوات . هذا حق مصر لم تدعه لنفسها حتى اسرائيل .لم تخسرسياتها على سيناء بالاحتلال الاسرائيلى لأن السيادة لاتسقط بالاحتلال انما تفرض على ممارستها قيود ، أو يحول الاحتلال دون ممارستها . هذا حكم القانون الدولى وميثاق هيئة الامم بكذب وتضليل القول بأن مصر كانت قد فقدت سيادتها فهى تكسبها من جديد . حتى نص الاتفاق يكذب هذا الادعاء المضلل . فالاتفاق يقول :" تستعيد مصر ممارسة سيادتها الكاملة على سيناء" (المادة الأولى فقرة ٢ من الوثيقة الرئيسية) اما انها بالكامل قد رأينا من قبل القيود التى فرضت على هذه الممارسة فهى ماتزال وستنتهى مابقى الاتفاق .

تسترد مصر بعض حقها فى ممارسة سيادتها على قطعة من أرض وطنها ، فى مقابل التنازل عن حقوق أساسية عديدة تمس حريتها واستقلالها وأمنها ومستقبل الحياة فيها وفى الوطن العربى .

فهل كسبت مصر شيئا ؟

لاشئ..

ولاحول ولاقوة الا بالله ...

دكتور / عصمت سيف الدولة **القاهرة فى ٩ ابريل ١٩٧٩**

مواقف أعضاء مجلس الشعب من اتفاق
٢٦ مارس ١٩٧٩ فى جلسة ١٠ ابريل ١٩٧٩

أولا : أعضاء رفضوا الاتفاق :

١- د.محمد حلمى مراد
٢- محمود على حسن زينهم
٣- أحمد طه أحمد
٤- قبارى عبد الله عبد الحليم سعد
٥- عادل عبد المقصود عيد
٦- د مهندس/ محمود أحمد القاضى
٧- كمال أحمد محمد أحمد
٨- خالد محمد أمين محيبى الدين
٩- طلعت عبد الرحمن رسلان
١٠- عبد المنعم حسين ابراهيم
١١- أحمدمحمد ابراهيم يونس
١٢- محمد كمال عبد المجيد
١٣- أحمد حسين ناصر
١٤- صلاح أبو اسماعيل محمد عبد الرحيم
١٥- محمد ممتاز محمد نصار

ثانيا : أعضاء امتنعوا عن التصويت

١- د . محمد شامل ابراهيم دسوقى أباظة

ثالثا : أعضاء وافقوا

١- محمد رشوان محمود
٢- د.سعد أمين عز الدين
٣- على عبد الخالق صالح
٤- أحمد محمد ادريس
٥- د. مصطفى ابراهيم الجنزورى
٦- أحمد فؤاد عبد العزيز
٧- محمود على أبوزيد
٨- سيد جلال مبروك
٩- محمد وهدان العزب
١٠- حسن عماد الدين الظاهر
١١- علوى حافظ ياقوت
١٢- محمد خليل حافظ خليل
١٣- فائدة محمود كامل
١٤- ابراهيم سيد محمد أحمد الشويحى
١٥- سيد على رستم
١٦- قاسم أحمد طعيمة
١٧- عز الدين محمود فرج الله
١٨- محمد رجب السعدنى أبوزيد عبد الغنى
١٩- كرم محمد زيدان
٢٠- عبد الباقى عبد العزيز محمد
٢١- محمد أنور حسين محمد اللبودى

٢٢- عبد الحميد فراج أحمد
٢٣- محمد على مسعود
٢٤- سمير أحمد محمد رطبة
٢٥- السباعى ابراهيم عبد النبى
٢٦- عبد المنعم محمود الصاوى
٢٧- كريمة عبد الحميد العمروسى
٢٨- حسين محمود حسين البلدى
٢٩- نوال محمد أمين عامر
٣٠- أحمد محمود فؤاد
٣١- محمد فهمى على أبوزيد
٣٢- محمد السيد مصطفى عبد الرؤوف
٣٣- محمد أمين رضوان
٣٤- سعد عبد الحميد عثمان
٣٥- عبد الرسول محمد المنشاوى
٣٦- عبد البارى سليمان فرج
٣٧- محمد درويش مصطفى العشرى
٣٨- د. السيد على السيد
٣٩- حسن أبو هيف
٤٠- محمد أحمد السيد دياب
٤١- رزقة عبد المجيد السيد البلشى
٤٢- حسن محمود عرفة محمد
٤٣- عبد الحليم شاهين حريبة
٤٤- حسين محمود عبد المنعم على
٤٥- السيد محمد عبد الحميد فرغلى
٤٦- محمد كمال الدين السيد حسين
٤٧- حسين الشرقاوى محمود وشاحى
٤٨- جلال محمد عوض
٤٩- سمير رشاد عطعوط
٥٠- عبد الوهاب عبد الوهاب محمد قوطة
٥١- المهندس عثمان أحمد عثمان
٥٢- حسن عيد عمار
٥٣- محمد محمد على خضر
٥٤- المهندس مشهور أحمد مشهور
٥٥- محمد مهدى على شومان
٥٦- فتحى عبد العزيز سباق
٥٧- حسين ابراهيم حسين المهدى
٥٨- محمد حسين حسين الاشهب
٥٩- عطية ابراهيم اليومى
٦٠- كمال حسين سالم يس

٦١- سعد عبد الواحد طه
٦٢- قاسم عبد الحليم مأمون
٦٣- أحمد عبد العزيز عبد الرازق عبد الحميد
٦٤- فتحى اسماعيل على الوكيل
٦٥- عبد المنعم محمد محمد الغزالى
٦٦- صدقى محمد أحمد هيكل
٦٧- د. أحمد فؤاد محيى الدين
٦٨- محمد محمد عودة عايد
٦٩- يوسف عبد العال عطوان
٧٠- عثمان على موسى أبو الليل
٧١- صلاح محمد فريد الطاروطى
٧٢- محمد رشاد سلامة سليم
٧٣- ابراهيم السيد ابراهيم العزازى
٧٤- محمد سيد أحمد محمد
٧٥- المهندس الحسينى عبد اللطيف عبد الرحمن
٧٦- ابراهيم على ابراهيم العزونى
٧٧- صلاح عبد العزيز بدوى
٧٨- منصور الأحمدى منصور
٧٩- رجب ابراهيم رجب
٨٠- المهندس أمر الله نافذ بليغ
٨١- أحمد صادق السويدى
٨٢- أبو المجد سليم حسن سيد أحمد نصار
٨٣- ثابت عبد الغفار سليمان
٨٤- صالح محمد حبيب الصالحى
٨٥- المهندس سيد أحمد مرعى
٨٦- سامى عبد الله أباظة
٨٧- عبد الله محمد عبد الله الرفاعى
٨٨- محمد عبد المجيد صيام
٨٩- محمد السعيد عبد المجيد شومان
٩٠- صلاح الدين أحمد مشهور
٩١- ممدوح رمضان فودة
٩٢- محمد محمد محمد الجوجرى
٩٣- حامد محمد عبد اللطيف
٩٤- محمد كمال أحمد صقر
٩٥- توفيق سليمان طاهر
٩٦- عبد الرؤوف محمد حسن
٩٧- توفيق عبده اسماعيل
٩٨- محمد حلمى مصطفى امبابى
٩٩- الحسينى محمد عبد الملك الحسينى

١٠٠- يوسف محمد حسين نصار
١٠١- محمد السعيد محمد جبر
١٠٢- محمد محمود محمو العزب
١٠٣- حافظ حسين محمد أحمد
١٠٤- محمد عوض محمد المهدى
١٠٥- محمد أحمد البلتاجى
١٠٦- الرفاعى المرسى محمد التليس
١٠٧- محمد سعد الدين شريف
١٠٨- حسين رشدى ابراهيم حسين
١٠٩- محمود محمد السيد عبد الرحمن
١١٠- على محمود محمد الشيخ
١١١- ابراهيم محمود شكرى
١١٢- شفيق على حشيش
١١٣- ابراهيم سعد أحمد هجرس
١١٤- على حسن على راشد
١١٥- الامام المرسى محمد يوسف
١١٦- الشربينى السيد على يوسف
١١٧- على عوض بصل
١١٨- محمد حمدى عاشور
١١٩- مدكور أحمد أبو العز
١٢٠- عوض جلبى محمد
١٢١- عبد الرؤوف محمد حسن شبانة
١٢٢- حسين محمد سالم
١٢٣- مصطفى ابراهيم عبد العال
١٢٤- احمد سعد الدين السيد على أبو المجد سعدة
١٢٥- سعد الدين يسرى على يسرى
١٢٦- حافظ على بدوى
١٢٧- أحمد عيسى عامر
١٢٨- حامد عبد اللطيف حمادة
١٢٩- عبد العال السيد عبد العال
١٣٠- سعد عبد الحميد شلبى
١٣١- محسن غازى عبد الغنى
١٣٢- عبد القادر باشا السباعى البحراوى
١٣٣- مصطفى ابراهيم الجندى
١٣٤- د. أحمد أحمد أبو اسماعيل
١٣٥- محمد عبد المجيد جبر العشرى
١٣٦- محسن كمال محمد ابراهيم مكاوى
١٣٧- أحمد المهدى الخرانى
١٣٨- د. محمد السعيد أحمد عبد الرحمن

١٣٩- الدمرداش محمد المصرى البزة
١٤٠- محمد صلاح الدين توفيق
١٤١- المهندس محمد مجد الدين بسيونى كشك
١٤٢- عبد الوهاب عبد العظيم محمود
١٤٣- توفيق زغلول مراد عبد الله
١٤٤- بسيونى محمد الخولى
١٤٥- شوقى على السيد سليمان
١٤٦- محمد عبد الغفار السودانى
١٤٧- مصطى محفوظ الهرميل
١٤٨- أبو شادى عبد الحميد الكيلانى
١٤٩- أحمد شوقى الهوارى حسن
١٥٠- محمد حسين حسين المراسى
١٥١- عبد الحليم محمد حتاتة
١٥٢- أحمد عبد القوى أحمد سالم الفقى
١٥٣- حسين أحمد خليل
١٥٤- المهندس أحمد سلطان اسماعيل
١٥٥- على محمود دوابة
١٥٦- حسين صبحى مصطفى عزت
١٥٧- شفيق امام الجندى
١٥٨- محمود محمد أبو النصر
١٥٩- سعد أحمد ابراهيم
١٦٠- المهندس عيسى عبد الحميد شاهين
١٦١- ابراهيم محمد الشناوى
١٦٢- محمد متولى عبد الله بريقع
١٦٣- السيد محمود عبد الغفار على
١٦٤- أحمد عيسوى ابراهيم سليم
١٦٥- محمود حسن شعير
١٦٦- محمد فهمى بدوى قنديل
١٦٧- كمال محمد الشاذلى
١٦٨- محمد عبد المنعم محمود غانم
١٦٩- عبد المقصود أحمد حمزة
١٧٠- محمد عبد الحميد شاهين
١٧١- عبد السلام محمود عبد السلام النحاس
١٧٢- ناصف عبد المقصود ابراهيم طاحون
١٧٣- محمد ابراهيم على عمارة
١٧٤- محمد أحمد عبد الشافى
١٧٥- أحمد أحمد محمد قاسم
١٧٦- مسعد عبد الله محمد زين الدين
١٧٧- محمد صبرى مأمون القاضى

١٧٨- سعد محمد النجار
١٧٩- محمد حامد أحمد محمود
١٨٠- عبد المنصف محمود أحمد الدفراوى
١٨١- محمد ممدوح السيد دراز
١٨٢- عبد السلام ناجى السيد حجازى
١٨٣- الدامى عبد العزيز الدامى سالم
١٨٤- محمود الشافعى أبو وافية
١٨٥- محمد عبد الرحمن على قرقورة
١٨٦- عبد الجليل على الزينى
١٨٧- ادريس عبد السميع غيث
١٨٨- محمد أحمد أبو السعد
١٨٩- محمد عامر أحمد جاب الله
١٩٠- محمد زكى عبد الحليم مخيون
١٩١- على على على الزقم
١٩٢- محمود محمد داود
١٩٣- زكريا توفيق عبد الفتاح
١٩٤- أبو الخير عبد الله نصر
١٩٥- عبد العظيم عبد الله أبو العطا
١٩٦- كمال الدين محمد بدوى
١٩٧- عزيز همام الزمر
١٩٨- سمير رجب عبد المجيد صبح
١٩٩- محمد محمود أبو بكر البطران
٢٠٠- عبد التواب أبوسريع عبد الدايم الدرجلى
٢٠١- ذكرى سيد أحمد عثمان ادريس
٢٠٢- عبد الله محمد زيدان صالح
٢٠٣- عبد المعز الشيخ محمد الحفنى الحسينى
٢٠٤- محمد محمد أحمد العزام
٢٠٥- على عبد الحليم سيد الجمل
٢٠٦- على عوض الله على
٢٠٧- مصطفى كامل ابراهيم البيومى
٢٠٨- د. صوفى حسن أبو طالب
٢٠٩- على عبد الخالق محمد جميل
٢١٠- أحمد محمد أمين أبوزيد طنطاوى
٢١١- عويس عبد الحفيظ عبد الله عليوة
٢١٢- عيسى السيد منصور غيضان
٢١٣- على محمد محمود الجارحى
٢١٤- عبد الحليم أحمد عبد الحيظ
٢١٥- محمد نبيل عبد الظاهر أبو السعود
٢١٦- أبوبكر محمد حمد الباسل

٢١٧- حسن ادريس عبد العال المليجى
٢١٨- عباس محمد أمين حسن صفى الدين
٢١٩- عبد الحميد أحمد عبد العظيم
٢٢٠- محمد عبد النبى حسن ديهوم
٢٢١- محمد تمام أبو العلا الشخيبى
٢٢٢- أحمد أبوزيد حسن الوكيل
٢٢٣- بهنساوى وزير بهنساوى
٢٢٤- ايهاب أمين ابراهيم كساب
٢٢٥- مصطفى على معوض
٢٢٦- عويس عبد الحميد عمر
٢٢٧- أحمد ماهر محمود أحمد مصطفى
٢٢٨- حلمى طه عبد المجيد شرقاوى
٢٢٩- عبد العال عبد الوهاب الجارحى
٢٣٠- محمد دسوقى أحمد الجزار
٢٣١- صادق ابراهيم عبد الله
٢٣٢- مكرم عبد اللطيف حسن ابراهيم
٢٣٣- المهندس السعدى عبد الحميد السعدى
٢٣٤- أحمد وفيق أمين القاياتى
٢٣٥- عبد الرازق عثمان مرسى
٢٣٦- على محمد على أحمد
٢٣٧- على أبو الوفا ابراهيم
٢٣٨- مصطفى عبد العزيز الشافعى
٢٣٩- مصطفى على عامر
٢٤٠- عبد الوكيل عبد الحكم عثمان
٢٤١- عبد الكافى محمد مخلوف
٢٤٢- السيد محمود أحمد اسماعيل شكل
٢٤٣- د. محمد ابراهيم دكرورى
٢٤٤- فرغلى عبد العزيز أحمد الشيمى
٢٤٥- حسين محمد عشرى محمد حسين
٢٤٦- أمين يوسف الدروى
٢٤٧- يوسف محمد اسماعيل
٢٤٨- أبو المكارم عبد العزيز عبد الرحيم
٢٤٩- مصطفى عمر مصطفى
٢٥٠- حمدى محمد محمد دسوقى
٢٥١- عبد الرحمن توفيق على خشبة
٢٥٢- محمد أحمد قرشى
٢٥٣- أحمد عبد الغنى فولى
٢٥٤- عبد المنم محمد مبروك
٢٥٥- سيف الدين فوزى محمد فوزى أبو سيف

٢٥٦- ابراهيم محفوظ محمد محفوظ
٢٥٧- حسن خليفة همام أبو شنيف
٢٥٨- أحمد عبد الحميد أحمد
٢٥٩- مصطفى حسنين عمر
٢٦٠- عزت محمود حسن محروس
٢٦١- سعد أحمد مهران
٢٦٢- مصطفى محمد سليمان
٢٦٣- عثمان همام عثمان
٢٦٤- على عثمان اسماعيل
٢٦٥- كرم عيسى سعد عيسى
٢٦٦- سيد عمار زناتى
٢٦٧- ايهاب محمد مقلد
٢٦٨- عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم حمادى
٢٦٩- أبو الحمد محمد السيد
٢٧٠- فهمى منصور يوسف على
٢٧١- مختار عبد الرازق محمد محمد
٢٧٢- عبد الرؤوف محمد عثمان
٢٧٣- محمد سيد محمد خليل أبو سديرة
٢٧٤- عبد الآخر محمد عمر عبد الآخر
٢٧٥- ابراهيم أبو الفضل عبد الجواد الضبع
٢٧٦- محمود أحمد محمود سلام أبو عقيل
٢٧٧- فتح الله مصطفى مصطفى المراغى
٢٧٨- فتحى محمد عدلى
٢٧٩- محمود أحمد محمد مراد
٢٨٠- محمد مظهر اسماعيل أبو كريشة
٢٨١- عبد العزيز عبد الكريم خليفة
٢٨٢- عبد اللطيف عبد الحميد المصرى
٢٨٣- عمر عز الدين أبو ستيت
٢٨٤- أحمد عبد العظيم محمد محمد
٢٨٥- محمد أحمد حسين الشريف
٢٨٦- فوزى الدسوقى محمد
٢٨٧- عبد المنعم أحمد على
٢٨٨- عبد الرحيم عمر عبد الرحيم
٢٨٩- محمد عمر عبد الرحيم حامد
٢٩٠- محمد فاروق زكى على الدربى
٢٩١- عبد المبدى محمد الأمين أحمد
٢٩٢- عبد الرحيم اسماعيل السيد الغول
٢٩٣- محمد عبد النبى السمان الشعينى
٢٩٤- محمد رشاد خلف الله عابدين

٢٩٥- فؤاد محمد أبوزيد خليفة .
٢٩٦- فايز أبو الوفا محمد الشاذلى
٢٩٧- محمود محمد سيد بدرى
٢٩٨- يوسف محمد صديق
٢٩٩- أخمد صالح عثمان
٣٠٠- د. محمد الفورى مرتضى صغير أحمد
٣٠١- محمد ابراهيم حسن عياد
٣٠٢- سيد أحمد السيد محمد المهتدى الادريسى
٣٠٣- أحمد الصديق متولى
٣٠٤- يوسف رشوان أحمد نصير
٣٠٥- عبد الرحمن محمد بدر
٣٠٦- حسن وَاد عامر النوبى على
٣٠٧- المأمون صالح مشالى
٣٠٨- عبد القادر أبو بكر محمد
٣٠٩- ناصر حسن على
٣١٠- ابراهيم صالح مشالى
٣١١- أبو العباسى أبايزيد حسنين
٣١٢- صلاح الدين أبو المجد طه
٣١٣- معاذ اسماعيل معاذ عبد الله
٣١٤- أحمد حسن عبد الله فراج
٣١٥- شاذلى توفيق على مصطفى
٣١٦- جمال الدين على عبد الرحيم
٣١٧- داود دعبوب داود
٣١٨- سالم محمود اليمانى
٣١٩- عبد العزيز حسن طه
٣٢٠- د. مصطفى خليل
٣٢١- كمال هنرى أبادير
٣٢٢- البرت برسوم سلامة
٣٢٣- المهندس محب استينو
٣٢٤- حنا ناروز
٣٢٥- د. آمال عثمان
٣٢٦- اسطفان باسيلى
٣٢٧- وليم نجيب سيفين
٣٢٨- فكرى مكرم عبيد

رابعا: اعضاء تغيبوا :

١- أحمد فؤاد شتيه
٢- د. جمال العطيفى
٨- سليمان عطية شوقى
٩- فاروق السيد متولى

٣- محمد عبد الحميد رضوان
٤- ممدوح سالم
٥- جمال الدين ربيع
٦- د. ليلا تكلا
٧- مصطفى كامل مراد
١٠- محمد خليفة على
١١- محمد فتحى كيلانى
١٢- محمد بركات أبو سحلى
١٣- محمود مرزوق فرج

(كان قد أيدها بقوة خلال المناقشة)

عن المؤلف:

الدكتور عصمت سيف الدولة من مواليد محافظة أسيوط عام ١٩٢٣ ، حاصل على دكتوراه فى القانون من جامعة باريس وله اسهامات كبيرة فى اثراء الفكر القومى العربى وكذلك له دورا قانونيا بارزا فى قضايا الحريات. انتقل الى رحمة الله عام ١٩٩٦ ، ومن اهم مؤلفاته :

- اسس الاشتراكية العربية
- اسس الوحدة العربية
- الطريق الى الوحدة العربية
- وحدة القوى العربية التقدمية
- ماالعمل ؟ حول هزيمة ١٩٦٧
- الطريق الى الديموقراطية
- الوحدة ومعركة تحرير فلسطين
- نظرية الثورة العربية
- النظام النيابى ومشكلة الديموقراطية
- الحركة الطلابية
- الاحزاب ومشكلة الديموقراطية
- هل كان عبد الناصر ديكتاتورا ؟
- التقدم على الطريق المسدود " رؤية قومية لمشكلة فلسطين "
- اعدام السجان
- حوار مع الشباب العربى
- رأسماليون وطنيون ورأسمالية خائنة
- دفاع عن الشعب (مرافعة قانونية عن المتهمين فى قضية ١٨و١٩ يناير ١٩٧٧).
- الاستبداد الديموقراطى
- دفاع عن الوطن
- هذه الدعوة الى الاعتراف المستحيل
- المحددات الموضوعية لدور مصر فى الوطن العربى
- عن الناصريين واليهم
- عن العروبة والاسلام
- مذكرات قرية – جزئين
- أعمال أخرى